الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطية الشعبيّة

وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-

الملحقة الجامعيّة – مغنيّة- **قسم اللغة العربيّة وآدابها**

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر

موسومة

تَيْسِيرُ النَّحْوِ فِي ضَوْءِ عِلْمِ اللُّغَةِ الحَدِيثِ

ــ قراءة في جهود تمّام حسّان ــ

إعداد الطالبة: **إسمهان بدّي** إشراف الأستاذ: **د/ أمين مصّرني**

لجنة المناقشة		
د/ أحمد دوّاح	أستاذ محاضر (أ)	رئيسًا
د/ أمين مصّرني	أستاذ محاضر (أ)	مشرفًا ومقّررًا
د/ وهيبة وهيب	أستاذ محاضر(ب)	مناقشًا

السنة الجامعيّة: 1436هـ/1437هـ الموافق لـ 2015م/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٦

المقدّمـــة

المقدّمة:

اللغة، ولا ريب، أعظم إنجاز بشريّ، لولاه ما كانت شؤون الحياة القائمة على التواصل، ولا الدين، ولا الفنون لتكون في صورتها التي نعرفها بها، وكان يمكن لبعضها ألّا يوجد أصلًا. فاللغة هي الأداة الثقافيّة الأكثر تعبيرًا عن فكر ناطقيها؛ إذ إنّ الطريقة التي نستعمل بها اللغة تجعل منّا ما نحن عليه، وإنّ ما نسميّه تعليمًا يسهم في زيادة فهمنا للّغة وتحكّمنا في استعمالها.

وهذا الفهم والتحكّم منوطٌ بأمورٍ ثلاثةٍ؛ أوّلها الوعي بأنّ لأيّ لغةٍ تاريخًا، وتاريخ اللغة العربيّة وإن غابت عنّا بدايته فإنّ المسلمين من عربٍ ومن عجمٍ خلّفوا لنا تراثًا في التأليف اللغويّ استُنفذت في بنائه الأعمار، واستطاعوا أن يقيموا صرحًا شديد الأركان؛ فقد أحاطوا أشدّ ما تكون الإحاطة بجوانب اللغة من نحو، وصرف، وبلاغة، ومعجم، ودلالة. وما يتفرّع عن ذلك كلّه من بحث في التراكيب والأساليب وما يعتورها من تغيّر، وما يكتنف اللفظ من دلالات ظاهرة ومتضمَّنة.

ثانيها معالجة اللغة بوصفها نظامًا كامنًا، والوعي بأنّ الاستعمال اللغويّ ليس الظلّ الأمين لتلك البنية الكامنة، وأنّ التحقّق الفعليّ للغة يقوم على مجموع القواعد التي تحكم الاستعمال، وتصون ألسنة الناطقين بها من الوقوع في اللحن، الذي وإن كان في ظاهره خروجًا عن القاعدة النحويّة فإنّه في جوهره تشويشٌ لعمليّة التواصل؛ فاللغة التي تبدو في الاستعمال سهلةً مطواعةً تنطوي على نظام كامنٍ غاية في التعقيد، وهذا ما أدركه علماء العربيّة فوضعوا النحو وحدّدوا ضوابطه، ونظروا في العدول وبيّنوا جمالياته.

ثالثها أنّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة تتغيّر بتغيّر أحوال الناطقين بها؛ إذ إنّ كلّ ما يطرأ عليهم يترك أثرًا في دلالة الألفاظ وطريقة تركيبها. وتشهد اللغة العربيّة تغييرات إلى يومنا هذا، إلّا أنّ عصر النهضة يُعدّ مَعْلَمًا بارزًا في مسيرة اللغة العربيّة؛ فحين هبّت رياح النهضة على الأمة العربيّة التفت أبناؤها إلى لغتهم فتراءى لهم ما مُنِيَت به من جمودٍ بعد أعصر الحكم العثمانيّ، وظهر لهم أنّ أكثر ما يُستصعَب في العربيّة نحوُها فراموا تيسيره لأنّه عماد اللغة وحارس هندستها. وما ذلك بخاطرٍ جديدٍ فقد تنبّه علماء العربيّة في الزمن الأوّل إلى ما وُسِم به النحو آنذاك من صعوبةٍ.

إلّا أنّ انفتاح الدارسين العرب على مناهج البحث اللغويّ الغربيّة خرج بمحاولات تيسير النحو من التبسيط إلى محاولة تغيّير منهج النحو، و يُعدّ المنهج الوصفيّ أكثر المناهج تأثيرًا في توجيه رؤية الدارسين العرب للتراث النحويّ العربيّ، وأبرز هؤلاء تمّام حسّان، وما حوته مؤلّفاته من آراءٍ في نقد التراث النحويّ العربيّ دليلٌ على ذلك.

وإن كنّا نتحدّث عن تمّام حسّان فلأنّه قد انماز عن غيره بعدم الوقوف عند حدود التنظير إنّما تعدّاها إلى محاولة إرساء دعائم نظريّةٍ جديدةٍ تكون بديلًا عن العامل، وهي ما اصطلح عليه الدارسون "**نظريّة القرائن**" التي أرادها وصلًا بين المعنى والمبنى، واستمدّ فكرتها من مفهوم التعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ الذي طعّمه بآراء فيرث في المعنى والسياق.

في فلك ذلك كلّه يأتي هذا البحث المتّصل بتيسير النحو في علاقته بعلم اللغة الحديث محاولًا الدخول في حوارٍ مع التراث النحويّ العربيّ، والمقاربات الحديثة له ضمن موضوعٍ اختير له وسْم: «**تيسير النحو في ضوء علم اللغة الحديث: قراءة في جهود تمّام حسّان**»، والقصد منه وضع جهود تمّام حسّان في تيسير النحو ضمن حيّز عامّ هو علم اللغة الحديث، لأنّها لا يمكن أن تُفهم على وجهها الصحيح إلّا حين تُربَط بالجوّ العامّ الذي نشأت فيه؛ إذ إنّ تمّام حسّان بنى آراءه على رؤًى ومفاهيم لسانيّة، وهذا ما يسعى هذا البحث إلى بيانه وتفصيل القول فيه.

وإنّي لأجدني وأنا أتناول بالبحث والدراسة آراء تمّام حسّان في حواريته مع التراث النحويّ أقف على عددٍ من الأسئلة منها: ما هي النقود التي وجّهها تمّام حسّان لمنهج النحاة العرب؟ وما الذي رآه في قضايا: العلّة والعامل، والجملة، يجعلها في حاجةٍ إلى إعادة نظرٍ؟ وما هي الدعائم النظريّة التي أقام عليها نظريته في تضافر القرائن؟ وما هي أركان هذه النظريّة؟ وما الذي يمكن أن يضيفه القول بالقرائن إلى الدراسات النحويّة العربيّة؟ وقد كانت ولا تزال آراء تمّام حسّان محلّ جدل بين مؤيّدٍ ومعارضٍ، فما هي أهمّ الانتقادات التي وُجّهت إليه لا سيّما في كيفيّة إعماله للمناهج اللسانيّة الحديثة التي تسنّى له الاطّلاع عليها في زمنه في مقاربة التراث النحويّ العربيّ؟ وما هي الأسباب التي جعلت نظريّته القائمة على القرائن لا ترقى لأن تكون بديلًا عن نظريّة العامل، ولا محلّ تطبيقٍ على نطاقٍ واسعٍ؟

فهذه الأسئلة وما ماثلها كانت السبب الذي جعلني أخصّ آراء تمّام حسّان بالبحث والتقصّي؛ لارتباطها بجانبين لا غنى لدارس اللغويات عن الإلمام بهما؛ وهما التراث النحويّ العربيّ والمناهج اللسانيّة الحديثة، التي يأتي في طليعتها المنهج الوصفيّ الذي انفرد باهتمام الباحثين في المراحل الأولى من مراحل تيسير النحو، وراحوا يدرسون النحو العربيّ في ضوئه فنجم عن ذلك انقسامهم فرقًا بين مقدّسٍ للتراث رافضٍ لأيّ إعمالٍ للمناهج الغربيّة في التراث النحويّ العربيّ، وبين مَن مال إلى تلك المناهج الميل كلّه، ولم يترك ذميمةً إلّا رمى التراث بها، وبين من اتّخذ الاعتدال منهجًا، ودرس التراث النحويّ العربيّ بموضوعيّةٍ وعلميّةٍ أساسهما ما وضعه الغرب من مناهج دون التماهي فيها، وهو ما عُرف بالتوفيق المعرفيّ. ويظهر من الاطّلاع المبدئيّ على آراء تمّامٍ حسّان أنّه من هؤلاء، خاصّةً، في كتابه **«الأصول»**، بعد أن خفت وهج حماسه للوصفيّة الذي نجده في مؤلّفاته الأولى.

وكان منهجي في هذه الدراسة، أن قسّمت موضوعاتها فصلَين مسبوقَين بمدخلٍ وسمْته **«تيسير النحو: الحدود والمرجعيّات والعلاقات»**، وقد خصّصته لبيان مفهوم تيسير النحو، والمصطلحات المرتبطة به، ولعرض أهمّ المعالم في مسيرة تيسير النحو من القديم إلى الحديث، وبعد ذلك بدا السبيل ممهّدًا للفصل الأوّل الذي عنوانه:**«جهود تمّام حسّان في تيسير النحو»** وقسّمته مباحث ثلاثة؛ فأمّا الأوّل فاخترت له عنوان **«آراء تمّام حسّان في نقد أصول النحو»** خصّصته لتفصيل آراء تمّامٍ حسّان في أدلّة النحو الإجماليّة، والتي خصّ منها بالدراسة والنقد: السماع، والقياس، والاستصحاب، أمّا الإجماع فعرضت فيه للتقسيم السباعيّ للكلم الذي ابتكره.

أمّا المبحث الثاني فاخترت له وسمًا **«آراء تمّام حسّان في نقد كليّات النحو»**، وأردت بالكليّات القضايا التي تعدّ دعامة النظريّة النحويّة التراثيّة وهي: العلّة، والعامل، والجملة، وخصّصت هذا المبحث لبيان موقف تمّام حسّان من هذه القضايا التي عرض لها بالمراجعة والنقد في عديد مؤلّفاته. وبعد أن عرضت لأهمّ آرائه في ثوبها النظريّ، رأيت أنّ الرؤيا التي جاء بها لا تكتمل دون عرض نظريته القائمة على القرائن، والتي أرادها بديلًا عن العامل، وكان هذا العرض ببيان مفهوم القرينة وأنواعها عند تمّام حسّان، وبالحديث عن مبدأَي التضافر والترخّص في القرائن، وأسّست لذلك كلّه بالبحث في المرجعيّات النظريّة

التراثيّة منها، والغربيّة الحديثة، التي كانت معينًا استقى منه تمّام حسّان فكرة القرائن، وطوّرها لتظهر في صورة نظريّة متجانسة، في مبحث وسْمه **‹نظريّة القرائن؛ المفهوم والمرجعيّات›**.

أمّا الفصل الثاني فأردته قراءة في أهمّ الانتقادات التي وُجّهت لآراء تمّام حسّان في جانبيها النظريّ والتطبيقيّ؛ أي ما حُمل عليه في مقاربته النقديّة للتراث النحويّ، وما وُجّه لنظريّة القرائن من نقد. واخترت لهذا الفصل وسمًا **‹جهود تمّام حسّان في ميزان النقد اللسانيّ›**، وقسّمته مبحثين؛ اخترت للأوّل منهما عنوانًا: **"نقد مقاربة تمّام حسّان للتراث النحويّ"**؛ وخصّصته لبيان أهمّ ما حُمل على تمّام حسّان من انتقائيّة وتجريبيّة، في إعماله المناهج الحديثة في مقاربة التراث، فضلًا عن بيان التغيّير الذي اعترى بعضًا من آرائه، والذي ظهر جليًّا في كتابه **"الأصول"**.

أمّا المبحث الثاني فاخترت له وسْمًا **"موقع نظريّة القرائن من تيسير النحو"**، وأفردته لبيان بعض ما حُمل على هذه النظريّة التي أرادها صاحبها فتحًا لغويًّا؛ يخرج بالنحو من عهد الشكليّة وإهمال المعنى إلى عهدٍ يتضافر فيه المعنى والمبنى للوصول إلى المعنى الدلاليّ الذي هو الغاية والمنتهى، ولتحقيق هذه الغاية عرضت لأهمّ الإشكالات المنهجيّة والتطبيقيّة التي حالت دون أن تصير نظريّة القرائن بديلًا للعامل، وتكون بذلك أساسًا لفهم جديد للنحو العربيّ تنظيرًا وتطبيقًا، فرمت التفصيل في الأسباب التي حالت دون تبوّء نظريّة القرائن المكان الذي أراده لها صاحبها في مسيرة تيسير النحو العربيّ نظرًا للاختلاف في الرؤيا بين تمّام حسّان وعبد القاهر الجرجانيّ في مفهوم التعليق، وما يحظى به العامل من أهميّة في ضوء المنهج التوليديّ التحويليّ، ثمّ ما يتعلّق بالجانب التطبيقيّ للنظريّة والذي يظهر التعقيد والصعوبة في بعض من جوانبه. وأردفت ذلك كلّه بخاتمةٍ جعلتها عرضًا لأهمّ النتائج المتوصَّل إليها.

واعتمدت في جمع المادّة ودراستها على مؤلّفات تمّام حسّان، التي أهمّها **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، و**‹الأصول›**، و**‹مناهج البحث في اللغة›**، و**‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، و**‹الخلاصة النحويّة›**. واستعنت بكتابَيه: **‹روائع البيان في القرآن الكريم›**، و**‹مقالاتٌ في اللغة والأدب›** لضبط بعض شوارد البحث.

وبما أنّ الدراسة تروم جمع شتات المعطيات التي تمثّل جهود تمّام حسّان، فقد أعانني في تحقيق هذه الغاية عددٌ من المؤلّفات ذات الصلة الوثيقة بما عالجته من موضوعاتٍ، أهمّها ‹**المنوال النحويّ العربيّ: دراسةٌ لسانيّةٌ جديدةٌ**› لعز الدين مجدوب، ومصنَّف حلمي خليل الموسوم ‹**اللغة العربيّة وعلم اللغة البنيويّ**›، وكتاب ‹**في إصلاح النحو العربيّ**› لعبد الوارث مبروك سعيد. فضلًا عن المؤلّفات التي وُضعت في عرض أصول النحو، ومنها ‹**أصول النحو العربيّ**› لمحمّد عيد، والعنوان نفسه جعله محمّد خير الحلوانيّ لمصنّفٍ له في الموضوع نفسه، وكذلك فعل محمود أحمد نحلة. ولا بدّ لكلّ من يلج بحر النحو المتلاطمة أمواجُه أن يسترشد بكتبٍ هي دعامة النظريّة النحويّة العربيّة، وأهمّها ‹**الكتاب**› لسيبويه، و‹**الخصائص**› لابن جنّي، وأن يرجع إلى كتب الخلاف التي تبيّن، على نحوٍ ما، جدوى القول بتيسير النحو، ولعلّ أهمّها ‹**الإنصاف في مسائل الخلاف**› لابن الأنباريّ. ولئن كان تمّام حسّان يتوسّل بآراء عبد القاهر الجرجانيّ في إعادة ما انقطع من علائق النحو بالمعنى، فإنّ ‹**دلائل الإعجاز**› يحضر في هذا البحث حضور يوسف في قصر العزيز.

والمنهج الذي تفرضه طبيعة الدراسة هو المنهج الوصفيّ، الذي يعتمد على استقراء المعطيات ووصفها والموازنة بينها. فأمّا المادّة المستقراة فقد كان مصدرها مؤلّفات تمّام حسّان؛ ففيما يخصّ تلك التي أفردها لنقد التراث النحويّ فقد عالجتها معالجةً وصفيّةً تحليليّةً في بعض تفاصيلها؛ تنطلق من آراء تمّام حسّان لتناقشها وتبديَ ما شابها من قصورٍ في بعض المواطن، اعتمادًا على ما أثارته من نقاشاتٍ بين الباحثين. واعتمدت المقاربة الوصفيّة كذلك في عرض مفهوم القرينة وفي بيان أنواعها وأحكامها. واستعنت بالمنهج التاريخيّ عند تتبّعي للمسار التاريخيّ لبعض الآراء من نحو القضايا التي أثارها ابن مضاء القرطبيّ في نقده لمنهج النحاة والتي تبعه فيها تمّام حسّان. أمّا في الفصل الثاني من البحث، والمتعلّق بعرض ومناقشة الانتقادات التي وُجّهت لتمّام حسّان، فقد تمّ وصف وتحليل ماحمله الدارسون عليه في فهمه وإعماله المنهج الوصفيّ في مقاربة التراث النحويّ، ومناقشة آرائه في تضافر القرائن في ضوء ما جاء به عبد القاهر الجرجانيّ في مفهوم التعليق، ووفق مفهوم العمل النحويّ في المنهج التوليديّ التحويليّ، ممّا يكشف جوانب القصور في آراء تمّام حسّان، والمتعلّقة بمدى تلاؤم فهمه وإعماله لهذين المنطلقَين الأساسَين في نظريته مع ما يؤدّيانه في مظانهما الأصليّة.

وقد كانت آراء تمّام حسّان ولا تزال محلّ دراسةٍ وبحثٍ، ومن أهمّ المصنّفات التي عُنيَ أصحابها بتحقيق هذه الغاية والتي استعنت بها في بحثيَ هذا: **‹اللغة العربيّة وعلم اللغة البنيويّ›** لحلمي خليل، **‹واللسانيات العربيّة الحديثة: دراسةٌ نقديّةٌ في المصادر والأسس النظريّة›** لمصطفى غلفان، و**‹نشأة الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث›** لفاطمة الهاشميّ بكّوش، فضلًا عن عددٍ من الدراسات المبثوثة في الكتب التي عُنيت بعلاقة النحو باللسانيات، ومنها **‹في التحليل اللغويّ›** لخليل أحمد عمايرة، و**‹الاتجاهات المعاصرة في تطوّر دراسة العلوم اللغويّة›** لأحمد عبد العزيز درّاج، وغيرها.

وشدّ ما شغلني رحابة الموضوع وتشعّب مسالكه، وسعة المدوّنة التي ضمّنها تمّام حسّان آراءه، بين مؤلّفاتٍ، ومقالاتٍ مجموعةٍ، وأخرى منثورةٍ في المجلّات والدوريّات، وما يتطلّبه ذلك من بحثٍ مضنٍ عن المادّة العلميّة من مصادرها ومقارنتها بغيرها، وما دار حولها من نقاشٍ وسجالٍ، قد يحيد بعضٌ من مريديه عن الموضوعيّة إلى مزالق التقريظ أو النقد غير المؤسّس. وأكثر ما استصعبته هو التغيّير الذي حصل في آراء تمّام حسّان، وظهر جليًّا في كتابه **‹الأصول›**، وفي مقدّمة **‹خلاصته النحويّة›**، فكان مدار الأمر كلّه هو الإلمام المحكم بهذه الآراء ليظهر البحث في صورةٍ متماسكةٍ، ووفق تدرّجٍ منطقيّ في عرض الأفكار وتحليلها ومن ثمّ نقدها حينما يستدعي الأمر ذلك.

ولا يسعني في هذا المقام الكريم إلّا أن أتوجّه بجزيل الشكر لأستاذي المشرف السيّد أمين مصّربي الذي سدّد بعونٍ من الله خطاي، وأتوجّه بالشكر لكلّ من الأستاذ الفاضل أحمد دوّاح، والأستاذة الفاضلة وهيبة وهيب لنهوضهما بمهمّة مناقشة هذا البحث، ولا يفوتني في هذا المقام الكريم أن أشكر كلّ يد بيضاء مُدّت لي.

والله من وراء القصد، هو يهدي سواء السبيل.

مغنيّة في غرّة شعبان 1436هـ

الموافق لـ 08 مايو 2016م

المدخل :

تيسير النحو؛ الحدود والمرجعيّات والعلاقات.

أوّلًا_حَدُّ تيسير النَحو و ما ارتبط به من مصطلحات:

صدرت دعوات تيسير النحو في العصر الحديث عن رؤًى فرديّةٍ في الغالب[1]، فتعدّدت بذلك المفاهيم المتعلّقة بها، ونجم عن هذا التعدّد مصطلحاتٌ كثيرةٌ أُريد بها التدليل على مفهوم إعادة النظر في النحو العربيّ، ومن ذلك: التبسيط، والتهذيب، والإحياء، والتيسير، والتجديد. وبين الدلالة اللغويّة للكلمة في أصل وضعها والدلالة الاصطلاحيّة وشائج إنْ جليّةً و إنْ خفيّةً. فمدى قدرة هذه المصطلحات، التي سيأتي ذكرها، على الإيفاء بالمعنى المراد؟ وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمر اقتصر على المصطلحات الأكثر شهرةً وذيوعًا.

1. إحياء النحو:

جاء في ‹**لسان العرب**› في مادّة (**ح ي ا**): «الحَيُّ مِنْ كُلِّ شيءٍ نقيضُ المَيِّتِ...وأحياهُ اللهُ فَحَيِيَ...وأحياهُ جعلهُ حيًّا...وفي الحديث: من أحيا مَواتًا فهو أحَقُّ به؛ المواتُ: الأرضُ التي لم يَجْرِ عليها مِلْكُ أَحَدٍ، وإحْيَاؤُها مُبَاشَرَتُها بِتَأثيرِ شَيْءٍ فيها مِنْ إحاطةٍ أو زَرْعٍ أو عِمارَةٍ ونحو ذلك تشبيهًا بإحْيَاءِ المَيِّت»[2]. فالإحْياء في اللغة خصبٌ بعد جدبٍ وحياةٌ بعد موتٍ.

وقد ظهر هذا اللفظ مصطلحًا متصلًا بتيسير النحو، أوّل مرّةٍ، عنوانًا لكتاب إبراهيم مصطفى الموسوم ‹**إحياء النحو**›، وإن كان الواضع الفعليّ للعنوان هو طه حسين إذ صرّح بذلك في تقديمه

---

[1] أسهمت مجامع اللغة العربيّة بالقاهرة وبغداد ودمشق في تيسير النحو، إلّا أنّ ما جاءت به من آراءٍ واقتراحاتٍ كان تعليميَّ الطابع؛ يقوم على الاختزال والتبسيط في الغالب، **يُنظر**: مُحَمَّد شوقي أمين، وإبراهيم الترزيّ: ‹**مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عامًا: مجمع اللغة العربيّة في عيده الخمسينيّ**›، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، دط، **1984**، ص**279** وما بعدها/ و**يُنظر**: عبد الرازق محيي الدين: ‹**خلاصة مقترحات لجنة تيسير النحو**›، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، العراق، **1976**، المجلد**27**/ص**316**- **318**/و**يُنظر**: إبراهيم مدكور: ‹**اتحاد المجامع العربيّة في خمس عشرة سنةً**›،مطابع شركة الإعلانات الشرقيّة، دط، دت، ص **4**-**7**/ و**يُنظر**: وفاء كامل: ‹**المجامع العربيّة وقضايا اللغة : من النشأة إلى أواخر القرن العشرين**›، عالم الكتب، مصر، دط، **2004**، ص **8**

[2] ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمّد، ت**711**ه): ‹**لسان العرب مرتّبًا على حروف المعجم**›، ج**4**، ترتيب: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط**1**، **2003**، مادّة (**ح ي ا**)، ص **293**

للكتاب[1]. والغاية منه رسم السبيل التي يمكن نهجها لجعل النحو قادرًا على أن يفيَ بمتطلّبات الحداثة، وأن تُناقَش مسائله التي كانت سببًا في الإعراض عنه[2]، ولعلّ هذا ما يعدّه طه حسين إحياءً لنحوٍ جمد في قوالب لا يفارقها وفي ذلك يقول:«فالكتاب كما ترى يُحيي النحو لأنّه يصلحه، ويُحيي النحو لأنّه ينبّه إليه من اطمأنّوا إلى الغفلة عنه، وحسبك بهذا إحياء»[3].

فالإحياء عند إبراهيم مصطفى يجمع بين مفاهيم عديدةٍ؛ الآصرة بينها هي تقريب النحو من الأفهام، وتخليصه ممّا يجعله في حكم الميّت، من تعقيداتٍ و تفريعاتٍ ومسائل فلسفيّةٍ أهمّها العامل، والتي أدّت إلى عزوف المتعلّمين عنه.

ويرى عبد العزيز مجدوب في كتابه **‹المنوال النحويّ العربي›** أنّ إبراهيم مصطفى:«نصّب نفسه لإحياء مذهب عبد القاهر الجرجانيّ؛ ولذلك سمّى كتابه إحياء النحو، باعتباره [أي مذهب الجرجانيّ] منهجًا في البحث النحويّ، لا مبحثًا في البلاغة»[4]. وبذلك يدعو إبراهيم مصطفى إلى ضمّ علم المعاني إلى النحو، وهي دعوةٌ سيتردّد صداها عند الباحثين في تيسير النحو من بعده، ومنهم تمّام حسّان.

2. تجديد النحو:

جاء في "**لسان العرب**" في مادّة (**ج دد**): «الجِدَّةُ: نَقيضُ البِلَى...وتجَدَّدَ الشيءُ: صارَ جديدًا...وأَجَدَّهُ، وجَدَّدَهُ، واستَجَدَّهُ؛ أيْ صَيَّرَهُ جديدًا»[5].

وقبل أن يظهر هذا المصطلح عنوانًا لكتابٍ يبحث مسائل النحو، أورده شوقي ضيف في مقدّمة كتاب **‹الردّ على النحاة›** معبّرًا به عن تصوّره لتيسير النحو قائلًا: «وأكبر الظنّ أنّنا حين نطبّق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما نطبّق على هذه ما

---

[1] **يُنظر**: إبراهيم مصطفى: **‹إحياء النحو›**، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، د ط، **2014**، ص**10**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **12**

[3] المصدر نفسه، ص **أ** (من المقدّمة)

[4] عز الدين مجدوب، **‹المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة›**، دار محمّد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، ط**1**، **1998**، ص **115**

[5] ابن منظور: **‹لسان العرب›**، ج**3**، مادّة (**ج د د**)، ص**90-91**

دعا إليه من إلغاء نظريّة العامل، نستطيع أن نصنّف النحو تصنيفًا **جديدًا**، يحقّق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرًا **محقَّقًا**»[1]، وهذا السبيل إلى التيسير في نظره قائمٌ على حاجاتٍ عمليّةٍ، أي هو تطبيقيّ في المقام الأوّل[2]، وإن بدَت عنايته بالتنظير في المنهج الذي اختطّه لنفسه إلّا أنّ المطّلع على مؤلّفاته يجدها تُعنى بتيسير القواعد وتبسيطها أكثر من عنايتها بوضع منهج جديدٍ للنحو.

وبذلك يكون التجديد عند شوقي ضيف في التصنيف؛ أي في العرض والتناول بطريقةٍ منظّمةٍ دون المساس بمادّة النحو أو منهجه، في حين يرى حلمي خليل أنّه:«...أصبح من الضروري على اللغويّ أن يخطّ لنفسه منهجًا **جديدًا** لا يعتمد على تراثٍ أُخذ من فلسفة الإغريق وقواعد اللّغة اليونانيّة»[3].

وبذلك يصبح للمصطلح الواحد مفهومان مختلفان؛ أحدها يؤمّم شطر التراث النحويّ، والثاني يعلن القطيعة معه لأنّه بناءٌ شُيّد على أسس من فلسفة الإغريق ومنطقهم، وهذا أمرٌ لايزال محلّ سجالٍ، وإن كانت كفّة عدم التأثر أرجح، في ما قبل القرن الثالث الهجريّ تحديدًا[4].

3. تيسير النحو:

جاء في‹**لسان العرب**› في مادّة (**ي س ر**): «تَيَسَّرَ الشيءُ واسْتَيْسَرَ تَسَهَّلَ...وهو ضِدُّ ما تَعَسَّرَ والتَوَى...ويَسَّرَهُ سَهَّلَهُ»[5].

هذا المصطلح يحيل عند أغلب الدارسين إلى التسهيل و الاختصار، وتذليلِ الصعب من مباحث النحو، وتمهيدِ الوعْر من مسالكه، في حين يرى آخرون أنّ مفهومه، لا بدّ أن يتّسع ليدلّ على التغيّير في

---

[1] ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن **592هـ**): ‹**الرد على النحاة**›، تحقيق:شوقي ضيف، دار المعارف،مصر،ط**2**،**1982**،ص**67**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3] حلمي خليل: ‹**العربيّة وعلم اللغة البنيويّ**›، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، د ط، **1996**، ص **170**

[4] **يُنظر**:الأزهريّ ريحانيّ: ‹**النحو العربيّ والمنطق الأرسطي: دراسة حفريّة تداوليّة**›، منشورات اتّحاد الكتّاب الجزائريّين، الجزائر، دط، **2005**، ص**45**

[5] ابن منظور: ‹**لسان العرب**›، ج**15**، مادّة (**ي س ر**)، ص**316-317**

دراسة العربيّة بالنسبة للمتخصّصين، تغيّيرًا يصل إلى علومها، وينتهي إلى فهمٍ واعٍ عميق، وتذوّقٍ صحيحٍ سليمٍ[1].

يطالعنا إبراهيم مصطفى بهذا اللفظ في مقدّمة كتابه **‹إحياء النحو›**؛ إذ يقول:«أطمع أن أغيّر منهج البحث النحويّ للّغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولًا سهلةً يسيرةً، تقرّبهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه بأساليبها»[2]؛ فغرضه أن يستعيض عن منهج النحاة بأصولٍ يسيرةٍ إلّا أنّه لم يبيّن هذه الأصول في كتابه ، وإنّما أقامه على هدم نظريّة العامل، ورفض كلّ ما يتّصل بها من إعرابٍ محلّي وتقديريّ، والتدليل على أنّها بناءٌ فلسفيٌّ محضٌ كان السبب الرئيس في تعقيد النحو العربيّ و استغلاق الأفهام دونه.

وتأسيسًا على ما سبق، يظهر أنّ كلًّا من مصطلح الإحياء، والتجديد، والتيسير يحيل إلى مفاهيم متقاربةٍ تدور في فلك التسهيل، والتبسيط، وإعادة النظر في أصول النحو العربيّ ومنهجه، لأجل تبسيطه وتقريبه إلى الأفهام. وقد ذهب بعض الدارسين إلى أنّ تجديد النحو، وتيسيره، وإحياءه، مصطلحاتٌ تدلّ على مفهومٍ واحدٍ[3]. إلّا أنّ الناظر فيما أُلِّف في تيسير النحو، يرى أنّ هذه المصطلحات وإن تقاربت، إلّا أنّ المفاهيم والتصوّرات المرتبطة بها، تتراوح بين تسهيلٍ قائمٍ على إعادة تنظيم الأبواب النحويّة، واختزال ما تشعّب منها، وبين إعادة النظر في منهج النحاة، والأصول التي بنوا عليها قواعدهم. وإن كان مصطلح التيسير أكثر شهرةً وقبولًا، لأنّه يحيل، لغويًّا على الأقل، على فكرة النظر في ما هو موجودٌ؛ أي في التراث النحويّ العربيّ لإخراجه في ثوبٍ جديدٍ، و معالجة ما قد يشوبه من أوهامٍ.

ثانيًا_ المرجعيّةالتاريخيّة لتيسير النحو:

يمكن تقسيم هذه المرجعيّة قسمَين؛ أولهما مرتبطٌ بالدرس النحويّ التراثيّ، وثانيها مرتبطٌ بالرؤية الحداثيّة لهذا التراث.

---

[1] **يُنظر**: أحمد عبد الستّار الجواري: **‹نحو التيسير: دراسة ونقد منهجيّ›**، مطبعة المجمع العلمي العراقيّ، العراق، دط، **1984**، ص**15**

[2] إبراهيم مصطفى: **‹ إحياء النحو›**، ص**13**

[3] **يُنظر**: أحمد عبد الستّار الجواري، **‹نحو التيسير: دراسة ونقد منهجيّ›**، ص**25**

1. تَيسير النّحو في التّراث النّحويّ العربيّ:

لا بدّ للباحث في تيسير النحو في التراث من معلم يسترشد به، وهذا المعلم هو "**الكتاب**"، لذا وجبت الإحالة إلى بعض من مضامينه للتدليل بها على مفهوم النحو عند المتقدّمين.

۞ "الكتاب" لِسيبويه:

إنّ المتتبّع لنشأة النحو العربيّ يجد نفسه أمام عددٍ من الفرضيّات يصعب إثباتها، لما يعتريها من الغموض وتضارب النقول[1]، وإن جزم عددٌ من الباحثين بأنّ أبا الأسود الدؤليّ هو أوّل من وضع النحو[2]. وممّا يمكن الاطمئنان إليه أنّ الكتاب لسيبويه يُعدّ أوّل أثرٍ نحويّ باقٍ يمثّل جهود المرحلة الأولى، بل يمثّل نضج الفهم النحويّ الذي يُعنى بتميّيز التراكيب وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها[3]؛ فسيبويه كما يقول الشاطبيّ: «وإن تكلّم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرّفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوعٌ والمفعول منصوبٌ ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كلّ بابٍ ما يليق به، حتّى إنّه احتوى على علمَي المعاني والبيان، ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني»[4]. وبذلك يكون سيبويه قد جمع في دراسته للّغة بين المبنى والمعنى.

وكان لكتاب سيبويه عظيم الأثر في مَن جاء من بعده من النحاة البصريّين منهم بخاصّةٍ [5]؛ فقد اتّخذوه قرآنًا للنحو، إلّا أنّ مرور أكثر من قرنَين من الزمان لا يجعل تأثّر ابن جنّي بسيبويه مثل تأثّر قطرب والأخفش به [6]، فقد أسهمت عواملُ عديدةٌ في تغيّير منهج البحث النحويّ؛ فحِراك المذاهب النحويّة أخذ يتّسع يومًا بعد آخر، والمذهب الكوفيّ في تلك الحقبة لم يكن ساكنًا، ثمّ إنّ علم النحو لم يبق أسير

---

[1] صباح علاويّ السامرائيّ: **‹الأحكام النوعيّة والكميّة في النحو العربيّ›**، دار مجدلاويّ للنشر والتوزيع، الأردن، ط**1**، **2011**، ص **188**

[2] **يُنظر**:خديجة الحديثيّ:**‹الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه›**،مطبوعات جامعة الكويت الكويت،دط،**1974**، ص**12**

[3] محمّد حماسة عبد اللطيف: ‹**النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ**›، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط**2**، **2006**، ص **30-31**

[4] الشاطبيّ (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطيّ، ت**790**هـ): **‹الموافقات›، ج1/ص 60**، نقلًا عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[5] صباح علاويّ السامرائيّ: **‹الأحكام النوعيّة والكميّة في النحو العربيّ›**، ص **194**

[6] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

تلك الأمصار، بل سارت به الركبان غربًا وشرقًا. والناظر إلى الأحكام النحويّة في القرن الرابع للهجرة نفسه يجد غير قليلٍ من التباين في طريقة إطلاق الأحكام واعتمادها.

لو عُقدَت مقارنةٌ بين كتاب سيبويه في إشاراته الكاشفة التي تُعنى بالمبنى والمعنى، وكتابٍ نحويّ آخر بعد قرونٍ، لتبيّن أنّ الجانب التقنينيّ؛ أي المعياريّ الذي يُعنى بالصواب والخطأ طغى على أبحاث المتأخّرين[1]، وجعلهم يجنحون إلى الاحتفاء بالمبنى، فصار النحو قوالب جامدةٍ تحفل بالشاهد والقاعدة.

۞ تَأثُّرُ الدّرس النّحويّ بالعلوم الإسْلاميّة وما ترتّب عليه:

رام أهل الطبقة الأولى من اللغويّين إيجاد الضوابط التي تحكم النظام اللغويّ للعربيّة من استقرائهم لما استطاعوا جمعه منها، إلّا أنّ هذا الأمر يحتاج إلى وسائلَ إجرائيّةٍ توفّرت آنذاك لدى علماء الفقه والحديث، اللذين كانا أتمّ العلوم وأشملها[2] «ورأَوا [أي النحاة] أنّ الفقهاء يتعرّضون لمسائل شائكةٍ نادرة الوقوع، وأرادوا أن يتشبّهوا بهم في التعرّض لمسائل في اللغة نادرة الوقوع "قد يسأل عنها السائل"»[3]، وهذا ما جعل الدراسات النحويّة، فيما بعد، تحيد عن غايتها الأولى، إلى البحث في أمور مُفترَضةٍ لا تخدم الاستعمال اللغويّ.

وبظهور علم الكلام تسرّبت بعض الآراء الكلاميّة إلى الدراسات النحويّة، وراح النحاة يبحثون فيما هو مُغيَّب فأفاضوا في التعليل والتقدير[4]، على أنّ الرأي المعتدل يرى أنّ تأثّر النحو بعلم الكلام وقع في زمن تالٍ لزمن الخليل وسيبويه، وبعد القرن الثالث الهجريّ خاصّةً، عند بعض النحاة، وليس عند جميعهم[5]، وتأثّر النحو بمنهج الفقهاء، سواءٌ أقلّ أم كثُر أسهم في جعل النحو يحيد عن غايته الأولى وهي تعليم كلام العرب إلى البحث فيما وراء اللغة؛ أي فيما يكتنفها من ملابساتٍ لا تخدم البحث اللغويّ في

---

[1] محمّد حماسة عبد اللطيف: **‹النحو والدلالة›**، ص **32**

[2] **يُنظر**:محمّد كامل حسن: **‹اللّغة العربيّة المعاصرة›**، دار المعارف، المصريّة، دط، **1976**، ص**45**

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[4] **يُنظر**:محمّد الحباس:**‹النحو والعلوم الإسلاميّة:دراسة في المنهج›**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط**1**، **2009**، ص**53**

[5] **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **435**

شيءٍ؛ من نحو افتراض مسائل فيها تكلّفٌ ظاهرٌ ينأى عنه الطبع اللغويّ السليم، وبذلك انتهج النحاة سبيلًا هو أنسب للفقه ومسائله منه إلى النحو ومباحثه.

2. النحو التعليميّ

نظرًا لعوامل شتّى، واختلاط البحث النحويّ عند العرب بغيره من فروع العلم مثل الفقه[1]، وعلم الكلام[2]، ممّا سبق بيانه، وإن كان الإنصاف يقتضي أنّ هذا التأثّر قد جاء في مرحلة لاحقةٍ عن زمن سيبويه. ولا يخفى، على كلّ ذي نظرٍ، ما في الفقه وأصوله من تقنينٍ وتفريعٍ، وما في علم الكلام من أركانٍ فلسفيّةٍ لا تقوم له قائمةٌ دونها. ولقد تفطّن النحاة لهذا الأمر، فوضعوا مؤلّفاتٍ تعليميّةً لتسهيل تعليم النحو.

ولم يشر الميسّرون من القدماء إلى صعوبة النحو في ذاته وأصوله بوصفه علمًا، وإنّما صرفوا هممهم، بادئ الأمر، إلى تيسير طرائق تعليمه؛ فقد طالب الجاحظ (ت**225**هـ) معلّمي العربيّة بتبسيط النحو للناشئة، والاكتفاء بتعليمها قواعده الأساسيّة التي تكفل لها السلامة من اللحن[3].

وأدّى تعقيد النحو بما خالطه من أساليب الفلاسفة والمناطقة إلى شكوى النحاة أنفسهم، ومن ذلك قول أبي علي الفسويّ (ت**337**هـ) يشكو من غربة منهج الرومانيّ (ت**384**هـ) عن الدرس

---

[1] **يُنظر**: صباح علاوي السامرائيّ: **‹الأحكام النوعيّة والكميّة في النحو العربيّ›**، ص**17**

[2] **يُنظر**:كريم حسين ناصح الخالدي: **‹أصالة النحو العربيّ›**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط**1**، **2005**، ص**103–107**

[3] يروي الجاحظ في كتاب **‹الحيوان›** :«قلت لأبي الحسن الأخفش أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم .قال :أنا لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعونني إليه قّلت حاجتهم فيها إلي، وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس ما لم يفهموا»، لجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر ت**255**هـ) **‹الحيوان›**، المجلد **1**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط**1**، **1998** ، ص**62–63**. **ويُنظر**: شوقي ضيف: **‹تيسير النحو التعليميّ قديمًا وحديثًا›**، دار المعارف، مصر، د ط، **1986**، ص**3**

النحويّ: «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانيّ فليس معنا منه شيءٌ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيءٌ»[1]، إشارةً منه إلى النزعة الفلسفيّة التي غلبت على آراء الرمانيّ في النحو وسواه.

۞ المصنّفات التعليميّة:

يُعدّ القرن الرابع الهجريّ بداية ظهور المصنّفات التعليميّة في النحو، والتي اتّخذت الاختزال منهجًا؛ ومن ذلك كتاب **‹التفاحة›** لأبي جعفر النحاس (ت**338**هـ)، و**‹اللُّمع›** لابن جنيّ (ت**392**هـ)، و**‹الأنموذج›** للزمخشريّ (ت **538**هـ). ويطالعنا ابن هشامٍ (ت **761**هـ) بمصنّفه **‹مغني اللبيب عن كتب الأعاريب›**، والذي يُعدّ ولا ريب كتابًا نحويًّا موجّهًا لمن حاز من علم النحو باعًا غير يسيرٍ، وله مع ذلك مصنّفاتٌ تعليميّةُ الغاية والمنهج، ومن ذلك **‹قطر الندى›**، **‹وشذور الذهب›**.

وما هذه إلّا إشاراتٌ خاطفةٌ للمصنّفات التعليميّة في النحو وهي كثيرةٌ. وما يلحظه المطّلع على هذه المصنّفات أنّها مختصراتٌ لم يتعرّض أصحابها لنقد المنهج النحويّ.

والجدير ذكره في هذا السياق أنّ من النحاة من حاول نقد المنهج النحويّ على أنّ تلك النقود جاءت إشاراتٍ مبثوثةً في ثنيّات كتبهم تردّ بعضًا ممّا قال به النحاة على استحياءٍ، ومن هؤلاء ابن ولّاد المصريّ(ت**332**هـ)، صاحب كتاب **‹الانتصار لسيبويه على المبرّد›**، الذي ردّ القول بالتأويل والتقدير في النحو، ورفض تقديم القياس على النقل[2]. و النحّاس في كتابه **‹التفاحة›** الذي سبق ذكره، والذي وإن عُدّ من المختصرات، فإنّ المطّلع عليه يجد أنّ صاحبه طرح كثيرًا من الأبواب غير العمليّة أو النادرة الاستعمال، مثل باب الاشتغال والتنازع، كما طرح العلل، والمناقشات العقليّة، والفلسفيّة، التي لا يحتاج إليها متعلّم النحو، كما اجتنب التأويل والتقدير[3].

---

[1] ابن الأنباريّ (أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد . ت**577**هـ): **‹نزهة الألباء في طبقات الأدباء›**، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، الأردن، ط**3**، **1985**، ص**234**

[2] **يُنظر**: عبد الوارث مبروك: **‹في إصلاح النحو العربي: دراسة نقديّة›**، دار القلم،الكويت، ط**1**، **1985**، ص**47**

[3] أحمد مختار عمر: **‹دعوات لإصلاح النحو العربيّ قبل ابن مضاء›**، مجلّة الأزهر، ج**1**، **1067**هـ، ص **517**

وتأسيسًا على ما سبق يتّضح أنّ النحاة في الزمن الأوّل قد رأَوا ما شاب النحو من تعقيداتٍ، مردّها أساسًا إلى العلل والأقيسة التي ذهبت بالنحاة مذاهب شتّى. وكانت محاولاتهم لتيسير النحو تعليميّةً، إلّا أنّ المتتبّع لمصنّفاتهم يرى أنّ الحدود بين علم النحو وصناعة النحو كانت عندهم واضحةً بيّنةً، ويكاد الباحث لا يجد من هؤلاء من حاول نقض منهج النحو وأصوله، إنّما هي مآخذ سببها التفريع والتشعّب في مسالك القياس والتعليل، والتقدير والتأويل، دون المساس بجوهر النحو وهو القول بالعامل، فلم يثبت أنّ أحدًا من المتقدّمين قبل ابن مضاء حاول نقض نظريّة العامل أو الاستعاضة عنها بغيرها، وإن تنبّهوا إلى ما اعتراها من تعقيد نجم عن إسراف النحاة في أحكامها واختلافهم في مسائلها من نحو اختصاص العامل وقوّته وضعفه، وتقدّمه وتأخّره بين منعٍ ووجوبٍ وجوازٍ، وتعليق عمله أو إلغائه وغيرها من المسائل التي أسهمت في استغلاق عددٍ من أبواب النحو ومباحثه.

3. ثورة ابن مضاء القرطبيّ على النحاة:

أوّل من جاهر بمخالفته أصول النحاة مصرّحًا لا ملمِّحًا ابن مضاء القرطبيّ؛ فالتغيّير عنده منوطٌ بإقامة أصولٍ جديدةٍ عوض تلك التي كانت سببًا في محيد البحث النحويّ عن غايته الأولى، وهي صَون الألسنة عن اللحن إلى بحثٍ عقليّ ينظر في مسائل القياس والعلّة والعامل وما يستوجب القول بها من تقديراتٍ وتأويلاتٍ، ووضع لتحقيق هذه الغاية كتابًا سمّاه **‹الردّ على النحاة›** استهلّه بقوله «وإنّي رأيت النحاة، رحمهم الله، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللّحن، وصيانته عن التغيّير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا...إلا أنّهم التزموا ما لا يلزِمهم...فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها»[1]، فالنحو في نظره قد صعُب، ليس لخللٍ فيه، وإنّما لمنهج النحاة الذي حاد بهم عن غاية النحو، وهي صَون الألسنة عن اللحن، إلى البحث فيما ليس من صميم اللغة من أقيسةٍ، وعللٍ قائمة، في الغالب، على القول بالظنّ[2]، المفضي في كثيرٍ من الأحيان إلى الخلاف. إلّا أنّه أحال في قوله سابق الذكر إلى أمرٍ غايةٍ في الأهميّة وهو إشارته إلى أنّ الانحراف الذي وسم البحث النحويّ إنّما جاء لاحقًا عن مرحلة وضع القواعد النحوية التي أُريد بها حفظ اللغة من اللحن، على أنّه لا يذكر الفاصل

---

[1] ابن مضاء القرطبيّ: **‹الرد على النحاة›**، تحقيق: شوقي ضيف، ص**72**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **72- 73**

الزمنيّ بين المرحلتين ويتعامل في كتابه مع النحو العربيّ بوصفه كلًّا، والدليل على ذلك أنّه بناه على رفض العامل، ولا يخفى أنّ نظريّة العامل كانت حاضرةً في "**الكتاب**" لسيبويه، وعماد كثيرٍ من التعليلات التي جاءت فيه.

وسنعرض في ما يلي ذكره، أهمّ معالم النظريّة النحويّة عند ابن مضاء، على أن نبسط القول فيها عندما نتعرضّ لآرائه بالتفصيل في المواطن التي تقتضي ذلك فيما سيأتي من البحث، وتحديدًا حين يجعل تمّام حسّان آراء ابن مضاء مرجعًا تاريخيًّا يدعّم به آراءه .

وأهمّ ما ردّ ابن مضاء من آراء النحاة قولهم بالعامل؛ أي قولهم إنّ الكلمات بعضها مؤثِّرٌ في بعضٍ فيحدث بذلك الإعراب، وهذا في نظره بيّن الفساد[1]. ومكمن الفساد في نظام العوامل، عنده، هو أنّها تفترض غيرَ موجودٍ ذهب النحاة في تقديره كلّ مذهبٍ[2]؛ إذ لا بدّ، عندهم، لكلّ علامة إعرابٍ من محدِث، فإن لم يوجَد وجب تقديره.

وعقد ابن مضاء العزم على الاستعاضة عن نظام العوامل بما يتأتّى به الوصول إلى غاية النحو وهي تعليم كلام العرب، وأوّل ما بدأ به باب التنازع على أن يُستدلَّ به على غيره[3]. والجديد الذي أتى به في هذا الباب هو القول "**بالتعليق**" بدل "**العمل**"[4]، وفي ذلك يقول «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحاة إلّا في أن أقول: علّقتُ ولا أقول أعملتُ»[5]، ومثّل لمفهوم التعليق عنده بمسألة التنازع التي اختلف فيها النحاة اختلافًا ظاهرًا. وينتصر في هذه المسألة لقول الكسائيّ في جواز حذف فاعل الفعل الأوّل في نحو "**قام وقعد زيدٌ**"، ويردّ قول البصريّين الذين يجيزون حذفه على الإضمار الذي يفسّره ما بعده[6]؛ أي إنّ الأولى عنده هو الأخذ بالظاهر بدل الإغراق في التقدير والتأويل، لأنّ ما ستوجب وقوع التنازع في مثل

---

[1] **يُنظر**: ابن مضاء القرطبيّ: ‹**الرد على النحاة**›، تحقيق: شوقي ضيف، ص **76-77**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **78-79**

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **94**

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[5] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[6] **يُنظر**، المصدر نفسه، ص **94- 95**

هذا التركيب قاعدة أنّه لا بدّ لكلّ عاملٍ من معموله. فلمّا انتقل إلى باب الاشتغال اكتفي بوصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو. وتفسيرُه للاشتغال أنّه لا اشتغال إنّما "**هكذا تكلّمت العرب**"[1]، أمّا في مسألتَي فاء السببيّة وواو المعيّة، فحديثٌ عن أحكامها، واختلاف النحاة فيها، كما وردت في متون النحو[2]. وهذا كلّه إنّما عرضناه لنبيّن أنّه لم يستطع الإيفاء بما عقد عليه العزم في مستهلّ كتابه، وهو الاستعاضة عن نظريّة العامل ببديلٍ يسهم في تفسير الظواهر والعلاقات النحويّة له ما لنظريّة العامل من كفايةٍ تصمد أمام التطبيق.

وناقش ابن مضاء موضوع العلل النحويّة، محدّدًا أنواعها، مبيّنًا، في تقديره، المقبول منها والمردود[3]. وسمّى علّة العلّة: العلّة الثانية، وعلّة علّة العلّة: العلّة الثالثة[4]، وفي إسقاطهما يقول: «وممّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث»[5]، وأعاد مثال ابن جنّي في علّة رفع الفاعل؛ إذ قال: «وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيدٌ) لِمَ رُفع؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكلّ فاعلٍ مرفوعٌ. فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[6]، بدل القول «أنّ الفاعل قليلٌ لأنّه لا يكون للفعل إلّا فاعلٌ واحدٌ، والمفعولات كثيرةٌ، فأُعطيَ الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأُعطيَ الأخفّ، الذي هو النصب، للمفعول، لأنّ الفاعل واحدٌ، والمفعولات كثيرةٌ، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون»[7]، فابن مضاء يرى أنّ العلّة الأولى كافيةٌ لأنّها تؤدّي إلى تحصيل المعرفة بكلام العرب، إلّا أنّه يستدرك بأنّ من العلل الثواني ما هو

---

(1) ابن مضاء القرطبيّ : **‹الردّ على النحاة›**، دراسة وتحقيق: إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، مصر، ط**1**، **1979**، ص **20**

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(3) **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **35**

(4) **يُنظر**:المرجع نفسه، ص **38**

(5) ابن مضاء القرطبيّ : **‹الرد على النحاة›**، تحقيق: شوقي ضيف، ص **130**

(6) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(7) ابن جنّي (أبو الفتح عثمان ـ **392**هـ): **‹ الخصائص›**، ج**1**، تحقيق: محمّد علي النجّار، دار الكتاب العربيّ للنشر والتوزيع، لبنان، دط، **1957**، ص**49**

"**مقطوعٌ به**"؛ في نحو علل التقاء الساكنين في الوصل، وليس أحدهما حرف لين«فكل ساكنين التقيا حُرّك أحدهما، فهذه علّةٌ أولى، أمّا العلّة الثانية فهي أنّ النطق بهما ساكنَين"لا يمكن للناطق: فهذه قاطعة»[1].

أمّا ما يقوم من العلل على المشابهة والظنّ ففاسدٌ في تقديره «لأنّ الشيء لا يقاس على شيءٍ، إلّا إذا كان حكمه مجهولًا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم»[2]، فعلّة إعراب الفعل المضارع لمضارعته الاسم فاسدةٌ؛ لأنّ الفعل يحمل هذه العلامة وهي تعاقب المعاني المختلفة عليه، فيبطل من هذا ادّعاء أنّ الشَّبَه علّة الإعراب[3].

وللعلل آصرةٌ مع القياس لا انفصام لها، وقد استقام القياس مصطلحًا ومنهجًا عند أبي إسحاق الحضرميّ، في مواقفه وتوجيهاته، كما أنّ بذور القياس نمت على يد الخليل وتلميذه سيبويه فقد وتوسّعا فيه[4]. إلّا أنّ القياس تطوّر في ما بعدُ خاصّة في منتصف القرن الرابع الهجريّ على يد ابن جني وأبي علي الفارسيّ، حتى إذا ما وصلنا إلى الأندلس نجد ابن مضاء قد طالب بإلغاء القياس، وإن كان لم يصرّح بذلك قولًا في كتابه الردّ على النحاة[5].

ولعلّ ابن مضاء القرطبيّ يكون بذلك النحويّ الوحيد من القدماء الذي ينسب إليه إنكار القياس والعلل، خاصّةً الثواني منها والثوالث. ولا يُستبعد أن يكون ابن مضاء قد تأثّر في ذلك بالمذهب الظاهريّ الذي أحياه ابن حزم في الأندلس[6]، فرفضَ القول بالقياس والعلل والعامل وتلك أركان النحو الشديدة، والأقرب إلى الظنّ أنّ مراده أقيسة المتأخّرين التي باتت في نظره منطقيّةً كلاميّةً، لأنّه لا يمكن ردّ القياس

---

(1) ابن مضاء القرطبيّ: **‹الرد على النحاة›**، تحقيق: شوقي ضيف، ص **130-131**

(2) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **134**

(3) المصدر نفسه ، ص**135**

(4) **يُنظر**: ابن الأنباريّ : **‹ نزهة الألباء في طبقات الأدباء›**، ص **22**

(5) **يُنظر**: ابن مضاء القرطبيّ: **‹الردّ على النحاة›**، تحقيق: شوقي ضيف، ص **134**

(6) محمّد الحباس: **‹النحو العربيّ والعلوم الإسلاميّة: دراسة في المنهج›**، ص**321**

النحويّ برمّته؛ فالقياس النحويّ عماد التحليل اللغويّ، وذلك ظاهرٌ في كتاب سيبويه، والتعليلات الواردة فيه من صميم الدراسات النحويّة[1].

يرى عددٌ من ميسّري النحو في العصر الحديث في ابن مضاء الرائد المجدّد للنحو العربيّ، وأوّل من دعا دعوةً صريحةً إلى تجديد أركانه ليكون أقرب إلى الأفهام[2]، في حين ترى طائفةٌ أخرى أنّه حاول هدم أركان النحو من قياسٍ وعاملٍ دون الإتيان ببديل عنها[3]. ولعلّ الاعتدال يقتضي القول بأنّ فضل ابن مضاء يكمن في أنّه نبّه إلى مباحث نحويّة آل بها البحث العقليّ إلى الاستغلاق.

4. حركة تيسير النّحو في العصر الحديث واتّجاهاتها:

انبرت الأقلام في العصر الحديث للتأليف في تيسير النحو وسبله، ووُضعت أوّل الأمر مصنّفات تيسيريّة ذات طابعٍ تعليميّ؛ تنظر في مادّة النحو لا منهجه. وقبل الحديث عن هذه المصنّفات، وما تلاها من أُخرَ تنشد التغيّير في المنهج، لا بدّ من ذكر أهمّ المشكلات التي عدّها الدارسون على النحو مادّةً ومنهجًا، وكانت سببًا في القول بالتيسير في العصر الحديث، وانبراء الأقلام للتأليف فيه.

1. مشكلات النَّحو العربيّ في نظر الدّارسين المحدثين:

نظر الدارسون المحدثون إلى النحو العربيّ فرأَوا أنّ فيه جوانب تحتاج إلى إعادة نظرٍ، وأمورًا تدعو إلى القول بالتيسير، ويمكن إجمال أهمّ مآخذهم على النحو الآتي ذكره:

۞ الاضطراب المنهجيّ في التّقعيدِ:

وهو اضطرابٌ نتج عن اعتماد المنطق؛ فقد كانت نظرة النحاة إلى اللغة المستقراة معياريّةً، في محاولةٍ منهم للوصول إلى مجموعةٍ من القوانين والضوابط المطّردة، ثمّ راحوا يفرضونها على النصوص

---

(1) **يُنظر**: محمّد الحباس: **‹النحو العربيّ والعلوم الإسلاميّة: دراسة في المنهج›**، ص**321-322**

(2) **يُنظر**: محمّد عيد: **‹أصول النحو العربيّ: في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث›**، عالم الكتب، مصر، ط**4**، **1989**، ص**6**

(3) **يُنظر**: محمّد خير الحلوانيّ:**‹أصول النحو العربيّ›**،منشورات جامعة تشرين، مطبعة الشرق، سوريا، دط،**1978**،ص**214– 215**

الفصيحة، ومردّ ذلك إلى اتّخاذهم القياس المنطقيَّ منهجًا في البحث النحويّ و«القياس في حدّ ذاته مبدأٌ مقبولٌ مشروعٌ في كلّ العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، ولكن النحاة بالغوا في تطبيق هذا المبدأ» [1]، ومن مظاهر هذه المبالغة إغراقهم في اختراع ما سمّوه التمارين العقليّة، إذ راحوا يصنعون الشواهد ويقيسون عليها.

۞ كثرة العلل الثّواني والثّوالث:

أو العلّة وعلّة العلّة، ولعلّ ذلك صدًى من أصداء ما جاء به ابن مضاء القرطبيّ كما وضّحنا في ما سبق، «واعتلالات النحاة على ضربين؛ ضربٌ منها هو المؤدّي إلى كلام العرب؛ كقولنا كلّ فاعلٍ مرفوعٌ، وضربٌ آخر يسمّى علّة العلّة، مثل أن يقولوا لمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا »[2]، والإتيان في ذلك بتعليلاتٍ فيها من القول بالظنّ الشيء الكثير.

۞ المبالغة في نظريّة العامل اللّفظيّ والمعنويّ:

ونسبة كلّ أثرٍ لغويٍّ لعاملٍ وتنازع النحاة في أحكامه، ومنه مسألة القول في عامل رفع الفعل المضارع «فذهب أكثرهم إلى أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائيّ إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوّله، وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم»[3]. وتنازعهم على العامل في رفع المبتدأ، وعند اجتماع عاملين على معمولٍ واحدٍ؛ إذ اختلفوا في أيّهما أولى بالعمل، وسمّوا ذلك باب التنازع في العمل[4]. غير أنّ الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أنّ بعض الدارسين يرَون أنّ فكرة العامل بريئةٌ من كلّ ما يُنسب لها من تعقيدٍ، وأنّ المقصود منها التقريب والتيسير على الدارسين، حتى يسهل عليهم الربط بين

---

[1] **يُنظر**:كمال بشر: **‹اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم›**، دار غريب، مصر، دط،**1999**، ص **140**

[2] ابن السرّاج (أبو بكر محمّد بن سهل ــ ت**316**): **‹الأصول في النحو›**، ج**1**، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، لبنان، دط، **1988**، ص **36**

[3] ابن الأنباريّ: **‹الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين›**، ج**2**، تحقيق:محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، دط، دت، ص**551**

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، ج**1**، ص **83**

اللفظ المعيّن وعلاقته بالألفاظ الأخرى، وما يترتّب على ذلك من ضبطٍ خاصٍّ لهذه الألفاظ [1]، أي إنّها فضلًا عن قدرتها التفسيريّة في بيان العلاقات النحويّة وما يترتّب عليها من علاماتٍ إعرابيّة تُبين عن المعنى، فإنّ لها فوائد تعليميّة في بيان الضبط الصحيح للألفاظ وكيفيّة التوصّل إليه، أمّا التعقيد الذي تُرمى به فطارئٌ.

۞ كثرة التّقديرات:

ومردّ ذلك تعسّف النحاة في نظريّة العامل وفي القياس؛ لأنّهم جعلوا السبب في كلّ حركةِ إعرابٍ عاملًا لفظيًّا أو معنويًا ، وقد لا يكون في الكلام عاملٌ ظاهرٌ ملفوظٌ تستقيم لهم القاعدة دونه، ولذا لجؤوا إلى التقدير، ومن أمثلة مغالاتهم فيه قولهم باختصاص أدوات الشرط بالدخول على الأفعال[2]، فإذا ذُكر لهم قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [3]، وسُئلوا لمَ رُفع (**أحدٌ**)؟ قال البصريّون: هي مرفوعةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره و(**إن استجارك أحد من المشركين استجارك**)، ولا يخفى ما في ذلك من تعقيدٍ، كان أغناهم عنه لو تخفّفوا ممّا ألزموا به أنفسهم من وجوب تقدّم الفعل على الفاعل، واختصاص (**إنْ**) بالدخول على الأفعال، أمّا الكوفيّون فلم يجدوا حرجًا في القول بأنّ (**أحدٌ**) فاعلٌ مقدّمٌ لأنّ ذلك جائزٌ عندهم [4]، إلّا أنّ اعتدال الكوفيّين في هذه المسألة لا ينفي عنهم مغالاتهم في مسائل أُخَر.

۞ الاعتماد على العلامة الإعرابيّة:

التي عدّها النحاة كبرى الدوالّ على المعنى، ثم أعطَوها من الاهتمام الكثير حتى كادوا يقيمون نحوهم كلّه عليها، في حين إنّها عند تمّام حسّان مثلًا قرينةٌ كغيرها من القرائن اللغويّة من نحو الرتبة والسياق وغيرها.

---

[1] **يُنظر**: عبد الرحمن السيّد: ‹**النحو العربيّ بين التطوير والتيسير**›، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، مصر، ج**70**، مايو/**1992**، ص**240**

[2] **يُنظر**:ابن هشام الأنصاريّ (عبد الله بن يوسف ــ ت**761**هـ): ‹**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**›، ج**1**، تحقيق مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، سوريا، دط، **1985**، ص **493**

[3] سورة التوبة، الآية**6**

[4] **يُنظر**: ابن الأنباريّ: ‹ **الإنصاف في مسائل الخلاف**›، ج**2**، ص **615**

التمارين غير العمليّة:

وهي تلك التمارين التي صنعها النحاة للدُّربة والرياضة اللغويّة، وفي ذلك يقول سيبويه: «وأمّا قول النحاة **قد أعطاهوك وأعطاهوني**، فإنّما هو شيء قاسوه لم تتكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه» [1]، أمّا ابن جنّي فقد أورد منها في خصائصه الشيء الكثير، وفي ذلك يقول: «وذلك عندنا على ضربين أحدهما الإدخال (**لما تبنيه**) في كلام العرب والإلحاق به، والآخر التِماسُكَ الرياضة به والتدرّب بالصنعة...نحو قولك: في مثل (**جعفر**) من (**ضرب**) (**ضَرْبَبٌ**)»[2]، وهي ممّا يرهق الذهن، ويصعّب مسائل النحو، ولا فائدة تُرجى منه في التوصّل إلى تعلّم كلام العرب.

اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة:

ويُرجع عددٌ من الدارسين هذا الأمر إلى أنّ النحاة القدماء حين قعّدوا قواعدهم أقحموا اللهجات العربيّة بصفاتها وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنّها صورٌ مختلفةٌ من اللغة المشتركة، وهذا ما يراه مختار عمر وعبّاس حسن[3]، ولكن «إذا كان عباس حسن وأمثاله يعتبرون أنّ النحاة وسّعوا في غير تبصُّرٍ مجال اللغة التي قنّنوها، فقد ذهب آخرون إلى اعتبارهم قد قصروا اهتمامهم على ظواهرَ لغويّةٍ معدودةٍ ليست هي كلّ النحو، بل لا تمثّل منه إلّا جزءًا يسيرًا»[4]، ومن الفريق الثاني تمّام حسّان الذي يرى أنّ النحاة اقتصروا على قبائل دون غيرها، وأنّهم وضعوا معايير خاصّةً للانتقاء[5].

---

[1] سيبويه (أبو البشر عمرو بن قنبر ــ ت180هـ): **‹الكتاب›**، ج2، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، لبنان، ط1، دت، ص364

[2] ابن جني : **‹الخصائص›**، ج3، ص487

[3] يُنظر: أحمد مختار عمر: **‹البحث اللغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثّر›**، عالم الكتب، مصر، ط6، 1988، ص14

[4] عبد القادر المهيري: **‹نظرات في التراث اللغويّ العربيّ›**، دار الغرب الإسلاميّ، لبنان، ط1، 1993، ص 109

[5] يُنظر: تمّام حسّان: **‹ اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، دار الثقافة، المغرب، طبعة 1994، 1994، ص 15

تداخل المصطلحات:

فقد تعدّدت المصطلحات الدالّة على المفهوم الواحد والتبست، ممّا أدّى إلى الاضطراب وعدم الوضوح [1]، وزادت الخصومة بين البصريّين والكوفيّين الأمر سوءًا؛ إذ رفض بعضهم مصطلحات بعضٍ، ومن ذلك "**الترجمة**" و"**التبيّين**" و"**التكرير**" و"**المردود**" عند الكوفيّين، التي تقابل ما يسمّى عند البصريّين "**البدل**"، وسيبويه يسمّى "**عطف البيان**" "**بدلًا**"، ويطلق الفراء "**التفسير**" على ما عُرف عند البصريّين بمصطلح "**المفعول لأجله**" ويطلقه، كذلك، على التميّيز[2]. وأحيانًا ترد المصطلحات النحويّة غير دقيقةٍ، أو يعوزها الوضوح، ومن ذلك ما أورده ابن الأنباريّ من أنّ النحاة ذكروا للاسم حدودًا كثيرةً تزيد على السبعين[3]. فضلًا عن القصور في تعريفات المصطلحات النحويّة أو إهمالها، ويبدو هذا القصور ظاهرًا في جلّ كتب النحو، حيث يلاحَظ أنّها جاءت أحيانًا متناقضةً أو تصادفها بعض الاستثناءات. ومن الحدود ما تعلّق بالجانب المنطقيّ الأرسطيّ، ممّا جعلها تردّ في ثوب اصطلاحيّ معقّد.

تلك بعض المسائل المشكِلة، وقد تجافينا عمدًا مسائل أخرَ، من نحو قصور الخطّ العربيّ، وأصالة الإعراب من عدمها، والاستعاضة عن الفصحى بالعاميّة أو بفصحى مخفّفةٍ. ممّا نراه دعوات هدّامةً لا تسهم في تيسير النّحو. في حين إنّنا سنتطرّق لما عرضناه من مشكلاتٍ، وأخَر سيأتي الحديث عنها في أثناء البحث عند بحث جهود تمّام حسّان في تيسير النحو العربيّ.

2. اتّجاهات حركة تيسير النحو في العصر الحديث:

يرى المتتبّع لحركة تيسير النحو في العصر الحديث أنّه يمكن تقسيم ما أتت به من آراءٍ، وما وُضع وفق هذه الآراء من مؤلّفاتٍ إلى قسمَين رئيسَين: أوّلهما تيسير طريقة عرض المباحث النحويّة، ومثّل هذه

---

[1] يُنظر: حسن الملخ: **«التفكير العلميّ في النحو العربيّ : الاستقراء– التحليل – التفسير»**، دار الشروق، الأردن، ط**1**، **2001**، ص **140**

[2] يُنظر: عوض محمّد القوزيّ: **«المصطلح النحويّ نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ»**، جامعة الرياض، دط، **1995**، ص**164**

[3] يُنظر: ابن الأنباريّ: **«أسرار العربيّة»**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، لبنان، ط**1**،**1999**، ص**33**

النزعة تحديث الكتاب النحويّ. وثانيهما النظر في منهج النحو في محاولةٍ للكشف عمّا اعتراه من عيوبٍ، فناقش مريدو هذا القسم من الباحثين أصول النحو وفق ما اطّلعوا عليه من مناهج علم اللغة الحديث[1].

فأمّا الاتجاه الأوّل فمن أوائل ما أُلِّف فيه **‹التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة›** لرفاعة الطهطاويّ الذي صدر عام **1868**م، وانحصر جهد صاحبه في تجديد طرائق العرض والتناول للأبواب النحويّة دون المساس بمادّة النحو ومضمونه[2]، غير أنّ المحقّقين من الباحثين يرَون أنّه رغم ذلك يُعدّ هذا الكتاب فتحًا في طريق تيسير النحو، إذا ما قورن بما كان متداولًا آنذاك من كتبٍ في تعليم النحو[3].

ويُنسب إلى هذا الاتّجاه، كذلك، ويُعدّ من معالمه البارزة كتاب **‹النحو الواضح›** لمؤلّفَيه علي الجارم ومصطفى أمين؛ لأنّه أُقيم على منهجٍ استنباطيّ محكمٍ يبدأ من أمثلةٍ سهلةٍ مفهومةٍ لينتهيَ إلى استنباط القاعدة النحويّة، وبيّن المؤلّفان منهجهما في مقدّمة الكتاب، التي جاء فيها: «وقد نحونا في هذا الكتاب طريقة الاستنباط التي هي أكثر الطرق قربًا إلى عقول الأطفال، وأثبتها أثرًا في نفوسهم، وأقربها إلى النطق، لأنّها خير دافعٍ إلى التفكير والبحث»[4]، ولا يزال هذا المنهج متّبعًا في معظم كتب قواعد اللغة العربيّة، إلّا أنّه كسابقه لم يمسس مادّة النحو أو منهجه، بل غيّر من طريقة تناوله فحسب[5].

وتظهر، تحت لواء الاتجاه نفسه، محاولتان جديرتان بالذكر هما: كتاب **‹النحو الوافي›** لعبّاس حسن، و**‹النحو المُصفّى›** لمحمّد عيد؛ فكتاب ‹**النحو الوافي**› اتّسم بالشمول والإحاطة؛ فقد أراده مؤلّفه موسوعةً نحويّةً تجمع مسائل هذا العلم وشوارده، وتقدّمها في أسلوب عصريّ ذي مستوَيين متوازيَين؛ أحدهما موجزٌ لطلبة الجامعات، وآخر مفصّلٌ للأساتذة والمتخصّصين[6]. أمّا **‹النحو المصفّى›** فقد صاغ له

---

(1) **يُنظر**: عبد الوارث مبروك سعيد:**‹ في إصلاح النحو العربيّ›**، ص**56**

(2) **يُنظر**: مُحَمَّد أحمد خيضر: **‹ظواهر لغويّة في القرآن والشعر وتيسير النحو›**، مكتبة أنجلو المصريّة، مصر، ط**1**، **2008**، ص**251**

(3) **يُنظر**: عبد الوارث مبروك سعيد: **‹ في إصلاح النحو العربيّ›**، ص **59-60**

(4) علي الجارم ومصطفى أمين: **‹ النحو الواضح في قواعد اللغة العربيّة›** ،ج**1**، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص**4**

(5) **يُنظر**: عبد الوارث مبروك سعيد: **‹ في إصلاح النحو العربيّ›**، ص **72-74**

(6) **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **79**

مؤلِّفه مقدّمةً تظهر فيها رغبة محمّد عيد في تغيّير مادّة النحو ومنهجه «وتصفية ما لا فائدة فيه، وما لا ضرر في تركه؛ كالمجادلات الذهنيّة، والاستطرادات الجانبيّة، والتمارين غير العمليّة، والمسائل المقحَمة في غير موضعها، وفلسفات العوامل والخلاف حولها، والتعليلات والتخريجات الظنيّة، وغير ذلك ممّا لا يفيد نطقًا، وأساء إلى كتاب النحو العربيّ»[1]، وإن كانت المقدّمة تعد بالكثير إلّا أنّ المطّلع على مضمون الكتاب يراه تقليديًّا في مادّته[2]. ويُرجع عددٌ من الباحثين الاعتماد على هذا النمط في التناول، على الأرجح، إلى أنّ الاتّصال بالمناهج الحديثة في الدرس اللغويّ، وهي التي لم تتّضح معالمها إلّا في القرن العشرين، لم يكن ميسورًا ولا موضع اهتمامٍ من أصحاب المحاولات التيسيريّة الأولى للنحو العربيّ[3].

أمّا الاتّجاه الثاني، والذي انصبّ اهتمامه على نقد منهج النحو ومادّته، فأوّل مؤلَّف في هذا الصّدد كتاب "**إحياء النحو**" لإبراهيم مصطفى الذي صدر عام **1937**[4]، وقد صدّره مؤلِّفه بمقدّمةٍ بيّن فيها هدفه من وضعه، قال فيها: «أطمع أن أغيّر منهج البحث النحويّ للّغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولًا سهلةً يسيرةً تقرّبهم من العربيّة وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه بأساليبها»[5]، ويرى أنّ السبيل إلى ذلك هو توسيع مباحث النحو لتشمل علم المعاني، وأنّ النحاة قصروا مباحث النحو ووظيفته على «الحرف الأخير بل على خاصّة من خواصّه وهي الإعراب والبناء»[6] في حين إنّ علامات الإعراب، في نظره، «دوالٌّ على المعاني»[7]،وليست «كما زعم النحاة أثرًا يجلبه

---

(1) محمّد عيد: **‹النحو المصفّى›**، مطبعة دار نشر الثقافة، مصر، دط، **1975**، ص **ج** (من المقدّمة)

(2) **يُنظر**: عبد الوارث مبروك سعيد: **‹ في إصلاح النحو العربيّ›**، ص **80**

(3) **يُنظر**: المرجع نفسه، ص**87**

(4) **يُنظر**:عبد الكريم خليفة: **‹تيسير العربيّة بين القديم والحديث›**، منشورات مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، الأردن، ط**1**، **1986**، ص **88** وما بعدها

(5) إبراهيم مصطفى: **‹إحياء النحو›**، ص **13**

(6) المصدر نفسه، ص **17**

(7) المصدر نفسه، ص **43**

العامل»[1]، وقوله هذا يستوجب النظر لأنّه اعتمد في تعريفه للإعراب على مظانّ بعضٍ من المتأخّرين، والتي كانت تعليميةً في المقام الأوّل، يكاد لا يُحفل بها عند بحث مسألة على قدرٍ من الخطورة كالإعراب.

ويتوسّل إبراهيم مصطفى في إثبات وجهة نظره برأي عبد القاهر الجرجانيّ مُغفلًا، إن قصدًا وإن عمدًا، أنّ عبد القاهر الجرجانيّ كان يؤمن بنحو سيبويه، ويردّد منه كثيرًا ممّا يخالف منهج إبراهيم مصطفى من قولٍ بالعامل وبالتقدير والتأويل، على وجه التمثيل[2].

فإبراهيم مصطفى يدعو إلى إلغاء نظريّة العامل من أساسها، وكلّ ما أقامه حولها النحاة من أصولٍ فلسفيّةٍ، وما رتّبوه عليها من أحكامٍ أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة، كما تناول بناء الجملة تناولًا بلاغيًّا بجعل المبتدأ والفاعل ونائبه ضمن قسم واحد هو باب المسند إليه. وفي محاولة شرحه لرأيه في هذه المسألة اضطرابٌ ظاهرٌ[3].

وبالرغم عن كلّ ما أحصاه النقّاد على إبراهيم مصطفى من أوهامٍ في **‹إحيائه›**، إلّا أنّ ذلك لا يُغمطه حقّه، كونه صاحب محاولةٍ جريئةٍ غير مسبوقةٍ نجحت في أن تسلب النحو صفة القدسيّة التي أُضفِيَت عليه زمنًا طويلًا، وكانت عقبةً تحول دون درسه بموضوعيّةٍ[4]، وهو بمؤلّفه هذا فتح النقاش في مباحث لم يطلها النقد المباشر منذ زمن ابن مضاء، وسيكون له كبير الأثر في توجيه آراء من جاؤوا من بعده من نقدة النحو العربيّ والراغبين في تيسيره على اختلاف مشاربهم.

---

[1] إبراهيم مصطفى: **‹إحياء النحو›**، ص **29**

[2] **يُنظر**: عبد الوارث مبروك: **‹في إصلاح النحو العربيّ›**، ص**100**

[3] **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **105**

[4] **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **111**

ثالثًا_تيسير النحو في ضوء علم اللغة الحديث:

علم اللغة الوصفيّ مفهوم وضعه، وأسّس له فرديناند دي سوسير في مؤلَّفه ‹**محاضرات في علم اللغة العامّ**› (Cours De Linguistique Générale) ، وقد اتّخذ من اللسان (la langue) أي اللغة المعيّنة موضوعًا لعلم اللغة؛ فهو يراه صالحًا للدراسة العلميّة بخلاف الكلام (la parole)؛ أي التحقيق الفرديّ الخاضع للاختيار، وبخلاف اللّغة (le language)، بمعناها العام؛ والتي تشمل الكلام، فلا يمكن اعتبارها واقعةً اجتماعيّةً؛ لأنّ الوقائع الاجتماعيّة ينبغي أن تكون عامّةً يمارسها المجتمع فرضًا لا اختيارًا[1].

ومصطلح اللسان أو اللغة المعيّنة (la langue) يعبّر عمّا نتعلّمه من المجتمع الكلاميّ من عاداتٍ لغويّةٍ، والتي على أساسها يتحقّق التفاهم بين أفراد الجماعة اللغويّة[2]، فاللسان واقعةٌ اجتماعيّةٌ تمارس نفوذها على الأفراد وبذلك يمكن تجريدها لتُدرس دراسةً علميّةً؛ إذ تصبح قابلة للملاحظة، والتجريب، ورصد قوانينها الداخليّة [3]، وبذلك يؤسّس دي سوسير للدراسة الوصفيّة للّغة، التي سيتتبّع هذا البحث معالمها قي علاقتها بالنحو العربيّ.

وعند الحديث عن دراسة النحو في ضوء علم اللغة الحديث، وفي ضوء المنهج الوصفيّ تحديدًا، فإنّ أوّل بارقةٍ تلوح، هي محاولةٌ إرهاصيّةٌ كان لها فضل السبق في نقد مناهج النحاة بالتفصيل، وفي الدعوة إلى ضرورة تطبيق مناهج البحث اللغويّ الحديث على النحو إنْ أُريد تخليصه ممّا اعتراه من عيوبٍ وصعوباتٍ،

---

[1] «Le tout global du langage est inconnaissable, parce qu'ul n' est pas homogène», Ferdunand De Saussure: **‹Cours De Linguistique Générale›**, présenté par: Dalila Morsly, ENAG Edution, Algérie, **3**ème edition, **2004**, p**40**

[2] **«** La langue exsiste dans la collectivité sous la forme d'une somme d'empreintes déposées dans chaque nouveau cerveau…la parole est la somme de ce que les gents disent …il n' y a donc rien de collectif dans la parole », ibid,p**39**

[3] **يُنظر**: عبده الراجحيّ: **‹النحو العربيّ والدرس الحديث: بحث في المنهج›**، دار النهضة العربيّة، لبنان، دط، **1979**، ص**25- 28**

تلك هي محاولة عبد الرحمن أيّوب "**دراسات نقديّة في النحو العربيّ**"[1]، والتي عُنِيَ فيها صاحبها بنقد مناهج النحاة، وكشف ما رآه من نواحي القصور فيها.

فهو يرى أنّ التفكير النحويّ العربيّ «نوعٌ من التفكير الجزئيّ الذي يُعنى بالمثال [الشاهد] قبل أن يُعنى بالنظريّة...»[2]، وأنّه معياريٌّ يضع القاعدة على أساسٍ من اعتباراتٍ عقليّةٍ، وليس من استقراء المادّة اللغويّة، ثمّ ينظر إلى هذه المادّة اللغويّة وفق ما وضعه من قواعد معياريّة[3]. ويرى أنّ النحاة استنبطوا قواعدهم من استقراء لهجاتٍ متعدّدةٍ، وأنّهم تأثّروا في مواضع متعدّدةٍ بالمنطق اليونانيّ [4]. ويبدو، جليًّا، أنّ هذه الانتقادات من نتائج النظر في التراث النحويّ في ضوء علم اللغة الحديث؛ إذ رأى الدارسون أنّ النحاة القدامى اعتمدوا طرائق في البحث ليست من صميم البحث اللغويّ إنّما هي دخيلةٌ عليه من نحو المنطق والفلسفة .

ومع أنّ هذه الدراسة أفادت التفكير اللغويّ العربيّ المعاصر إلّا أنّها اكتفت بالنقد، ولم تقدّم بديلًا حقيقيًّا وتطبيقيًّا يرقى إلى مستوى النظريّات الدقيقة والمضبوطة[5].

والمعلم البارز في إعمال المنهج الوصفيّ في دراسة اللغة العربيّة ما جاء في كتاب تمّام حسّان[6]، الموسوم "**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**"، فكما يظهر من عنوان الكتاب، يميل تمّام حسّان إلى نعت

---

[1] **يُنظر**: عبد الوارث مبروك سعيد: **‹في إصلاح النحوالعربيّ›**، ص **173-174**

[2] عبد الرحمن أيّوب: **‹دراسات نقديّة في النحو العربيّ›**، مؤسّسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، دط، دت، ، ص**د** (من مقدّمة الكتاب)

[3] **يُنظر**: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[4] **يُنظر**: المرجع نفسه، ، ص هـ (من مقدّمة الكتاب)

[5] **يُنظر**:أحمد عبد العزيز درّاج: **‹الاتّجاهات المعاصرة في تطوّر دراسة العلوم اللغويّة›**، مكتبة الرشد، المملكة العربيّة السعوديّة، دط، **2003**، ص **145**

[6] ولد تمّام حسّان في **27** يناير **1918**، بقرية الكرنك بمحافظة قنا؛ إحدى محافظات صعيد مصر. أتمّ حفظ القرآن سنة **1929**، حصل على الشهادة الابتدائيّة من من المعهد الدينيّ الأزهريّ سنة **1934**، ومنه على الشهادة الثانويّة عام **1939**. تحصّل على ديبلوم في اللغة العربيّة من مدرسة دار العلوم العليا سنة **1943**، ثمّ تمّ إيفاده في بعثة طلابيّة إلى جامعة لندن سنة **1946**، وهناك تخصّص في اللسانيّات، وحصل على شهادة الماجستير في اللسانيّات العامّة سنة **1949**، عن رسالة عنوانها:"دراسة صوتيّة للهجة

الدراسات اللغويّة القديمة بالمعياريّة (Perspective) في مواجهة المنهج الذي يتبنّاه ويدعو إليه، وهو الوصفيّة (Descriptive)[1].

وبعد أن ميّز بين استعمال اللغة بوصفها كلامًا أي أداءً فرديًّا، والبحث اللغويّ بوصفه وظيفةً لعالِم اللغة الذي يعتمد على استقراء الظاهرة لوصف الواقع اللغويّ. رأى أنّ هناك اتّجاهين في الفكر اللغويّ العربيّ القديم[2]:

- **اتجاه وصفيّ**: يمثّله كتاب سيبويه وكتابا عبد القاهر الجرجانيّ "**دلائل الإعجاز**" و"**أسرار البلاغة**".
- **اتّجاه معياريّ**: وتمثّله كتب النحو والصرف والبلاغة الأخرى جميعها.

وهو صاحب مؤلّفاتٍ عديدةٍ أهمّها أربعة تآليف؛ اثنان منها في عرض أصول اللسانيّات الوصفيّة، وهما:‹**مناهج البحث في اللغة**› و‹**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**›. واثنان خصّصهما لدراسة التراث وتقييمه، وهما ‹**اللغة العربيّة معناها ومبناها**› وهو أشهر كتبه، ثم ‹**الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب**›. ولكنّ هذا التقسيم لا يعني أنّ تقييم التراث غائب من كتابيه الأوّلين، بل إنّ تقييمه للتراث كان حاضرًا في كتابه الأوّل حضور الهاجس الملحّ[3].

ونزعم أنّ تمّام حسّان قد ذهب أبعد من التنظير؛ إذ أراد لكتابه ‹**اللغة العربيّة معناها ومبناها**› أن يكون أكثر من محاولة إعادة ترتيبٍ لأبواب النحو والصرف، إنّما ضمّ بين دفّتيه فهمًا جديدًا للنحو العربيّ ينقله من قيود المبنى إلى رحابة المعنى، في نظريّة تجمع بين النحو وعلم المعاني، وترفد من معين النظريّات الحديثة في اللغة والتي تسنّى له الاطّلاع عليها في زمنه.

وهذا ما سيكون موضوع بحثٍ وتحليل ونقدٍ في ما سيلي من فصول هذا البحث ومباحثه.

الكرنك في صعيد مصر"، ثم على شهادة الدكتوراه من الجامعة نفسها سنة **1952** عن أطروحة عنوانها: "دراسة صوتيّة فونولوجيّة للهجة عدن في جنوب بلاد العرب". تقلّد عدّة مناصب، ودرّس في عديد الجامعات العربيّة، وله مؤلّفات عديدة. وافته المنيّة في **11** من أكتوبر عام **2011**. **يُنظر**: عبد الرحمن حسن العارف: ‹**تمّام حسّان، رائدًا لغويًّا: كتاب تذكاريّ**›، عالم الكتب، مصر، دط، **2002**، ص **13–16**

[1] أحمد عبد العزيز درّاج: ‹**الاتّجاهات المعاصرة في تطوّر دراسة العلوم اللغويّة**›، ص**145**

[2] **يُنظر**: المرجع نفسه ، ص**146**

[3] عز الدين مجدوب: ‹**المنوال النحويّ العربيّ**›، ص**37**

الفصل الأوّل:

جهود تمّام حسّان في تيسير النّحو العربيّ.

المبحث الأول: آراء تمام حسان في نقد أصول النحو

۞المطلب الأوّل: السّماع، ومحاذيرُه المنهجيّة

۞المطلب الثاني: القياس بين الاستعمال والمِعيار

۞المطلب الثالث: استصحاب الحال

۞المطلب الرابع: الإِجماع وأقسام الكلم

المبحث الأول: آراء تمّام حسّان في نقد أصول النّحو

سبق أن أشرنا إلى أنّ تمّام حسّان من أولئك الذين نظروا في منهج النحو، وفي الطرائق التي اعتمدها النحاة في استنباط قواعدهم، وما كان هذا الاستنباط ليتأتّى لولا استقراؤهم للّغة التي جمعوها أوّلًا، ثمّ اتّخاذهم إيّاها مقيسًا عليها، وإجماعهم على أمور ارتضوها مسلّماتٍ، إلّا أنّهم رأَوا أنّ ذلك لن يسعفهم في بعض المواطن فاتّخذوا لأنفسهم أصولًا أخرى، نحو: الاستصحاب والاستحسان، واصطلحوا على تسمية ذلك كلّه أصول النحو. وفي تقدير تمّام حسّان فإنّهم كانوا معياريّين في تعاملهم مع اللغة المسموعة وما استنبطوه في ضوئها من قواعد[1]، في حين إنّ المنهج الوصفيّ في دراسة اللغة يقوم على وصف وتفسير الظواهر اللغويّة دون إصدار الأحكام.

وفي ذلك يقول في مقدّمة كتابه "**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**": «ولقد اتّجهت نفسي إلى دراسة المعياريّة والوصفيّة حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داءً في النحو لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الدّاء انصرفوا دون قصدٍ إلى سرد أعراضه؛ فتكلّموا في جزئيّات النحو، لا في صلب المنهج»[2]. فمكمن صعوبة النحو، في تقديره، هو مناهج النحاة التي وضعوا على أساسها قواعد النحو وضوابطه. وتخليص النحو ممّا علق به من شوائب وسَمته بالتعقيد لن يتأتّى إلّا بإعادة النظر في أصول النحو وأدلّته الإجماليّة، واتّخاذ مناهج الدراسات اللغويّة الحديثة سبيلًا لتحقيق هذه الغاية[3].

ولئن وسم تمّام حسّان منهج النحاة بالمعياريّة إلّا أنّه أدرك أنّ هذا الحكم لا يمكن قبوله على إطلاقه لأنّ تاريخ دراسة اللغة العربيّة، في نظره «ليعرض علينا في بدايته محاولةً جديّةً لإنشاء منهجٍ وصفيٍّ في دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة وروايتها، ثم ملاحظة المادّة المجموعة واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغويّ السليم. لكنّ بعض الأخطاء المنهجيّة في طريقهم لم تمكّنهم من الخلاص من النقد»[4]؛ أي إنّ منهج النحاة كان في بدايته وصفيًّا ينطلق من المادّة اللغويّة مُستقرِئًا ويعود إليها

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: ‹**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**›، عالم الكتب، مصر، ط**4**، **2000**، ص **28**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**11**

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **28**

ضابطًا مُقعِّدًا، أمّا محيد النحاة عن هذا المنهج، وتوسّلهم بطرائق ليست من صميم البحث اللغويّ فقد جاء في وقت لاحقٍ لجيل الروّاد.

وفي ما يلي ذكره ستعرض لأهمّ النقود التي وجّهها تمّام حسّان لأصول النحو العربيّ، وتجدر الإشارة إلى أنّه تعرّض بالنقد لثلاثة أصولٍ هي السماع والقياس واستصحاب الحال، أمّا الإجماع فقد خالف النحاة في تقسيمهم الكلم اسمًا وفعلًا وحرفًا، واتّخذ لنفسه تقسيمًا جديدًا. لذا استوجب عرض ما جاء به في مسألة تقسيم الكلم، لأنّ البحث في النحو وتيسيره بحثٌ في المباني اللغويّة وأقسامها.

المطلب الأول: السماع ومحاذيره المنهجيَة

السماع عند النحاة هو المصدر الأوّل من مصادر الاستدلال النحويّ لا يُقدَّم عليه غيره مع وجوده. هذا ما قرّره النحاة نظريًّا؛ إذ يقول ابن جنّي: «واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه إلى ماهُم عليه»[1].

وقد عبّر ابن الأنباريّ عن السماع بالنقل؛ لأنّ المنقول يشمل المسموع مباشرةً من الأعراب، والمنقول عنهم بالرواية [2]، ويعرّفه بأنّه: «الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة»[3]، أمّا السيوطيّ فيورد تعريفًا يبيّن فيه مصادر السماع مجملًا شروطه في قوله:«ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثة أنواعٍ لا بدّ في كلٍّ منها من الثبوت»[4].

وبذلك جعلوا للنقل شروطًا وضوابط، وبنوا عليه بناءً نظريًّا منسجمًا في صورته التي تعرضها كتب أصول النحو، إلّا أنّ تمّام حسّان بدا له أنّ منهج النحاة في تعاملهم مع النقل بوصفه دليلًا من أدلّة النحو خالف في كثيرٍ من نواحيه المنهج الوصفيّ، من حيث: التحديد الزمانيّ والمكانيّ، واتّخاذهم اللغة المكتوبة مصدرًا للمادّة اللغويّة، واستقراؤهم لهجاتٍ عديدة لبناء نظامٍ نحويّ موحّدٍ، وبناؤهم قواعد النحو على لغة الشعر رغم ما فيه من رخصٍ وضرائرَ، وتفصيل تلك النقود على النحو الآتي ذكره:

---

[1] ابن جنّي: **‹الخصائص›**، ج**1**، ص **126**

[2] محمّد سالم صالح: **‹ أصول النحو: دراسة في فكر الأنباريّ›**، دار السلام، مصر، ط**1**، **2006**، ص **151**

[3] ابن الأنباريّ :**‹ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو›**، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، لبنان، ط**2**، **1971**، ص**81**

[4] السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن ـ ت**911**هـ):**‹ الاقتراح في علم أصول النحو›**، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، دط، **2006**، ص **34**

1. عصور الاحتجاج

أوّل أمرٍ بحثه تمّام حسّان في هذا الصّدد استقراء النحاة اللغة في فترةٍ تقرب من ثلاثة قرونٍ، سمَّوها عصور الاحتجاج مغفلين ما قد يطرأ عليها من تغيّير في البنية والنطق[1]، وهو أمرٌ يخالف المنهج الوصفيّ الذي يفترض أن تُدرس اللغة في فترةٍ زمنيّةٍ معيّنةٍ، و«كان أولى بالنحاة أن يعترفوا بهذه المراحل، ويدرسوا كلّ واحدةً منها دراسةً وصفيّة على حدةٍ كما فعل أصحاب تاريخ الأدب»[2].

والخطأ المنهجيّ الذي وقع فيه النحاة، بناءً على ما تقدّم، هو استقراؤهم اللغة العربيّة عبر قرونٍ ثلاثةٍ، دون إيلاء اعتبارٍ لما طرأ عليها من تغيّراتٍ سببها التطوّر اللغويّ بصوره جميعها[3].

أمّا الخطأ المنهجيّ الثاني الذي وقع فيه النحاة، في تقديره، هو تحديدهم لما سمَّوه عصور الاحتجاج، ويرى أنّ الاستشهاد لو ظلّ مستمرًّا إلى ما بعد هذه العصور لأمكن أن يستمرّ استقراء ما يجدّ من نصوصٍ في اللغة إلى أيّامنا هذه«ولاعتُبر كلّ ميلٍ فرديّ إلى مخالفة القواعد السابقة تطوّرًا في الاستعمال اللغويّ، يتطلّب تطوّرًا في النظرة إلى هذه القواعد في ظلّ منهجٍ وصفيّ لدراسة اللغة»[4]، وحصر الاحتجاج في زمنٍ لا يتعدّاه حكم على الدراسة اللغويّة بالمعياريّة؛ إذ صارت القواعد النحويّة مادّةً للدراسة بدل النصوص[5].

ويُظهر هذا الطرح حجّةً متماسكةً على النحاة في اتّخاذهم كلام العرب في عصور الاحتجاج أساسًا يبنون عليه قواعدهم، وإهمالهم سنّةً من سنن اللغة وهي التطوّر الحاصل لا محالة[6]؛ فالحد الزمانيّ يمتدّ من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، حيث تبدأ مرحلة الحداثة اللغوية الممنوع الاستشهاد

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص **32**

(2) المصدر نفسه، ص **168**

(3) **يُنظر**:المصدر نفسه، ص **183**

(4) المصدر نفسه، ص**167**

(5) **يُنظر**: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

(6) **يُنظر**: جرجي زيدان: **‹اللغة العربيّة كائن حيّ›**، دار الجيل، لبنان، ط**2**، **1988**، ص **92**

بشعرها أو نثرها. لهذا رفض النحاة الاحتجاج بأشعار المولّدين أمثال أبي نواس والبحتري وأبي تمام، وإن كان بعض المتأخرين قد خرقوا هذه القاعدة.

وقد اعُتبر هذا التحديد من طرف الوصفيين المعاصرين إنكارًا لدور العامل الزمنيّ في التطور اللغويّ، وخروجًا عن مبدإ أساس في دراسة اللغة بوصفها ظاهرةً اجتماعيّةً تخضع لما يخضع له المجتمع من تغيّرٍ و تطوّرٍ ممّا يستوجب دراستها في فتراتها المتعاقبة .

2. اللَّهَجَات ومستويات اللّغة

يرى تمّام حسّان أنّ النحاة حين أخذوا اللغة عن قبائل معيّنةٍ ثبت أنّ لكلّ منها لهجةً خاصّةً بها، قد عمدوا إلى لهجاتٍ متعدّدةٍ من اللغة فخلطوا بينها محاولين إيجاد نحوٍ عامٍّ لهذه اللغة[1] وأكثر من ذلك أنّهم دمجوا بين لغة القرآن، ولغة الحديث، وما سمَّوه لغة قريش في دراسةٍ واحدةٍ غير متجانسةٍ، تفرض القواعد على اللهجات، فما وافقها منها قُبل، وما لم يوافقها عدّوه شاذًّا أو سماعيًّا لا يُقاس عليه، أو غريبًا أو قليلًا، ونحو ذلك[2].

وفرض عليهم هذا المنهج أن يصفوا بعض القراءات القرآنيّة بالشذوذ، بل أن يصفوا بذلك بعض التراكيب من القراءات المقبولة عندهم[3]؛ أي إنّهم خطّؤوا أصحاب القراءات المتواترة لأنّها لا تتّفق مع قواعدهم[4]، ومن ذلك عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ بقراءة حمزة بن حبيبٍ الزيّات، في قوله تعالى﴿تَسَّاءَلونَ به والأَرْحامِ﴾[5]، وعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص **32**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **84**

[3] يقول السيوطيّ في **‹الاقتراح›**:«كان قومٌ من النحاة المتقدّمين [كالمبرّد، وتبعه من المتأخرين الزمخشري]يعيبون على عاصم[ابن أبي النجود]،وحمزة[ابن حبيب الزيّات] ، وابن عامر[الدمشقيّ] قراءاتٍ بعيدةً في العربيّة، وينسبونهم إلى اللحن، وهو مخطئون في ذلك؛ فإنّ قراءاتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربيّة»،السيوطي: **‹الاقتراح›**،ص**79-80**

[4] تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص**84**

[5] قال الله تعالى **﴿واتّقوا اللّهَ الذي تَسَاءَلونَ بِهِ والأَرْحامِ﴾**، سورة **النساء**، الآية **الأولى**

بقراءة ابن عامرٍ ﴿قَتْلُ أولادَهُم شُرَكائِهم﴾[1]، وعلى عدم جواز سكون لام الأمر بعد (ثمّ) بقراءة حمزة ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[2]، وذهبوا في تأويل ذلك وغيره ممّا خالف قواعدهم مذاهب شتّى كان أغناهم عنها لو اعتمدوا الوصف دون القياس[3].

ويعود السبب في هذا الخطأ المنهجيّ الذي وقع فيه النحاة؛ في نظر تمّام حسّان، إلى أنّ النحاة حين وجدوا الفصحى لغةً مشتركةً بين القبائل العربيّة، لم يتّضح الفرق في تصوّرهم بين هذه اللغة الأدبيّة المشتركة، وبين ما تكلّمت به قبائل العرب، التي أُخذت عنها اللغة، من لهجاتٍ[4]. في حين إنّ القرآن والحديث وما استشهدوا به من كلامٍ، كان حريًّا به أن يُتَّخذ مصدرًا للغة وأن يُعدَل عمّا سواه.

وكان من مغبّة جعل مستويَين لغويَين في دراسةٍ واحدةٍ ما اتّضح للنحاة من اختلافٍ واضحٍ في قوانين الصياغة، فما كان أمامهم من حلٍّ إلّا أن يُخضعوا طائفةً من النصوص لقواعد الطائفة الأخرى، ويمزّقوا شمل الطائفة الأولى بين الشذوذ والقلّة، وما يُحفظُ ولا يُقاس عليه[5]، وغير ذلك من التخريجات التي تحفل بها مطوّلات النحو.

أمّا المنهج الوصفيّ في دراسة اللغة فيفرض عند دراسة لغةٍ معيّنةٍ الاقتصار على فردٍ واحدٍ يُسمّى مساعد البحث، وعَدّ هذا الفرد نموذجًا لِلهجةٍ معيّنةٍ[6]، وأخْذ النحاة اللغة من لهجاتٍ كثيرةٍ، ومن أكثر من فردٍ من القبيلة نفسها ينافي هذا المبدأ في دراسة اللغة[7]، ويجعلها أمشاجًا غير متجانسةٍ.

---

(1) قال تعالى ﴿وكذلك زَيَّنَ لكثيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أولادَهُم شُرَكائِهم﴾، سورة الأنعام،الآية 137

(2) قال تعالى ﴿مَنْ كان يَظُنُّ أنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللّهُ في الدّنيا والآخِرةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إلى السّماءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذهِبَنَّ كَيْدُهُ ما يَغيظُ﴾ سورة الحجّ، الآية 15

(3) **يُنظر**: السيوطيّ: **‹الاقتراح›**، ص 80 وما بعدها

(4) **يُنظر**: تمّام حسّان:**‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص 84

(5) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(6) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص 88

(7) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

ويخفّف تمّام حسّان من حدّة نقده لمنهج النحاة في هذا الشأن في كتابه "**الأصول**". ويذهب إلى أنّ اللهجات ما هي إلّا اختلافٌ للتأثيرات الناجمة عن مقابلة استعمال أبناء القبائل للغةٍ مشتركةٍ (الفصحى) مع صوَرٍ لغويّة أقلّ فصاحةً[1]، وأنّ تركيزهم على اللغة الأدبيّة ممثّلةً في لغة الشعر خدمهم في توحيد منهجهم؛ إذ إنّ اللغة الأدبيّة أقلّ تشعّبًا من لغة التخاطب اليوميّة[2]، إلّا أن ذلك وإن كان تفسيرًا لموقفهم فلا يشفع لهم، في نظره، اتّخاذهم لهجاتٍ متعدّدةً أساسًا لإقامة نظامٍ نحويٍّ موحّدٍ[3].

هذا مجمل قول تمّام حسّان في هذه المسألة، إلّا أنّه أغفل أمرًا بالغ الأهميّة، وهو أنّ النحاة يتقدّمهم سيبويه لم يساووا بين اللهجات في الفصاحة، إنّما اعتبر سيبويه لغة قريشٍ أفصح اللغات وأقواها، وأعلاها؛ لأنّ قريشًا ارتفعت في الفصاحة عن عنعنة تميمٍ، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هَوازن، وتضَجُّع قيسٍ، وعَجْرَفيَّة ضَبَّة، وتَلتلة بَهْراء[4]. ولغة قريشٍ عنده هي اللغة الأولى، وبعدها في القوّة والفصاحة لغة بني تميمٍ، وإن كانت أقيسَ من الحجازيّة في بعض العبارات التي اختلفت فيها اللغتان. وكان جلّ اعتماده في الأمثلة النحويّة والصرفيّة واللغويّة على هاتين اللغتين، وإن كانت لهجات تميمٍ في رأيه ليست متساويةً في القوّة والفصاحة؛ فقد وصف بعض لهجات تميمٍ بالضعف، ومثلها لغات قيسٍ، وأكثر اللغات رداءةً عنده لغة قومٍ من ربيعة؛ حيث وصف لغتهم بأنّها رديئةٌ ثمّ سمّاهم "أهل اللغة الرديئة"[5].

وإن كان هذا رأي سيبويه، فإنّ النحاة من بعده اختلفوا في القياس على لغات العرب اختلافًا ظاهرًا[6]؛ فابن جنيّ، مثلًا، يذهب إلى أنّ اللغات كلّها حجّةٌ، ومع هذا فهو يرى أنّ القياس إنّما يكون على الأكثر في الاستعمال من اللغات أو من الأساليب؛ فإن كانت اللغتان متراسلتَين في الاستعمال أُخذ بهما معًا، وفي ذلك يقول«ألا ترى أنّ لغة التميميّين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيّين في

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الأصول: دراسة ابستمولوجيّة في للفكراللغويّ عند العرب: النحو- فقه اللغة- البلاغة›**، عالم الكتب، مصر، د ط، **2000**، ص **111**

(2) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(3) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **118**

(4) خديجة الحديثيّ:**‹الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه›**، ص**234**

(5) المرجع نفسه، ص**97-98**

(6) **يُنظر**: المرجع نفسه، ص**241**

إعمالها كذلك، لأنّ لكلّ واحدٍ من القولَين ضربًا من القياس يُؤخذ به ويحتكم إلى مثله»[1]، فأمّا أن تقلّ إحداهما جدًّا، وتكثر الأخرى جدًّا، فيرى أن يُؤخذ«بأوسعهما روايةً وأقواهما قياسًا»[2].

واجتهد عددٌ من الباحثين المحدثين في ردّ هذه الشبهة إلّا أنّ ماجمعوه من آراء النحاة فيه اضطرابٌ ظاهر[3]. وبذلك يظلّ أمر خلط النحاة بين لهجاتٍ عديدة لإقامة نظامٍ نحويٍّ موحّدٍ مطعنًا ذا بالٍ في نقد الأصول التي أقام النحاة عليها قواعدهم، وتبقى حجّة أنّ الدراسات اللغويّة وُجدت لخدمة القرآن الكريم وأنّ هذا النصّ العظيم نزل على سبعة أحرفٍ، مع اختلافهم في معنى الحديث، أقوى ما قال به رادّو هذه الشبهة.

3. لغة الشعر:

يرى تمّام حسّان أنّ النحاة وإن اتّخذوا لغة العرب شعرًا ونثرًا ميدانًا لدراستهم إلاّ أنّهم حفلوا بالشعر عمّا عداه من الكلام. وللاعتداد بلغة الشعر محاذيره؛ لأنّ للشعر لغته الخاصّة التي تتّسم بالضرائر والرّخص، وتسعى إلى تحقيق الجمال، في حين كان لهم أن يوسّعوا من دائرة الاعتماد على نصوصٍ منثورةٍ، ولهم في الحديث النبويّ ما يبتغون، إلّا أنّهم تحجّجوا بأنّ الحديث النبويّ رُوِيَ بالمعنى، وأنّ روّاته كانوا أعاجم. وفي ذلك تحاملٌ ، في تقديره، على هؤلاء؛ لأنّ روّاة الحديث: منهم من كان عربيًّا خالصًا، ومنهم من كان أعجميًّا حريصًا على ضبط ما يرويه من أحاديث، في حين إنّ كثيرًا من الشواهد الشعريّة التي اعتزّ بها النحاة رُويت بالمعنى ويشهد بذلك تعدّد روايات الشاهد الواحد[4]. وذهب تمّام حسّان إلى أنّ المنهج الأصحّ هو الاحتجاج بالحديث النبويّ وضرب لذلك ابن مالك مثلًا[5].

---

(1) ابن جنّي: ‹**الخصائص**›، ج2، ص،10 نقلا عن خديجة الحديثيّ:‹**الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**›، ص243

(2) المرجع نفسه، ص **244**

(3) **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **241** وما بعدها

(4) عقد السيوطيّ في ‹**الاقتراح**›فصلًا سمّاه ‹**رواية الأبيات على أوجه مختلفة**›، وأوعز ذلك الاختلاف إلى ‹احتمال أن يكون الشاعر أنشده مرّةً هكذا، ومرّةً هكذا› فإن ثَبُت أنّ الروايتين للشاعر نفسه صحّ الاحتجاج بهما، وإلى تعدّد الروايات بتعدّد الرواة، ويُعمل بالروايات كلّها لفصاحة القائل والناقل، **يُنظر**: السيوطيّ،: ‹**الاقتراح**›، ص **161** وما بعدها

(5) **يُنظر**:تمّام حسّان: ‹ **الأصول**›، ص **106-107**

وهذا الرأي لا يمكن أن يُأخذ به على إطلاقه، لأنّه من المسائل التي عنّت للنحاة القدامى، وقلّبوها على وجوهها، وقسّموا ضرورات الشعر إلى مستحسنةٍ، وأخرى مستقبحةٍ، أو قبيحةٍ، ونحو ذلك، واختلفوا فيما جاز للشعراء إتيانه منها وما امتنع[1].

وقد عقد سيبويه في كتابه بابًا عنوانه "**ما يحتملُ الشعرُ**"[2] تكلّم فيه على ما يجوز للشعراء إتيانه في الشعر ولا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، وحذف مالا يُحذف، وغيرها من الموضوعات التي تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر[3]، كما عقد ابن جني في كتابه **‹الخصائص›** بابًا في **‹هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أوّلًا›** [4]. وتكلّم أبو حيّان النحويّ على الضرورة في معظم كتبه[5].

ومدار الأمر أنّ النحاة تنبّهوا إلى أنّ بناء القواعد لايتمّ على ما في الشعر من رُخصٍ وضرائرَ، لذا بحثوها وأفردوا لها الجزء غير اليسير من تصانيفهم، وإنّما يُعزى جنوحهم إلى الاعتماد على الشعر لأنّ قيود الوزن والقافية تقلّل، على الأرجح، من هامش الخطأ في النقل والرواية.

أمّا ابن فارس فكان يرى أنّه لا معنى لقول من يقول إنّ للشعراء عند الضرورة أن يأتوا في شعرهم بما لا يجوز، إنّما يُقبل ما صحّ من شعرهم، ويُردّ ما أبته العربيّة وأصولها[6]. وذهب ابن السراج في أصوله إلى أنّ البيت الشاذّ، والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ لا يُعتبر حجّةً على الأصل المجتمع عليه في كلامٍ ولانحوٍ ولا فقهٍ[7].

وهذا كلّه دليلٌ على أنّ النحاة نظروا إلى الشعر بعين الريبة، وحاولوا جهدهم ألّا يعتمدوا منه إلّا ما ثبتت عندهم صّحة نسبته إلى قائله، وفصاحة قائله، وصدق راويه والوثوق فيه، وخلوّه من الضرورات،

---

(1) **يُنظر**: خديجة الحديثيّ: **‹الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه›**، ص **101**

(2) وعقد سيبويه بابًا آخر بعنوان **‹باب وجوه القوافي في الإنشاد›** تحدّث فيه عمّا يجوز في الشعر والنثر وما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر، وبابًا ثالثًا بعنوان **‹ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا›**،المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(3) **يُنظر**: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(4) **يُنظر**: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(5) **يُنظر**: المرجع تفسه، ص **102**

(6) المرجع تفسه، الصفحة نفسها

(7) **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **109**

وورود شواهد نثريّةٍ تعزّز صحّته[1]. وزادوا أن قسّموا الشعراء طبقاتٍ أربعةً؛ جاهليّين ومخضرمين، وإسلاميّين، ومولّدين. وأجمعوا على الاستشهاد بشعر شعراء الطبقتَين الأوليَين، وأنكروا شعر الطبقة الرابعة، واختلفوا في الثالثة[2].

وتأسيسًا علي ما سبق، يظهر أنّ النحاة، وإن حفلوا بلغة الشعر عمّا عداها، فإنّهم لم يبنوا نحوهم على ضرائر الشعر ورخصه، وإنّما على ما اطّرد منه، لأنّ رخص الشعر وضرائره لا تخدم منهجهم في بناء القواعد المطّردة، هذا عند البصريّين، أمّا عند الكوفيّين فالأمر مختلف، وإن كان تمّام حسّان يناقش أصول النحو ومسائله على مذهب البصريّين، في هذا المقام تحديدًا، فلزام علينا الاقتصار عليه دون غيره، إلّا إشارات حين يقتضي المقام ذلك.

---

[1] **يُنظر**: خديجة الحديثيّ: ‹**الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص **104**

[2] **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **105- 106**

المطلب الثاني: القياس بين الاستعمال والمعيار

يفرّق تمّام حسّان بين القياس الاستعماليّ والقياس النحويّ، ويرى أنّ الأوّل هو «انتحاء سمت كلام العرب»[1]؛ وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوًا وإنّما يكون تطبيقًا للنحو. أمّا الثاني فهو «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»، وهو بذلك القياس في عُرف النحاة. والقياس التطبيقيّ الاستعماليّ هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة[2]، ووسيلة إنشاء تراكيب لا حصر لها انطلاقًا من نمط لغويّ واحدٍ بسيطٍ[3]، وبذلك يختلف عن القياس عند النحاة الذي يعتمد المقايسة العقليّة، ويُغرق في البحث عن علل المشابَهة.

أمّا النوع الثاني من القياس فهو القياس النحويّ، أو هو النحو كما يراه النحاة؛ فإذا كان القياس الأوّل قياس أنماطٍ فالثاني قياس أحكامٍ، وإذا كان الأول هو "**الانتحاء**" فإنّ الثاني هو "**النحو**"[4]. وقد جعل النحاة النحو رديفًا للقياس، ومن ذلك قول ابن الأنباريّ:« اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقّق، لأنّ النحو كلّه قياسٌ»[5]، وبذلك صار الانتحاء نحوًا قائمًا على "**القياس**" بمفهوم المناطقة، والذي تسرّب، من منظور تمّام حسّان، إلى استعمال النحاة عن المتكلّمين بطريق الفقهاء فاستبدلوه بالانتحاء[6].

والصوغ القياسيّ أو القياس الاستعماليّ من الأمور التي يعترف بها المنهج الوصفيّ ليس بوصفه فكرةً منهجيّةً ولكن باعتباره نشاطًا لغويًّا يخصّ موقف المتكلّم ذي الطابع المعياريّ[7]، لأنّه خاضعٌ

---

(1) يقول ابن جنّي في حدّ النحو «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه، من إعرابٍ وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنّسَب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليَلحَق مَن ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها، وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها»، ابن جنّي: **‹الخصائص›**، ج**1**، ص **34**

(2) **يُنظر**:تمّام حسّان: **‹ الأصول›**، ص **151**

(3) **يُنظر**:المصدر نفسه، ص **152**

(4) **يُنظر**: :المصدر نفسه، ص **154**

(5) ابن الأنباريّ: **‹لمع الأدلّة›**، ص **95**، نقلًا عن المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(6) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹ الأصول›**، ص **154**

(7) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعيارية والوصفيّة›**، ص **43**

للمستوى الصوابيّ للغة التي يتحدّث بها، في حين إنّ موقف الباحث لا بدّ له أن يكون وصفيًّا قائمًا على الاستقراء[1].

وقد كان منهج النحاة في بدايته وصفيًّا وبنهاية أعصر الاحتجاج اتّجه نحو المعياريّة[2]؛ أي بعد أن كان صوغًا استعماليًّا ينظر في الصيغ والتراكيب ويصوغ على منوالها، صار يجنح إلى التعليل والتفسير والبحث في القياس وأركانه. وفي ما سبق بعض الغموض؛ فالقياس، في أبسط تعاريفه، هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغويّة، وفق قواعد لغويّة، ونحويّة، وصرفيّة، وضعها مؤسّسو النحو بعد استقرائهم الكلام العربيّ الأصيل في فصاحته وعروبته[3]، يقول ابن جنّي في ذلك: «فلمّا رأى القوم كثيرًا من اللغة مقيسًا منقادًا وسمَّوه بمواسمه وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز»[4]. وما يسمّيه تمّام حسّان بالقياس الاستعماليّ أو الصوغ القياسيّ لا يكون عبثًا، وإنّما هو مستخلص ممّا استُقرئ من كلام العرب. وهذا يعيدنا إلى خلاف النحاة في العلاقة بين السماع والقياس، إلّا أنّ الناظر في أقيسة الخليل و تلميذه سيبويه من بعده يلفيها مبنيةً على الكثرة المطّردة من كلام العرب[5].

وكان أبو عمر الجرميّ يرى أنّه ينبغي أن يُقتصر في النحو على السماع الصحيح والقياس عليه دون الإتيان بصور متعدّدة لم يرد لها مثيل عن العرب، فلم يكن يحبّذ قياس ما لم يرد على ما ورد لمجرّد التمرين والتدريب؛ لأنّ هذه التمرينات لا تفيد في تعلّم العربيّة[6]. وفي ذلك توافقٌ بين ما ذهب إليه تمّام حسّان وما رآه النحاة القدامى في القياس، إلّا في ما يخصّ تفريقه بين النحو والانتحاء؛ إذ إنّهما مترابطان لا يمكن الفصل بينهما، فلا بدّ للمنتحي من نحوٍ نَهِجٍ يتّبعه، وذلك هو القياس في عُرف النحاة.

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعيارية والوصفيّة›**، ص **44**

(2) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **45**

(3) خديجة الحديثيّ: **‹الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه›**، ص **222**

(4) ابن جني: **‹الخصائص›**، ج**2**، ص **43**، نقلًا عن خديجة الحديثيّ: **‹الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه›**، ص **222**

(5) **يُنظر**:المرجع نفسه، ص **227**

(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

وقد عرّف دي سوسير القياس بقوله إنّه: «صيغةٌ صُنعت على منوال صيغةٍ أو صيغٍ أخرى، طبقًا لقاعدةٍ معلومةٍ» [1]، إلّا أنّ المنهج الوصفيّ لا يُعنى بمعرفة قوانين وضوابط إلحاق صيغةٍ بأخرى، وإنّما يُعنى بدراسة عمليّة إبداع صيغٍ جديدةٍ؛ وذلك من أجل الوصول إلى تفسيرٍ دقيقٍ لظاهرة القياس نفسها، وليس من أجل معرفة قوانين وضوابط إلحاق صيغة بأخرى، وبهذا المفهوم يتّضح الاختلاف البيّن بين منطلق النحاة العرب وهدفهم من وضع القياس وضبطه؛ فهم راموا التقعيد للّغة، وضبط ما يجدّ فيها من ألفاظ وتراكيب لم تُسمَع من قبل، ورؤية دي سوسير والوصفيّين له، وهي الوقوف عند وصف كلّ صيغةٍ أو تركيبٍ أُلحق بغيره. وعليه فإنّ دراسة القياس في ضوء المنهج الوصفيّ ليس له ما يسوّغه؛ لأنّه غير القياس الذي يراه الوصفيّون، ولا يمكن أن يُستعاض عن هذا بذاك. ولولا ما وضعه النحاة من ضوابط للقياس لضاقت اللغة على الناطق بها ولارتكب التشابيه محاولًا إفادة أصل المعنى[2]، أي إنّ أمورًا عديدةً تبدو في ظاهرها متشابهةً فيظنّ المتكلّم أنّه يمكن أن يصوغ على منوالها، في حين إنّ بينها اختلافاتٍ ضبطها النحاة.

وإن كان النقد الأوّل ممّا يمكن التخفّف منه، إلّا أنّ نقدًا آخر أكثر تأسيسًا واجه به تمّام حسّان النحاة في أقيستهم، وهو محاولتهم، بناءً على ما جرّدوه من قواعد قياسيّة، أن يجرّبوا صوريّة القواعد بالصوغ القياسيّ للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها. فاختلط في مجال المقيس قياس الأنماط بقياس الأحكام، وجعل النحاة كلّ ذلك تمارين للمتعلّمين في إلحاق الكلمات وبناء الجمل، وشعارهم في ذلك: « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب». وأدّى ذلك إلى الاعتماد على التمارين العقليّة، وخلق الأمثلة على القواعد حين لا توجد شواهد، كما حدث في باب التنازع: ومنها "**أَعْلَمْتُ وأَعْلَمُونِيهُم إيَّاهُم الزَّيْدَيْنِ العُمَرَيْنِ مُنْطَلِقَيْنِ**"[3]، ولا يخفى ما في هذا المثال المصنوع، ونحوه من تكلّف. وهذا الرأي الأخير يكاد يكون محلّ إجماع عند الدارسين المحدثين، وإن لم يقولوا بفساد القياس بوصفه منهجًا إلّا أنّ ما طرأ عليه من تعقيد في عصور متأخّرة، جعله أقرب إلى الرياضة العقليّة منه إلى منهج في البحث اللغويّ.

---

[1] «Une forme analogique est une forme faite à l'image d'une ou plusieurs autres d'après une règle déterminée», Ferdunand De Saussure: **‹Cours De Linguistique Générale›**, p259

[2] محمّد الخضر حسين: **‹دراسات في العربيّة وتاريخها›**، ص **25** وما بعدها، نقلًا عن خديجة الحديثيّ: **‹الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه›**، ص **430**

[3] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص **86**

المطلب الثالث: استصحاب الحال

يدور المعنى اللغويّ لمادّة صحب في فلك المصاحبة والملازمة، و«كُلُّ مَا لَازَمَ شَيْئًا فَقَدْ اسْتَصْحَبَهُ... واسْتَصْحَبَهُ دَعَاهُ إلى الصُّحْبَةِ ولَازَمَهُ. وصَحِبَ فُلانٌ فُلانًا: لازَمَهُ وعَاشَرَهُ»[1].

و كان الاستصحاب حاضرًا عند سيبويه، إلّا إنّه لم يرد له ذكرٌ صريحٌ في "**كتابه**"؛ فقد استدلّ به في مواضع كثيرةٍ ولم يسمّه استصحاب الحال أو استصحاب الأصل[2].

ولم يقدّم تمّام حسّان للاستصحاب تعريفًا محدّدًا، بل تناوله بالتمثيل والتطبيق معتمدًا على آراء ابن الأنباريّ[3]؛ إذ إنّ ابن الأنباريّ جعله الدليل الثالث من أدلّة النحو بعد النقل والقياس فقال:«وأدلّة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال»[4]، في حين يقدّمه تمّام حسّان على القياس، ويجعله في المرتبة الثانية بعد السماع؛ إذ يقول:« وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطّة النحويّة متوسّطًا بين السماع والقياس؛لأنّ القياس لا يكون إلّا بعد أن يتّضح الأصل والفرع ويعرف المطّرد والشاذّ»[5]. وعقد تمّام حسّان العزم على كشف تفاصيل نظريّة الاستصحاب ووضعه في موضعه الصحيح في ترتيب الخطّة النحويّة متوسّطًا بين السماع والقياس[6]؛ أي إخراجه من دائرة أضعف الأدلّة[7].

والقول باستصحاب الحال يسهم في حلّ كثيرٍ من المسائل اللغويّة التي ذهب النحاة في تأويلها مذاهب شتّى. ومن ذلك تفسيره للضرورة الشعريّة في نحو صرف ما لا ينصرف؛ فإن صرف الشاعر غير

---

(1) ابن منظور:‹ **لسان العرب**›، ج8، مادّة (ص ح ب)، ص201

(2) **يُنظر**:خديجة الحديثيّ: ‹**الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه**›، ص 453

(3) **يُنظر**:محمّد عيد: ‹**أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**›، ص114

(4) ابن الأنباريّ:‹ **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو**›، ص45

(5) تمّام حسّان: ‹**الأصول**›، ص122

(6) **يُنظر**:المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(7) يقول ابن الأنباريّ :« استصحاب الحال من أضعف الأدلّة؛ ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وُجد هناك دليل»، ابن الأنباريّ: ‹**لمع الأدلّة**›، ص 142، نقلًا عن السيوطيّ جلال الدين، ‹**الاقتراح**›، ص377

منصرفٍ لغير ضرورةٍ فُسّر ذلك بالردّ إلى الأصل لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، ويكون المنع من الصرف لعلّة موجبة لذلك، فالمنع فرع على الأصل.

ويذهب تمّام حسّان أنّ هذا الدليل من أدلّة النحو لم يعطه الباحثون حقّه من العناية بل اكتفوا بذكر بعض مصطلحاته، نحو: أصل الوضع، وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل والردّ إلى الأصل، دون أن يدخلوا في تفاصيل تلك المصطلحات، وإن كان حسن تطبيقهم لها يُظهر فهمهم لها وعنايتهم بها[1].

والاستصحاب في عُرف النحاة :«هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليلِ النقل عن الأصل»[2]؛ أي بقاء الأصل على ما هو عليه لأنّ الدليل على التغيّير معدوم، ومن ذلك استدلال البصريّين على أنّ "**نعم**" و"**بئس**" فعلان وليسا اسمَين لأنّهما مبنيان وهذا الأصل فيهما، ولو لم يكونا مبنيين لأُعربا، مع أنّه لا علّة توجب بناءهما، فعُدّا فعلين تمسّكًا باستصحاب الحال[3].

واستصحاب الحال من منظور علم اللغة الوصفيّ جهدٌ عقليٌّ تجريديّ خاضعٌ لمسألتَي الأصل والفرع، وهو ممّا ينافي عند الوصفيّين طبيعة اللغة لأنّه إسقاطٌ لما هو خارج اللغة من قياس وضعه النحاة على الوصف الاستقرائيّ الذي هو الواقع اللغويّ[4]؛ لأنّ المستقرئ للّغة يقف عند الاستعمال اللغويّ ولا يتجاوزه؛ إذ يصف ما هو كائنٌ، وليس له أن يتدخّل فيه، فمهمّته أن يتابع التطوّر وليس له أن يصادره[5]. أمّا تمّام حسّان فلا ينظر إلى استصحاب الحال في ضوء ثنائيّة الأصل والفرع التي تبحث في ما وراء اللغة، وإنّما استصحاب الحال عنده مرتبطٌ بمصطلحَي التغيّير والتأثير اللذين يرجعهما إلى تفاعل مباني اللغة، وبتأثير من ذلك التفاعل تتعدّد صوَر الحرف، والكلمة والجملة بحسب مقتضيات الأحوال من إدغام الحروف، وقلبها وتصرّف الكلمات، وإسنادها، والزيادة في الجملة، والحذف، والإضمار، والاستتار[6]؛ أي

---

(1) **يُنظر**:تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص **107**

(2) السيوطيّ: **‹الاقتراح›**، ص**374**

(3) **يُنظر**: ابن الأنباريّ: **‹ الإنصاف في مسائل الخلاف›**، ج**1**، ص**111-112**

(4) محمّد عيد: **‹أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وفي ضوء علم اللغة الحديث›**،ص **18-182**

(5) محمّد عيد: **‹الاستشهاد والاحتجاج باللغة: رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث›**، عالم الكتب، لبنان، دط، **1988**، ص **260**

(6) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص **107**

بعيدًا عن الصحّة والخطأ وخلافات النحاة، فهو لا يعرض لأيٍّ من تلك المسائل التي اختلف فيها النحاة واحتكموا فيها إلى استصحاب الحال بنقد أو غيره، إنّما يذكرها ليبيّن أعتمادهم على دليل الاستصحاب عند تعليلهم لما لم يوافق ما وضعوه من قياسٍ.

ورأى أنّ النحاة تنبّهوا إلى ضرورة تجريد أصلٍ للحرف والكلمة والجملة، ووضعوا له اسمًا مشتركًا هو أصل الوضع، ثم وجدوا أنّ أصول القواعد تحتمل بعض الاستثناءات فكان عليهم أن ينصّوا على ذلك فنشأت القواعد الفرعيّة[1]. وحاول تمّام حسّان الكشف عن معاني مصطلحات النحاة في باب الاستصحاب، وما يتعلّق به، ليأخذ مكانته الحقيقيّة بين الأدلّة النحويّة. وفي ما يلي أهمّ المصطلحات التي درسها في هذا الباب:

أوّلًا_أصل الوضع:

يعرّف تمّام حسّان أصل الوضع بأنّه «فكرةٌ مجرّدةٌ، تُعتبر ثابتًا من ثوابت التحليل اللغويّ، تردّ إليه أنواع الكلمة المختلفة، وتُستأنس به شواردها وأوابدها، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطّرد سهُل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول، دون أن يمنحوا الأوابد تفسيرًا هنا أو تأويلًا هناك»[2]، ثم يشرع في بيان أصل الوضع في الحرف والكلمة والجملة على النحو الآتي بيانه:

۞ في الحرف:

يرى تمّام حسّان أنّ النحاة قد وصلوا إلى أصل وضع الحرف عن طريق فكرة ذوق الحروف والطريق إلى ذلك، كما حدّدها الخليل وسيبويه، أن تشكل الحرف بالسكون وتأتيَ به منطوقًا بعد همزة مكسورة، عندها يتبيّن مخرج الحرف وصفته التي تمثّل "**الأصل**"، وما عدا هذا المخرج وهذه الصفة فهو عدول عن الأصل[3].

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص**107-108**

[2] المصدر تفسه، ص **129**

[3] **يُنظر**: المصدر تفسه، ص **109**

في الكلمة:

وتنقسم بحسب الاشتقاق والجمود قسمَين اشتقاقيّة وتركيبيّة؛ فالاشتقاقيّة تضمّ الأسماء والأفعال والصفات، ومن طبيعتها عدم الحصر وقابليتها للنقص والزيادة. أمّا التركيبيّة فهي تضمّ الضمائر والموصولات والإشارات والظروف والحروف، ومن طبيعتها أنّها محصورة العدد وغير قابلة للزيادة والنقص، ولا توصف بالغرابة ولا بكونها من الدخيل والمعرَّب[1]. والكلمات المشتقّة لم يصل النحاة إلى أصل وضعها إلّا بعد أن جرّدوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع؛ أحدها: أصل الاشتقاق وبه تتّضح صلة القرابة بين الكلمات من خلال الأصل الاشتقاقيّ الذي يتّسم بالثبات مهما اختلفت صوَر الكلمات المنتمية إليه[2].

والثاني: أصل الصيغة؛ وهي حروف الكلمة التي تقابل حروف الميزان الصرفيّ الثلاثة (الفاء، والعين، واللام) والعلاقة بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة هي علاقة التقاطع التي ينتج عنها أصل مجرّد في الذهن أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول النحويّ أن يكشف عنها من خلال النظر إلى الاستعمال[3].

ومعنى ذلك أنّ الكلمة سواء أكانت صحيحة أم معتلّة تعود إلى أصل وضعٍ جرّده لها النحاة، وفائدة هذا الأصل أنّه معيارٌ اقتصاديّ تُردّ إليه الكلمة وتُقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيّير أو تأثير كالإعلال، و الإبدال، والقلب، والنقل، والحذف، والزيادة، وغيرها[4].

ويخلُص تمّام حسّان من ذلك كلّه إلى أنّ ما يسمّيه النحاة "**أصل الوضع**" هو في الحقيقة فكرة مجرّدة تُعتبر ثابتًا من ثوابت التحليل اللغويّ تُردّ إليه أنواع الكلمات المختلفة، وتُعرف به الفروع التي انبثقت عنه، فتُبنى القواعد النحويّة على الأصول وتُلحق بها الفروع. وفعل النحاة هذا يندرج ضمن التجريد الذي هو من وسائل الاقتصاد في العلم.

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص **115**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **119**

ويذهب تمّام حسّان إلى أنّ ما يُحمل على النحاة في هذا الباب أنّهم بعد أن جرّدوا هذه الأصول لأوضاع الكلمات، بدأوا يتكلّمون عن "**الواضع**"، وعن "**حكمة الواضع**"، وأنّ "**العرب أمّة حكيمة**"، وربمّا قادهم الظنّ إلى اعتقاد أنّ المتكلّم العربيّ صاحب السليقة كان على وعي بهذه الأصول[1]؛ ويبدو ذلك ضربًا من الظنّ بعيدًا.

۞ في الجملة:

أصل الوضع في الجملة أن تتكوّن من ركنيين هما المسند والمسند إليه؛ ففي الجملة الاسميّة يكون المبتدأ مسندًا إليه والخبر مسندًا، وكلٌّ منهما في هذه الحالة عمدةٌ لا تقوم الجملة إلّا به وما عداهما فهو فضلة يمكن أن يستغنيَ عنه تركيب الجملة، وهذا أصل وضع الجملة في العربيّة يُضاف إليه[2]:

- **الأصل الذكر**: فعند الحذف يجب تقدير المحذوف من ركنَي الجملة؛
- **الأصل الإظهار**: فإذا أُضمر أحد ركنَي الجملة وجب تفسيره؛
- **الأصل الوصل**: وقد يُعدل عنه إلى الفصل؛
- **الأصل الرتبة بين عناصر الجملة**: وقد يُعدل عنها إلى التقديم والتأخير؛
- **الأصل الإفادة**: فإذا لم تتحقّق لم يُسَمَّ التركيب، حينئذٍ، جملةً.

وشرط جواز العدول عن أيّ أصل من هذه الأصول هو أمن اللبس وتحقيق الإفادة، ولذا فلا حذف إلّا بدليلٍ، ولا إضمار إلّا بمُفسِّرٍ، ولا فصل إلّا بغير الأجنبيّ، ولا تقديم أو تأخير إلّا مع وضوح المعنى، وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ[3].

ثانيًا_ أصل القاعدة والعدول عنه:

وأصل القاعدة هي القاعدة السابقة على القيود والتفريعات، كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وتقدُّم الفعل على الفاعل، وتقدُّم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله[4]. وأكبر

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص **120-121**

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **122**

[4] المصدر نفسه، ص **123**

القواعد الأصليّة قاعدة الإفادة، أي قاعدة أم اللبس، ويليها ما تحقّق من قرائن كالإعراب، والرتبة، والتضام وغيرها[1].

في الحرف:

العدول في الحرف يكون بالتغيّير في أصل مخرجه أو صفته. ويظلّ حدس المتكلّم مرتبطًا بالأصل ولو خالف لسانه ذلك بإدغام أو نحوه[2].

في الكلمة:

يكون حسّ المتكلّم مرتبطًا بنطقها لا بأصل وضعها لأنّ أصل الوضع من اختراع النحاة، ولا يعرف عنه المتكلّم شيئًا إلّا أن يتعلّمه تعلّمًا[3]. والعدول عن أصل الكلمة إمّا أن يكون مطّردًا أو غير مطّردٍ وكل ذلك في نظر تمّام حسّان من قبيل الترخّص عند أمن اللبس[4]. فما كان العدول فيه غير مطّردٍ فهو "**شاذٌّ**" وإن كان فصيحًا، ولذا يُحفظ ولا يقاس عليه. وما كان العدول فيه مطردًا، فإنّه يخضع لقاعدة تصريفيّة يطّرد فيها الإعلال، أو الإبدال، أو النقل، أو القلب، أو الحذف، أو الزيادة[5].

في الجملة:

أصل وضع الجملة نمطٌ خاصٌّ تتحقّق به الإفادة. ويتكوّن في الجملة الاسميّة من مبتدأ وخبر، وفي الجملة الفعليّة من فعل متقدِّم يتلوه فاعل أو نائب فاعل، وأصل وضع الجملة يشتمل على أصول أخرى كالذكر، والإظهار، والوصل، والتضامّ، والرتبة، والعامل[6].

ويكون العدول عن ذلك الأصل بالعدول عن أيٍّ من هذه الأصول بواسطة الحذف، أو الإضمار، أو الفصل، أو تشويش الرتبة، أو التوسّع في الإعراب. و هذا العدول على قسمَين مطّردٌ و غير مطّردٍ؛ فإن

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الأصول›**، **ص123**

(2) المصدر نفسه، ص **127**

(3) **يُنظر**: المصدر نفسه ، ص**128**

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(5) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(6) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **130**

كان غير مطّردٍ فالنحاة يسمّونه شاذًّا، أو ضرورةً، أو قليلًا، أو نادرًا. وذلك كلّه يمكن تفسيره، في تقدير، تمّام حسّان بالترخّص عند أمن اللبس جين يُنسَب إلى العربيّ الفصيح ذي السليقة[1].

والعدول عن أصل القاعدة كالعدول عن أصل الوضع إمّا أن يكون مطّردًا أو غير مطّردٍ؛ ففي غير المطّرد يُحفظ إن كان فصيحًا ولا يقاس عليه بسبب شذوذه، وأمّا المطّرد فإنّ اطّراده يجعله أهلًا لأن يقاس عليه لأنّ الاطّراد مناط القياس. وسواء كان المطّرد مستصحبًا أو معدولًا به عن أصله فإنّه يصلح لأن يقاس عليه غيره[2].

رابعًا_ الردّ إلى الأصل (التأويل)

بعد بيان الدلالة اللغويّة للفظ "**التأويل**" التي معناها "**عاد وارتدّ**"، عمد تمّام حسّان إلى تبيان الردّ إلى أصل الحرف ثم إلى أصل الكلمة ثم إلى أصل الجملة، ثم إلى أصل القاعدة شارحًا أوجه التأويل المختلفة[3]، وذلك على النحو الآتي ذكره:

۞ في الحرف:

يعدل المتكلّم عن أصول الأصوات إلى فروعها لأنّ الأصول لا تُنطَق وإنّما تُنطق الأصوات وهي الفروع، والكاتب لا يرمز في الكتابة إلى الأصوات المنطوقة، وهي كثيرةٌ متشعّبةٌ. وإنّما يرمز إلى أصول الحروف؛ فالنون تُنطَق من أكثر من مخرج وبأكثر من صفة، ومع ذلك تُكتب برمز واحد وهو (ن) اختصارًا في الكتابة[4]، كما أنّ المتكلّم يعدل عن الأصل عند النطق اقتصادًا في الجهد[5].

۞ في الكلمة:

التأويل في الكلمة يكون عن عدول مطّرد، وإذا كان للمتكلِّم والكاتب والسامع حسٌّ بأصول الأصوات دون فروعها فإنّهم بالنسبة للكلمات يعرفون الفروع دون الأصول، فالأصول من تجريدات النحاة

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص **130**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **134**

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**138**

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[5] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **139**

واختراعهم، وقد يكون العدول في الكلمة إمّا في أصل اشتقاقها أو بنيتها بالإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الإعراب وغير ذلك[1].

۞ في الجملة:

وأصل وضعها هو نمطها المكوّن من ركنيها الأساسين وهما المسند والمسند إليه وقد يلحق بهذا النمط من الفضلات ما يكمّل معناه. وأصل الأصول بالنسبة للجملة هو الإفادة، وهو أصل لا يمكن العدول عنه مهما كان[2]. أمّا العدول عن أصل النمط فيكون بالحذف، والزيادة، والإضمار، والفصل، والتقدير، والتأخير، وغيرها[3].

ومن هنا يظهر سبب اختلاف النحاة في توجيه النصوص، وذلك لتعدّد الأصول الصالحة للتأويل؛ حيث يختار النحويّ وجهًا ويختار غيره وجهًا آخر. وهذا سبب إطالة نصوص النحو العربيّ في نظر تمّام حسّان لأنّه يتعلّق بالمسائل لا بالأصول[4]، ولذلك حرص على بيان الأصول التي رأى بأنّ النحاة. لم يوفوها حقّها من التفصيل، ولم يعرضوها مستقلّة وإنّما متصلة بما يتفرّع عنها «فإذا واجهها المبتدئ لم يعرف أيها الفرع فتختلط عليه الأمور ويصعب عليه تحصيل النحو»[5].

وتأسيسًا على ما سبق تظهر براعة تمّام حسّان في تبسيط مسائل استصحاب الحال وإخراجها في صورة واضحة لا لبس فيها، ممّا يؤدّي إلى سهولة فهمها، وإن لم يزد على ما جاء به النحاة، وتقديمه للاستصحاب على القياس أمرٌ فيه نظر، إذ ما يذهب إليه بناه على تفرقته بين القياس الاستعماليّ والقياس النحويّ، وهو بذلك يقدّم الاستصحاب على القياس بمعناه الثاني؛ إذ يصير السماع والاستصحاب أوّل دليلين يُحتكم إليهما من أدلّة النحو، ولعلّ ذلك ممّا يُتخفّف به من المنطق المرتبط أساسًا بالقياس.

---

(1) تمّام حسّان: **‹الأصول›** ، ص **141-143**

(2) المصدر نفسه، ص **143**

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(4) **يُنظر**: المصدر نفسه، ، ص **147**

(5) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

المطلب الرابع: الإجماع وأقسام الكلم

ذهب تمّام حسّان إلى أنّ أفضل طريقة لإقامة تقسيم ناجع للكلم هي اعتماد اعتبارَي المعنى والمبنى مجتمعَين بحيث لا ينفكّ الأخذ بمقياس من المبنى عن الأخذ بمقياس من المعنى: «فأمثل الطرق أن يتمّ التفريق على أساس من الاعتبارَين مجتمعين». وبدا له أنّ تقسيم القدامى لم يراع دائمًا مراعاة كافية اعتبارَي المعنى والمبنى مجتمعين متضامنين على النحو الذي افترضه[1]، والذي مجمله على النحو الآتي ذكره[2]:

أ–المبنى:ويندرج ضمنه: الصورة الإعرابيّة، والرتبة، والصيغة، والجداول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائيّ.

ب_المعنى: ويشمل: التسمية، والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجمليّ.

وعلى هذا الأساس جعل تمّام حسّان الكلم أقسامًا سبعةً؛ إذ يقول: «ولقد تلقّينا عن السلف من النحاة أنّهم قسّموا الكلم إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنًى، غير أنّ هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق كلّ من هذه الأسماء؛ فقد جعلوا الضمائر مثلًا من الأسماء على الرغم من أنّها لا تدلّ على مسمًّى، وإنّما تدلّ على مطلقٍ حاضرٍ أو غائبٍ. وهذا الإطلاق يدلّ على أنّ معناها حقّه أن يُؤدَّى بالحرف، ومن هنا كانت الضمائر مبنيّةً للشبه المعنويّ، واضطرّوا في بعض المواضع إلى تسمية بعض العناصر المفردات "**أسماء الأفعال**" فتردّدوا بين نسبة هذه الطائفة إلى الأسماء ونسبتها إلى الأفعال»[3].

ومن هذا الجانب رأى «أنّ التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقّة لاعتبارَي المعنى والمبنى»[4]. وهو إذ يشترط تضامن اعتبارَي المعنى والمبنى فإنّه لا يشترط أن يتميّز كلّ قسم من الكلم عمّا عداه بنفس العدد من خصائص المبنى والمعنى. بل يكفي أن يتميّز ببعض اعتبارات المعنى أو ببعض اعتبارات المبنى؛ «إذ المهم أن لا يكون

---

[1] **يُنظر**: عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص**195**

[2] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **87-88**

[3] تمّام حسّان: **‹ الخلاصة النحويّة›**، عالم الكتب، مصر، ط**1**، **2000**، ص **40 –41**

[4] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، دار الثقافة، المغرب، د ط، **1994**، ص **88**

التفريق من حيث المباني فقط وإن تعدّدت»[1]. ثمّ ترجم اعتبارَي المبنى والمعنى إلى جملة من المقاييس الفرعيّة الإجرائيّة اعتمدها تقريبًا في كافّة الأقسام لضبط خصائصها سواء كان بالإيجاب عند تحقّقها فيها أو بالسلب عند غيابها من وحداتها[2]. وهذه المقاييس هي الآتي ذكرها:

1) **الصورة الإعرابيّة:** ويعني بها اتّصاف الوحدات اللغويّة بالبناء أو بالإعراب بفروعه وأنواعه[3].

2) **الصيغة الخاصّة:**ويعني بها تحقّق خاصيّة الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول والزوائد[4].

3) **من حيث قابليّة الدخول في الجدول:** والجداول عنده ثلاثة[5]:

أ_جدول إلصاق: ويقصد به ما يلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز كالحركات الإعرابيّة، والجرّ والتنوين والإضافة أو تاء التأنيث أو المخاطبة أو حروف المضارعة. ويدرج ضمن الإلصاق السين وسوف ولام الأمر والضمائر المتّصلة.

ب_جدول تصريف: كتصريف الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وتصريف الصفة إلى اسم فاعل ومفعول وصفة مشبّهة أو تفضيل أو مبالغة.

ج_جدول إسناد: ويقصد به إسناد الأفعال إلى الضمائر.

4) **الرسم الإملائيّ:** وقد أدرج ضمنه تارةً تنوين باب الاسم والصفة، وأدرج ضمنه تارةً أخرى الضمائر المتّصلة لعدم استقلالها في الخطّ بشكل خاصّ بها، والتصاقها بالكلمات التي تلتصق بها التصاقًا يجعلها كالجزء منها[6].

---

[1] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **88**

[2] **يُنظر:**عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **196**

[3] **يُنظر:** تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **100**، و**111** ، و**106**، و**121**

[4] **يُنظر:** المصدر نفسه، ص **92**، و**100**، و**106**، و**111**، و**117**، و**121**

[5] **يُنظر:** المصدر نفسه، ص **92**، و**93**، و**101**، و**106**، و**121**

[6] **يُنظر:** المصدر نفسه، ص **93**، و**112**، و**126**

5) **من حيث اتّصالها باللواصق:** قسّم الكلم حسب اتّصالها باللواصق أو عدمه؛ فأقسام الكلم تفترق بأنواع اللواصق التي تقبلها وأنواع اللواصق التي تأباها. وأدرج ضمن اللواصق بالإضافة إلى علامات الإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والمضارعة أداة التعريف وضمائر الجرّ المتّصلة والتنوين والإضافة[1].

6) **من حيث التضامّ وعدمه:** والمقصود بالتضامّ «هو تطلّب إحدى كلمتين للأخرى في الاستعمال؛ من قبيل تطلّب ياء النداء والمنادى، وواو القسم والمقسم به، والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل أو المفعول به إن قُدّم»[2]. ويَعدّ تمّام حسّان من التضامّ، كذلك، دخول قد، وسوف، ولم، ولن، ولا الناهية، على الفعل. ودخول النواسخ، وحروف الجرّ، والعطف، والاستثناء، على الضمائر. ويختلف "**التضامّ**" عن المقياس السابق له؛ أي الاتصال باللواصق، من حيث أنّ اتّصال اللواصق هو ضمّ جزء كلمة إلى بقيّة هذه الكلمة لا الجمع على نحوٍ ما بين كلمتين.

7) **من حيث الرتبة:** وهي تفريع على مبدأ التضامّ وخصّصها للرتب المحفوظة مثل ضرورة تقدّم الجار على المجرور أو تقدّم الموصول على صلته، وغيرها من المقاييس التي رآها شكليَّةً[3].

أمّا المقاييس التي تندرج ضمن اعتبار المعنى فقد أدرج ضمنها:

أ. الدلالة على مسمّى وعدمه[4]؛

ب. الدلالة على حدث وضدّه [5]؛

ج. الدلالة على زمن وضدّه[6]؛

د. الدلالة على المعنى الجمليّ في الجملة كناية عن أساليب النفي والاستفهام والشرط، وغيرها[7]؛

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **93**، و **94**، و**101**

(2) المصدر نفسه، ص**94**، و**197**، و**112**، و**118**

(3) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**111**، و**117**، و**121**، و**125**

(4) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**90**، و**113**، و **122**

(5) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **95**، و**102**، و**107**

(6) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **102**،و**107**، و**118**، و**122**

(7) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **118**، و **122**

هـ. التعليق: ويقصد به العلاقات النحويّة كالإسناد، والنسبة، والتبعيّة [1].

والحقيق بالذكر هنا أنّ هذه المقاييس لا تكون دائمًا مستقلّة بعضها عن بعض؛ إذ قد يتكرّر مضمونها أحيانًا رغم اختلاف تسميتها. إلّا أنّ تمّام حسّان استخدمها، واعتمد على تحقّق بعضها في بعض الأقسام وعدمه (أي حضورها بالسلب والإيجاب) للتمييز بين سبعة أقسام جديدة، رأى أنّه يتفادى بها مواطن الضعف في التقسيم الثلاثيّ للكلم[2]. وهذه الأقسام السبعة هي على النحو الآتي بيانه:

1. القسم الأوّل: الاسم

وقسّمه إلى خمسة أقسام فرعيّة [3]:

- **الأوّل:الاسم المعيّن؛** وهو الذي يسمّى طائفة المسمّيات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة، وهو ماسمّاه النحاة اسم الجثّة.

- **الثاني: اسم الحدث؛** وهو ما يصدق إطلاقه على المصدر واسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيئة؛ لأنّها تتميّز بدلالتها على الحدث أو عدده، أو نوعه؛ فهذه الأنواع الأربعة لاسم الحدث تدلّ على المصدريّة.

- **الثالث: اسم الجنس؛** ويندرج ضمنه اسم الجنس الجمعيّ "**كعرب**"، واسم الجمع "**كإبل**".

- **الرابع:** ما سمّاه **الميميّات** اعتمادًا على بداية صيغها الصرفيّة بميم زائدة وتشمل: اسم الزمان واسم المكان و اسم الآلة، ما عدا المصدر الميميّ. فهو يرى أنّ هذا المصدر وإن اقترب من اسم الزمان، او اسم المكان واسم الآلة من حيث الصيغة، فإنّه يتّفق مع المصدر من جهة الدلالة على ما يدلّ عليه المصدر، وما دام يفيد الدلالة على الحدث فهو اسم حدثٍ[4].

---

[1] **يُنظر**:عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **198**

[2] **يُنظر**: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**90-91**

[4] المصدر نفسه، ص**90-91**

♦ **الخامس: الاسم المبهم** وهي طائفة من الأسماء لا تدلّ على معنى معيّن؛ بل تدلّ عادةً على الجهات، والأوقات، والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد، ونحوها. وتحتاج عند إرادة تعيّين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضامّ؛ فمعناها معجميّ لا وظيفيّ ولكن مسمّاها غير معيّن وذلك نحو: فوق، وتحت، وقبل، وبعد، وأمام، ووراء، وحين، ووقت، وأوان[1]. وعند حديثه عن الاسم المبهم، أشار إلى جواز انتقال الجهات والأوقات من الاسميّة لتُستعمل استعمال الظرف؛ فتكون أسماء الجهات ظروف مكان، وتكون أسماء الأوقات ظروف زمان، وذلك من حيث الوظيفة لا غير؛ إذ إنّها لا تخرج بذلك من اسميتها ولا يجعلها ذلك تُعدّ ظروفًا.

وبذلك يكون قد أخرج من الاسميّة الصفات، والضمائر، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وأسماء الإشارة، والموصولات، والظروف الأصليّة نحو: إذا وإذ، وحيث[2].

وحين عرض الاسم على المقاييس التي فرّق في ضوئها بين أقسام الكلم[3]، ظهر له أنّ الاسم يتميّز بخصيصة تخرج من حيّزه الأنواع الأخرى من الكلم التي ضمّها النحاة إليه، وهي الدلالة على مسمًّى في حين لا تدلّ الصفات، ولا الأفعال، ولا الضمائر، ولا الخوالف، ولا الظروف، ولا الأدوات على مسمًّى، ومن هنا فلا يشابه الاسم واحدًا منها من جهة المعنى [4]، في حين إنّ النحاة جعلوه «اللفظ الدالّ على المعنى المفرد المقابل عندهم للفعل والحرف»[5]، وهذا القصور في الحدود هو السبب الذي أدّى بالنحاة أن يجمعوا أنواعًا من الكلم في نوع واحد سمّوه الاسم.

2. القسم الثاني: الصفة

وعرّفها من حيث المعنى بأنّها لا تدلّ على مسمًّى مثل الاسم، وإنّما تدلّ على موصوف بما تحمله من معنى الحدث. ورأى من الناحية الشكليّة مشابهتها لكلّ من الفعل والاسم ممّا يُسوّغ جعلها قسمًا قائمًا

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **91**

(2) **يُنظر**: المصدر تفسه، الصفحة نفسها

(3) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **92-93**

(4) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **95**

(5) الكفويّ (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ ــ **1094**هـ)، **‹الكليّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة›**، قابله على نسخة خطيّة، وأعدّه للطبع، ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمّد المصريّ،مؤسّسة الرسالة لبنان،ط**2**،**1998**، ص**84**

برأسه أدرج ضمنه: صفة الفاعل، والمفعول، وصفة المبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل ولم يدرج ضمنها "**المنسوب**"[1].

ولا تدلّ الصفة عنده على مسمًّى كالاسم، وإنّما تدلّ على موصوفٍ، بما تحمل من معنى الحدث وهذا ما يجعلها قسمًا قائمًا برأسه عوضًا أن تكون من الأسماء، ويدلّل على ذلك بأنّ النحاة جعلوا اسم الفاعل هو الصفة الدالّة على فاعل الحدث، واسم المفعول هو ما دلّ على الحدث ومفعوله، وصيغ المبالغة هي الدالّة على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير، وأنّ الصفة المشبّهة تدلّ على فاعل الحدث علي سبيل الدوام والثبوت، واسم التفضيل ما دلّ على موصوفٍ بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممّن يتّصف بالدلالة على الحدث نفسه[2]. وبعد أن عرض الصفة على المقاييّس التي وضعها للتميّيز بين أقسام الكلم[3]، خلُص إلى أنّ أهمّ ما يميّز الصفات عن بقيّة أقسام الكلم هو دلالتها على الموصوف بالحدث، في حين إنّ الاسم، وهو قسيمها في عُرف النحاة، يدلّ على مسمًّى مطلق.

3. القسم الثالث: الفعل

وقد عرّفه من حيث الدلالة بأمرَين:

- **أوّلهما**: دلالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر في مادّة واحدة.
- **ثانيهما**: دلالته على الزمن دلالةً صرفيّةً من صيغته الشكليّة، وميّز بين هذه الدلالة الصرفيّة للزمن والدلالة النحويّة التي يكتسبها الفعل من استعماله في سياق. وأبرز من ناحية المبنى اقتصار الفعل على وظيفة المسند، وعرضَ الخصائص اللفظيّة المعهودة للفعل[4].

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **98- 99**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **99-101**

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**101-103**

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**104- 105**

4. القسم الرابع: الضمير

وهو ما يدلّ على مطلق حاضر أو غائب [1] كما هو مثبت في متون النحو. وأدرج ضمنه ثلاثة أقسام فرعيّة هي [2]:

- **ضمائر الشخص** (أنا، وأنت، وهو) وما يتفرّع عنها
- **ضمائر الإشارة** (هذا) وما يتفرّع عنها
- **ضمائر الموصوليّة** (الذي) وما يتفرّع عنها.

وذكر أنّ أهمّ ما يميّز الضمائر عن الاسم هو عدم قابليتها لأن توصف بالتعريف أو التنكير في النظام اللغويّ، إنّما تكون معارف حين تتوفّر قرائن سياقيّة تعين على ذلك، نحو قرينة الحضور بالنسبة للمتكلّم والمخاطب والمشار إليه، وقرينة المرجع أو الصفة بالنسبة للموصول، وقرينة المرجع بالنسبة للغائب. أمّا من حيث المبنى فذكر أنّ الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقيّة فلا تُنسب إلى أصول ثلاثيّة ولا تتغيّر صورها التي هي عليها [3].

وأشار إلى أنّ دلالة الضمير بأقسامه الفرعيّة دلالة وظيفيّة لا معجميّة على خلاف دلالة الأسماء. وأشار على مستوى التعليق إلى دورها في تماسك أطراف الجملة المركبة دون أن يتعرّض لدورها في تأدية دور المسند إليه [4].

---

[1] تمّام حسّان: **‹الخلاصة النحويّة›**، ص **40**

[2] **يُنظر**: تمّام حسّان : **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، **108-109**

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **110**

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **108-110**

5. القسم الخامس: الخوالف[1]

ويقصد بها ما سمّاه النحاة أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وما استُعمل للندبة والتحذير والإغراء[2]. وما يجمع بين وحدات هذا القسم أنّها كلمات تُستعمل في أساليب إفصاحيّة للكشف عن موقف انفعاليّ وقد قسّمها إلى أربعة أنواع[3]:

- **خالفة الإخالة:** وهو يقصد بها ما يسميه النحاة (**اسم الفعل**) من نحو "**هيهات**" بمعنى "**بعُدَ**"، وهي اسم فعل ماض، و "**وَيْ**" وهي اسم فعل مضارع بمعنى "**أتعجّب**"، و"**صه**" وهو اسم فعل أمر بمعنى "**أُسكتْ**".

- **خالفة الصوت:** ويقصد به "**اسم الصوت**" في عُرف النحاة، وذلك عنده نحو: "**هلّا**" لزجر الخيل، و"**كخ**" للطفل، و "**بسّا**" للقطّة وغيرها، ويرى تمّام حسّان أنّه لا يقوم دليلٌ على اسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى، لأنّها لا تقبل علامات الاسم إلّا على الحكاية.

- **خالفة التعجّب:** ويعني بها صيغتا التعجّب "**ما أفعل زيدًا**" و"**أفعل بزيدٍ**"، فلا دليل عنده على فعليتهما، إنّما الأرجح أنّ الصيغتين في أساسهما لا تعدوان أن تكونا "**أفعل**" تفضيلٍ استُعمل للتعجّب. وليس المنصوب بعده إلّا "**المفضَّل**" الذي يأتي بعد صيغة التفضيل، ولكنّه ورد في ثوبٍ

---

[1] جاء في لسان العرب عن أبي الحسن الأخفش في اختلافهم في "الخَلَفِ"و "الخَلْفِ":«والصحيح قول ثعلب:إنَّ الخَلَفَ يَجيءُ بمعنى البَدَلِ والخِلافَةِ، والخَلْفُ يَجيءُ بمعنى التَخَلُّفِ عَمَّنْ تَقَدَّمَ [فالفعل من المعنى الأوّل] خَلَفْتُهُ خَلَفًا [والفعل من المعنى الثاني]خَلَفْتُهُ خَلْفًا، واسم الفاعل من الأول:خَليفَةٌ وخَليفٌ، ومن الثاني خالِفَةٌ وخالِفٌ»، ابن منظور: **‹لسان العرب›**، ج**5**، مادّة (**خ ل ف**)، ص**132**، فالمعنى الثاني هو المراد هنا، على الأرجح؛ أي إنّ الخالفة تأتي بعد الأقسام الأخرى، فهي تاليَةٌ لها. أمّا استعمال تمّام حسّان لها فيبدو أقرب إلى المفهوم الأوّل؛ أي إنّها بدلٌ وعوضٌ عن الفعل أو الاسم في ما سمّاه النحاة اسم الفعل. أمّا اصطلاحًا، فقد ارتبط مصطلح الخالفة بالفرّاء، ولكن هناك من ينفي هذا القول لأنّه لا يقوم عليه دليلٌ، ويرى أنّ أبا جعفر بن صابرٍ، هو أوّل من استخدمه للدلالة على اسم الفعل تمييزًا له عن الاسم والفعل والحرف. **يُنظر:** عوض حمد القوزيّ: **‹المصطلح النحويّ: نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ›**، ص**183**

[2] تمّام حسّان: **‹الخلاصة النحويّة›**، عالم الكتب، مصر، ط**1**، **2000**، ص **40**

[3] **يُنظر:** تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **113–116**

جديدٍ معنًى وتركيبًا، وبذلك امتنعت من الدخول في جدول إسناديّ يقرّ بفعليتها، ولا في جدول إلصاق يقرّ باسميتها[1].

♦ **خالفه المدح**: ويريد بها فعلَي المدح والذم: "**نعم**" و"**بئس**".

وذكر تمّام حسّان اختلاف النحاة في المعنى التقسيميّ "**لنعم**" و"**بئس**"؛ إذ قال فريق منهم بفعليتها، في حين قال آخرون باسميتها[2]. وذهب تمّام حسّان إلى أبعد من ذلك حين يقول إنّ المعنى الإفصاحيّ الذي تدلّ عليه هذه الخوالف يجرى مجرى التراكيب المسكوكة، ويدلّل على ما ذهب إليه بانعدام المطابقة بين الخالفة وما أُسندت إليه؛ فيُقال "**نعم**" للمؤنّث وللمذكّر، واالأمر نفسه بالنسبة "**لبئس**"، و"**حبّذا**". وممّا يدعم القول بأنّها صيغٌ مسكوكةٌ هو أنّ عناصرها محفوظة الرتبة[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ تمّام حسّان اعتبر هذه الوحدات اللغويّة قسمًا قائمًا برأسه لاشتراكها في ما سمّاه معنًى جُمليًّا هو الأسلوب الإفصاحيّ الإنشائيّ. وذهب إلى أنّ اشتراكها في تأدية دور المسند يمكن أن يفسّر إدراج النحاة القدامى لها ضمن باب الفعل[4].

وممّا ينبغي بيانه في هذا المقام أنّ النحاة اختلفوا في تصنيف "**الخوالف**" في اصطلاح تمّام حسّان؛ إذ إنّ "**أسماء الأفعال**" عند البصريّين أسماءٌ قامت مقام الأفعال في العمل، وهي عند الكوفيّين أفعالٌ لدلالتها عندهم على الحدث والزمن. وذهب بعض البصريّين إلى أنّ مدلولها لفظ الفعل لا حدث فيها ولا زمان، بل تدلّ على ما يدلّ على الحدث والزمان [5].

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**114**

(2) **يُنظر**: ابن الأنباريّ: **‹الإنصاف في مسائل الخلاف›**، ج**1**، ص **97** (المسألة **17**)

(3) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **117**

(4) **يُنظر**:تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص **113 –116**

(5) السيوطيّ: **‹همع الهوامع في شرح جمع الجوامع›**، ج**2**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط**1**، **1998**، ص **105**

6. القسم السادس: الظرف

ويستهلّ تمّام حسّان هذا المبحث ببيان أنّ النحاة توسّعوا في فهمهم للظرف توسّعًا جعل الظرفيّة تتناول كلماتٍ عديدةً متباينة المبنى والمعنى، في حين إنّ الأرجح عنده هو قصره الظرفيّة على الكلمات المبنية غير المتصرّفة القريبة من الأدوات والضمائر من قبيل:

- **ظروف الزمان**: إذ، إذا، لما، أيان، متى.
- **ظروف المكان**: أين، أنّى، حيث[1]

وأخرج من هذا القسم كلّ الأسماء التي تؤدّي نحويًّا وظيفة الظرف أو المفعول فيه وغيرها من الوظائف: مثل المصادر وأسماء الزمان والمكان، وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان مثل: ثمّ، وهنا، وبعض الأسماء المبهمة، وبعض الأسماء التي تطلق على مسميّات زمانيّة: كسَحر، وصحوة، وليلة، ومساء، وغدوة[2].

7. القسم السابع: الأداة

ويشتمل هذا القسم عنده على كلّ ما رأى النحاة أنّه يدلّ على معنًى عامّ حقّه أن يؤدّى بالحرف، وهي عنده ما دلّ على علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر السياق[3]، وقد عرّفها بكونها مبنى تقسيميًّا يؤدّي معنى التعليق، وهذه العلاقة التي تعبّر عنها الأداة تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة.

وقسّم تمّام حسّان الأداة قسمين كبيرين:

- **القسم الأوّل**: سمّاه **الأداة الأصليّة** وهي تقابل الحروف كما عرّفها النحاة القدامى كحروف الجرّ والنسخ والعطف.
- **القسم الثاني**: سمّاه **الأداة المحوَّلة**: وهيي الوحدات التي رأى تمّام حسّان أن يجمع بينها وبين الحرف في قسم واحد والأداة المحوّلة قد تكون:

---

[1] يُنظر: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **119-122**

[2] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحوي العربيّ›**، ص**202**

[3] تمّام حسّان: **‹الخلاصة النحويّة›**، ص **41**

- **ظرفيّة**: كاستعمال "**أين**" أو "**أنّى**" في الاستفهام والشرط؛
- **اسميّة**: كاستعمال "**كم** "و"**كيف**" في الاستفهام والتكثير والشرط؛
- **فعليّة**: تحويل أفعال تامّة إلى أفعال ناقصة مثل "**كان وأخواتها**" أو"**إنّ وأخواتها**"؛
- **ضميريّة**: كتحويل "**مَن**" و"**ما**" و"**أي**" إلى معاني الشرط، والاستفهام، والمصدريّة، والظرفيّة، والتعجّب[1].

ويرى تمّام حسّان أنّ الأدوات تؤدّي معاني النفي، والتأكيد، والاستفهام، والأمر باللام، والعرض، والتحضيض، والتمنّي، والترجّي، والنداء، والشرط الامتناعيّ، والشرط الإمكانيّ، والقسم والندبة، والاستغاثة والتعجّب، فضلًا على ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة كالذي نجده في حروف الجرّ والعطف والاستثناء والمعيّة، و واو الحال. وتشترك الأدوات في أنّها تدلّ على معان وظيفيّة لا معجميّة.

ويظهر ممّا سبق أنّ تمّام حسّان، خالف النحاة في تقسيمهم الكلم في نواحٍ أهمّها:

- إدراجه الحروف ضمن ما سمّاه أدواتٍ.
- اعتباره الصفة قسمًا مستقلًا، ممّا سيؤدّي به إلى أن يجعل قسمًا جديدًا للجمل سمّاه الجملة الوصفيّة.
- عدّه أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة من الضمائر، وحكم الضمائر وأسماء الإشارة في العربيّة البناء، في حين إنّ الأسماء الموصولة بعضها مُعرب.
- اعتباره بعض الظروف أسماءً، بناءً على فهمه الخاصّ، نحو: فوق، وتحت، وأمام، وراء، ويوم.

---

[1] يُنظر: تمّام حسّان: **«اللغة العربيّة معناها ومبناها»**، ص **123 – 125**

ولعلّ أشدّ ما حُمل على التقسيم السباعيّ للكلم تفريقه بين الاسم، والصفة، والضمير، والتي ضمّها سيبويه في قسم واحد، وهو الاسم؛ وهذه الفصائل كلّها تقبل الإسناد، وتقبل الإضافة، وكلّها من الملامح المميّزة للأسماء[1].

وفي تقسيم تمّام حسّان مخالفة ظاهرة لما جاء به النحاة القدامى، وفي مقارنة مباشرة بين التقسيمين تظهر دقّة التصنيف النحويّ التراثيّ الذي بدأ بالعناصر التي منها تتكوّن التراكيب؛ أي الاسم، والفعل، والحرف[2]، وجعلها عناصر كبرى وذلك ما يقتضيه مبدأ التصنيف في العلوم والقائم على الاقتصاد؛ فالاسم يُفاد عنه ويُفاد به والحدث يُفاد به، ولا يُفاد عنه. فللاسم المركزيّة وما عداه أطراف تعود إليه، أمّا الحرف يفيد معنى في القسمين، ولذلك «كان التقسيم الثلاثيّ ملائمًا لشكل المضمون في اللسان العربيّ؛ لأنّ الجملة بنية هرميّة تتألّف فيها الكلم بعضها مع بعض، وتكوّن مكونات تنضوي بدورها مكوّنات، ثمّ تتألّف المكوّنات ضمن المستوى الأرقى مع مكوّنات أخرى إلى أن تفضي إلى مستوى الوظائف النحويّة الأساسيّة» [3].

وللوصول إلى نتائج بهذه الخطورة، لا بدّ من أسس متينة ينطلق منها الباحث، وتلك مظنّة الضعف في ما قدّمه تمّام حسّان؛ إذ إنّ الأسس النظريّة التي اعتمدها غير واضحة؛ فإن كان المنطلق وصفيًّا بحسب التوجّه العامّ لتمّام حسّان، إلّا أنّ الظاهر في أسس التقسيم الذي أتى به، وطريقته تبدو فيه ملامح النظريّة السياقيّة لفيرث، وفي ذلك يرى عز الدين مجدوب أنّ هذا التقسيم مبني على تأويل خاطئ لهذه النظريّة. ويوضّح أنّ الحسم في هذا الأمر من الصعوبة بمكان، لغموض المفاهيمها الأساسيّة لنظريّة فيرث، من نحو: المعنى والسياق بشهادة أكثر المختصّين في دراسة مؤلّفات "فيرث" وما حوته من أفكار[4].

---

[1] **يُنظر**: عبد الرحمن حسن العارف: **‹تمّام حسّان، رائدًا لغويًا: كتاب تذكاريّ›**، ص**255**

[2] سيبويه: **‹الكتاب›**، ج**1**، ص**12**

[3] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **244**

[4] المرجع نفسه، ص **248**

في حين يذهب فاضل مصطفى الساقي إلى أنّ تمّام حسّان بنى تقسيمه على أساس بنيويّ، ويرى «أنّ إعادة النظر في تقسيم الكلام على أسس شكليّة ووظيفيّة سليمة، ستضع حدًّا لاضطراب التقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسيّة من التركيب الكلاميّ»[1].

ومن الإنصاف القول إنّ هذا التقسيم الدقيق للمباني ينمّ عن فهم ودراية إلّا أنّه لم يرتق لأن يكون محلّ إجماع بين اللغويّين المعاصرين، فسمة التعقيد واضحة فيه، ورغم اجتهاد تمّام حسّان في أن يؤسّس لنظريته في أقسام الكلم نظامًا مصطلحيًّا قائمًا برأسه إلّا أنّنا نجده يستعمل كثيرًا من مصطلحات النحاة، أمّا التقسيم الثلاثيّ فلعلّه أسهل متناولًا على الباحث والمتعلّم معًا ، وعلى ضوء ما سبق يظهر انّ الخلل في التقسيم الثلاثيّ الذي اعتمده النحاة إنّما هو في أسماء الافعال لا غير ممّا لا يسلبه كفايته في التصنيف والتحليل معًا.

---

[1] فاضل مصطفى الساقي: **‹أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة›**، مكتبة الخناجيّ، مصر، دت، **1977**، ص**24**، وما بعدها

المبحث الثاني: آراء تمّام حسّان في نقد كليّات النّحو

- **المطلب الأول:** موقفه من العلّة النحويّة
- **المطلب الثاني:** موقفه من العامل النحويّ
- **المطلب الثالث:** موقفه من الجملة وأقسامها

المطلب الأوّل: موقفه من العلّة النحويّة

بعد أن عرضنا موقف تمّام حسّان من أدلّة النحو الإجماليّة التي خصّها بالبحث والدراسة؛ وهي السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال،كان من الواجب أن نبحث قضايا تعدّ من صميم الدرس النحويّ، وهي: العلّة، والعامل، والجملة، إذ كانت ولا تزال محلّ سجالٍ بين الباحثين في النحو العربيّ، وسُبُل تيسيره.

1. تَعريف العلّة وذكر أَنواعها:

لمادّة (ع ل ل) في اللغة تعريفاتٌ عديدةٌ[1]، وما يعنينا في هذا المقام، "**العلّة**"بمعنى"**السّبب**"، جاء في لسان العرب، باب اللام، فصل العين:"... وهذا عِلَّةُ هَذَا: أَيْ سَبَبٌ"[2].

أمّا في اصطلاح النحاة فللعلّة معانٍ عديدة يمكن إجمالها على النحو الآتي ذكره[3]:

أ. إيجاد القرينة اللغويّة أو المعنويّة أو المقاميّة التي تقود إلى معرفة الحكم النحويّ؛ لأنّها سبب في إعطاء المحكوم عليه هذا الحكم، وبدونها لايستحقّه.

ب. بيان السبب الحقيقيّ الذي جعل العرب يضعون ظاهرة لغويّة معيّنة.

ج. إيراد الجامع بين المحمول والمحمول عليه الذي جعل المحمول مستحقًّا لحكم المحمول عليه، لأنّه لم يكن هذا الجامع موجودًا لما استحقّ المحمول حكم المحمول عليه.

د. تعليل تسمية المصطلحات النحويّة بأسمائها.

---

[1] من معاني مادّة (ع ل ل): العلّة المرض، والحدث يشغل صاحبه، والعلّة الإعاقة، والعلّة ما يُتَلَهّى به، **يُنظر**: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت **170**هـ): **‹كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم›**،ج**3**، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط**1**، **2003** ، مادّة (ع ل ل)، ص **220-221**/ أو **يُنظر**: ابن عبّاد (الصاحب أبو القاسم إسماعيل ـ ت**385**هـ): **‹المحيط في اللغة›**،ج**1**، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، لبنان، ط**1**، **1994**، مادّة (ع ل ل)، حرف العين، باب العين واللام، ص **362**/ أو **يُنظر**: الرازيّ (أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر ـ ت**666**هـ) : **‹مختار الصحاح›**، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، لبنان، ط**5**، **1999**، مادّة (ع ل ل)، باب اللام، فصل العين، ص**245-246**.

[2] **يُنظر**: ابن منظور: **‹ لسان العرب›**، ج**10**، مادّة (ع ل ل)، ص**262**

[3] خالد بن سليمان بن مهنا الكنديّ: **‹التعليل النحويّ في الدرس اللغويّ القديم والحديث›**، دار المسيرة، الأردن، ط**1**، **2007**، ص **125-126**

ومن هذه التعريفات الاصطلاحيّة يتّضح أنّ العلّة ترتبط في الغالب الأعمّ بالقياس، إلّا عند الحديث عن تعليل تسمية المصطلحات النحويّة بأسمائها. وقد قسّم النحاة العلّة إلى تعليميّة وجدليّة وقياسيّة.

2. أنواع العلل :

قسّم النحاة العلل إلى علّة تعليميّة وقياسيّة وجدليّة كما جاء في "**الإيضاح في علل النحو**": «وعلل النحو بعد ذلك ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة. فأمّا العلل التعليميّة فهي التي يُتوصّل بها إلى تعليم كلام العرب، لأنّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظًا، وإنّما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم) ... عرفنا اسم الفاعل فقلنا (ذهب فهو ذاهب)... وما أشبه ذلك... فمن هذا النوع من العلل قولنا: (إنّ زيدًا قائم)؛ إن قيل: بمَ نصبتم (زيدًا)؟ قلنا ب(إنّ) لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنّا كذلك علمناه ونعلمه... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب، فأمّا العلل القياسيّة فأن يُقال لمن قال: نصبتُ زيدًا بإنّ...: ولِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى المفعول؛ فحُملت عليه فأُعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظًا، والمرفوع مشبّه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله؛ نحو(ضرب أخاك محمّدٌ)...وأمّا العلّة الجدليّة النظريّة: فكلّ ما يُعتلّ به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل أن يُقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟..»[1].

يظهر من هذا أنّ القول العلل التعليميّة ما هي إلّا قرائن يُستدلّ بها على السبب المباشر للظاهرة النحويّة، وسُمّيت تعليميّةً لأنّ الغرض منها الاستعانة بها كعلامات لتعرّف القاعدة النحويّة لدى الطلّاب، وأمّا العلل القياسيّة فهي بحثٌ في السبب الحقيقيّ الذي جعل واضع اللغة يضع الحكم لأجله؛ سُمّيت قياسيّةً لأنّها إذا انطبقت على أيّ مثال قيس على الأصل المستحقّ لها. أمّا العلّة الجدليّة فهي النظر في ما وراء ذلك[2]. وما من سبيلٍ إلى ذلك سوى القول بالظنّ الذي يؤدّي إلى الجدل، والخلاف بين النحاة؛ أي

---

[1] الزجاجيّ (أبو القاسم،عبد الرحمن ـ ت240هـ): **‹الإيضاح في علل النحو›**، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، لبنان، ط5، 1982، ص64-65

[2] خالد بن سليمان بن مهنا الكنديّ: **‹التعليل النحويّ في الدرس اللغوي القديم والحديث›** ،ص127

إنّ علل النحو الأوَل والثواني مقبولةٍ في حين إنّ المردود منها تلك التي خالطها النظر العقليّ المحظ حتّى غلب عليها.

3. موقف ابن مضاء من العلّة النحويّة:

لا بن مضاء دورٌ حاسمٌ في توجيه نظر المحدثين إلى أمور بعينها في الدرس النحويّ، فقد تمثّلوا آراءه وقالوا بها. وتمّام حسّان من هؤلاء إذ أورد عند حديثه عن العلّة وفي مواضع عديدة من كتابيه "**مناهج البحث في اللغة**" و"**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**" عبارات لابن مضاء من كتابه "**الردّ على النحاة**". فابن مضاء دعا دعوة صريحة إلى إطراح العلل الثواني والثوالث والتمارين غير العمليّة ومن ذلك قوله:« وممّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا 'قامَ زَيْدٌ' لمَ رُفع؟ قيُقال لأنّه فاعل، فكلّ فاعل مرفوع، فيقول ولمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنّ شيئًا ما حرام بالنصّ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لمَ حُرِّم؛ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه»[(1)]. وهذا القول مبنيٌّ على القول بالظاهر عند أهل الفقه، فقد كان ابن مضاء ظاهريّ المذهب[(2)]، وكان لتوجّهه الفقهيّ الأثر البارز في آرائه النحويّة.

وقد قسّم ابن مضاء العلل إلى ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ مقطوعٌ به، وقسمٌ فيه إقناعٌ، وقسمٌ مقطوعٌ بفساده[(3)]. والفرق عنده بين العلل الأوَل والثواني، أنّ الأوَل تؤدّي إلى المعرفة بنطق العرب في حين لا فائدة

---

(1) ابن مضاء القرطبيّ: **‹الرد على النحاة›**، تحقيق: شوقي ضيف، ص**151**.

(2) يُنسب المذهب الظاهريّ إلى داود بن علي الأصفهانيّ (ت**270**هـ) الذي رفض الأخذ بالرأي والقياس، ودعا إلى التمسك بحرفيّة النصّ، والنزول عند الأثر المسموع، مع استبعادٍ لكلّ تأويلٍ مجازيّ. ولم يكن القول بالظاهر أمرًا مستحدثًا من قِبل داود، فقد توزّع من الصحابة خلقٌ كثيرٌ من إعمال القياس والقول بالرأي، والركون دومًا للنصوص. ولم يقتصر الأمر على الشرعيّات، فقد كان من علماء اللغة في بغداد من يرجح السماع ولا يستجيز القياس من أمثال ثعلب (ت**219**هـ) والسيرافيّ (ت **368**هـ)، والفخر الرازيّ (ت **606**هـ). أمّا في الأندلس، فقد كان ابن حزم حامل لواء الظاهريّة في الأندلس. **يُنظر**: نعمان بوقرّة: **‹النظريّة اللسانيّة عند ابن حزم الأندلسيّ: قراءة نقديّة في مرجعيّات الخطاب اللسانيّ وأبعاده المعرفيّة›**، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، دت، **2004**، ص**16-17**

(3) تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، مكتبة أنجلو المصريّة، مصر، دط، **1990**، ص**24**

ترجى عنده من العلل الثواني والثوالث[1]، وفي ذلك يقول:«والعرب أمّة حكيمةٌ، فكيف تشبه شيئًا بشيءٍ، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودةٍ في الفرع، وإذا فعل واحد من النحاة ذلك جُهّل، ولم يُقبَل قوله. فلمَ ينسبون إلى العرب ما يجهّل به بعضهم بعضًا. وذلك أنّهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه، إلّا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودةً في الفرع. وقد فعلوا ذلك في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيهم إنّ وأخواتها بالأفعال المتعدّية في العمل»[2].

وفي ذلك يرى تمّام حسّان أنّ قياس النحاة بعض الأحكام على بعض كما يفعل الفقهاء أدّى بهم إلى تصحيح ما لم يرد سماعه عن العرب؛ فجعلوا ذلك عربيًّا كالذي ورد به النصّ. ويستدلّ على ذلك بما أورده ابن مضاء عن التمارين غير العمليّة في قوله:«واعلم أنّ من قوّة القياس عندهم اعتقاد النحاة أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك: في قوله كيف تبني من ضرب مثل جعفر ضَرَبْرَبْ هذا من كلام العرب، ولو بنيْتَ مثله ضَيْرَب أو ضَوْرَبْ أو ضروب أو نحو ذلك لم يُعتقَد من كلام العرب لأنّه قياس على الأقلّ استعمالًا والأضعف قياسًا»[3].

فحفلت كتب النحو بهذا النوع من التمارين غير العمليّة والتي لا تفيد في تعلّم كلام العرب لذاك وجب إطراحها.

4. موقف تمّام حسّان من أنواع العلل:

تمّام حسّان من الذين يقبلون بعض العلل ويرفضون بعضها، ويذهب في كتابه "**الأصول**" أنّ في النحو علّتين: صوريّة من عهد النشأة هي قولهم "هكذا نطقت العرب"، وغائيّة من عهد النحو التعليميّ، وأنّ العلل الأوَل، والثواني، والثوالث التي ساقها النحاة كلّها غائيّة في حقيقتها [4]. ويرى أنّ العلل التي

---

(1) تمّام حسّان: ‹**مناهج البحث في اللغة**›، ص24

(2) ابن مضاء القرطبيّ: ‹**الردّ على النحاة**›، تحقيق: إبراهيم البنّا، ص **156-157**

(3) ابن جني: ‹ **الخصائص**›، ج **3**، ص **119**

(4) خالد بن سليمان الكنديّ:‹ **التعليل النحويّ في الدرس اللغويّ القديم والحديث**›، ص **179**

تفيدنا في النحو هي العلل الصوريّة المتمثّلة في قول النحاة "هكذا سمعنا عن العرب"[1]، وهي في نظره تبحث في الكيفيّات لا في الغايات[2].

ويضيف أنّ علل النحاة في جملتها غائيّة، وأنّ أقرب طرحٍ إلى المنهج الوصفيّ هو ما ذهب إليه ابن مضاء حين رفض العلل ودعا إلى عزو كلّ ظواهر اللغة إلى السماع عن العرب[3].

فالمنهج الوصفيّ ينطلق من وصف اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها؛ فيدرس اللغة دراسةً شكليّةً خارجيّةً[4]، حيث يصفها نحويًّا وصرفيًّا وصوتيًّا، فأصحاب هذا المذهب يرَون أنّ التعليل القائم على التقدير والتأويل تخمينات ظنيّة غير مؤسّسةٍ، كما يرفضون القول بالمقايسة العقليّة بين ظاهرتين لأنّ الوصف يقوم على ما هو كائنٌ أي "هكذا نطقت العرب".

فالمقايسة العقليّة غير صالحة للدراسات العلميّة لأنّها توجد القاعدة أوّلًا ثمّ تبحث في ما يمكن أن تشمله من وقائع لغويّة. ومعياريّة العلّة منبثقة من كونها ركنًا من أركان هذا النوع من القياس القائم على المنطق، في حين إنّ البحث العلميّ يستخدم المنطق الاستقرائيّ الذي يستقصي المفردات أو الوقائع اللغويّة أوّلًا فيوجد جهة الشركة بينها، وبذلك يبني قواعده على نتائج البحث. ومع أنّ الرواة العرب قد ضربوا الأمثلة للنحاة بسفرهم إلى الصحراء لجمع مادّتهم التي تُستقرَأ، ومع أنّ شيئًا من الاستقراء قد تمّ فعلًا في ظروف غير علميّة جعلته في الغالب استقراءًا ناقصًا إلى حدّكبير لأنّه استعان بمنهج ليس من صميم البحث اللغويّ وهو المنطق الأرسطيّ[5]، الذي لا يمكن اتخاذه منهجًا في الدراسات اللغويّة؛ لأنّ اللغة، منشؤها العرف، فإنّها تبعد عن القياس بُعد العرف عنه. والأَولى أن تُدرس كلّ حالة على علّاتها في ضوء استقراء شامل، وأن تُستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وألّا يُحكم حكم شيء منها على حكم شيء آخر[6].

---

[1] تمّام حسّان: **«الأصول»**، ص **29**

[2] تمّام حسّان: **«مناهج البحث في اللغة»**، ص **33-37**

[3] **يُنظر**: تمّام حسّان: **«الأصول»**، ص **29**

[4] محمود السعران: **«علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربيّ»**، دار النهضة لبنان، دط، دت، ص **239**

[5] تمّام حسّان: **«مناهج البحث في اللغة»**، ص **24**

[6] تمّام حسّان: **«اللغة بين المعياريّة والوصفيّة»**، ص **47-48**

فالمنهج العلميّ في دراسة اللغة يهتمّ بالإجابة عن (**كيف؟**)، فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (**لماذا؟**)تتمّ هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجًا علميًّا، بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهيّة في وجود هذه الظواهر[1].

وينتقل إلى مناقشة النحاة في قولهم بالعلل الموجية والعلل المجوّزة ويحاول بيان مدى تهافتها؛ إذ إنّها كانت سببًا لورود العبارات المعياريّة التي حفلت بها كتب النحو والصرف والبلاغة، فهذا مرفوع وجوبًا وذاك منصوب جوازًا، ويجب كذا ويجوز في ذلك الأمران، وهلمّ جرّا، ومن هذه العبارات التي جعلت كتب النحو كغيره من الدراسات تتضخّم بلا مبرّر، ومن أمثلة ذلك قول ابن جنّي:«واعلم أنّ أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجرّ المضاف إليه، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجوّزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب»[2].

وضربٌ آخر يسمّى علّة وإنّما هو في الحقيقة سببٌ يجوّز ولا يوجِب، ومن ذلك الأسباب الستّة الداعية إلى الإمالة هي علّة الجواز لا علّة الوجوب. ويرى أنّ القول بالوجوب إيغال في المعياريّة، ويرى أنّ ما اختار النحاة وصفه بالوجوب كان يمكن أن يُسمّى مطّرد الورود، وأنّ ما اختاروا أن يسمّوه جائزًا كان يمكن أن يوصف بأنّه أقلّ ورودًا من سابقه، وبذلك يبقون في نطاق المنهج الوصفيّ دون الخروج عنه إلى مضايق المعايّير والأقيسة، والقول بالعامل الذي انبثق من التعليل[3].

أمّا عن قوله بارتباط التعليل بالقياس المنطقيّ فقد عدل عنه في كتابه "**الأصول**"، وقال بأنّ علل النحاة أقرب إلى منهج الفقهاء منها إلى منهج المناطقة[4].

ومن ذلك كلّه يظهر أنّ تمّام حسّان يردّ من العلل ما ارتبط بالمقايسة العقليّة التي لا تقوم على دليلٍ، إنّما هي تخميناتٌ ظنيّةٌ غير مستقاةٍ من الواقع اللغويّ. ويرفض تعليلات النحاة المعياريّة التي تقول بالوجوب والجواز.

---

(1) تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص **50**

(2) ابن جني**‹الخصائص›**، ج**1**، ص**165** نقلًا عن المصدر نفسه، **ص53**

(3) تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ص **54-55**

(4) تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص **90**

المطلب الثاني: موقفه من العامل النحويّ

ما سبق بيانه من أمر العلّة يقود البحث إلى الركن الركين في النظريّة النحويّة العربيّة وهو العامل النحويّ[1]؛ فقدثبت في عُرف النحاة أنّ كلّ قاعدة نحويّة لا بدّ لها من علّة[2]. ومن ذلك الحركات الإعرابيّة فلا بدّ لها من موجِد؛ ورأوا تلازم الفعل والفاعل، ومصاحبة المفعول به للفعل المتعدّي في الغالب، ولا حظوا أنّ الاسم المجرور كثيرًا ما يسبقه حرف الجرّ فجعلوا هذه سببًا من تلك[3]،والبحث عن العوامل بيان وتوضيح لعلل الإعراب[4].

1. حدّ العامل والاختلاف في ماهيته:

للعامل تعريفات كثيرة لعلّ أشهرها وأقربها إلى الأفهام قول الشريف الجرجانيّ(ت**816**هـ): «العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[5]. وإن كان هذا هو المفهوم الشائع في كتب النحو، إلّا أنّ بعض المتأخّرين كابن الحاجب (ت **646**هـ)، والصبّان (ت **1206**هـ) يضيفون على ما سبق أنّ العامل يُحدث المعانيَ النحويّة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة[6]، وفي ذلك يقول ابن الحاجب: «العامل ما به تقوّم المعنى المقتضي»[7].

نظريّة العامل في أبسط صورها اقتران بين عنصرين يُسمّى الأوّل منهما عاملًا، والثاني معمولًا. فأمّا العامل فيقيّد معموله بالحكم الإعرابيّ الذي يناسب موقعه فتتغيّر حركته (المعمول) بعلامة إعرابيّة تصلح أمارة على الحكم الإعرابيّ، فيكون تفسير العلامة الإعرابيّة اقتضاء العامل لها. وهذا الاقتضاء ناتج عن

---

(1) وليد عاطف الأنصاريّ: ‹**نظريّة العامل في النحو العربيّ:عرضًا ونقدًا**›، دار الكتاب الثقافيّ، الأردن، ط**2**، **2014**، ص**45**

(2) المرجع نفسه، ص **42**

(3) **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **43**

(4) المرجع نفسه، ص **44**

(5) الجرجانيّ (علي بن مُحَمّد ـ ت **816**هـ): ‹**التعريفات**›، ص **78** نقلا عن المرجع نفسه، ص**47**

(6) وليد الأنصاريّ: ‹**نظريّة العامل في النحو العربيّ**›، ص**48**

(7) ابن مالك : (محمّد بن عبد الله ـ ت **672**هـ): ‹**شرح الكافية**›، ج**1**، ص **60** نقلا عن المرجع نفسه، ص**48**

الاقتران الشكليّ المنتظم بين العامل والمعمول[1]. وفكرة أنّ العامل يفسّر العلامة الإعرابيّة في المعمول تحوّلت إلى نظريّة انبنى عليها تفسير جمهور النحاة لظاهرة الإعراب في العربيّة[2].

وقد اعتبر النحاة العامل شخصيّة لها اعتباراتها الملزِمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي "**فلسفة العامل والعمل**"، ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل أصلًا كالأفعال، وبعضها فرعًا كالأسماء والحروف، ومن ذلك أنّ بعض العوامل أقوى من غيره، ومن ذلك أيضًا أنّ الاختصاص موجب للعمل، وغير ذلك كثير ممّا يمكن الاطّلاع على آراء النحاة عنه فيما نقله السيوطيّ عنهم في كتابه "**الأشباه والنظائر**"[3].

أمّا تصوّرهم للعامل فيتلخّص في الآتي:

أ. العامل مؤثّر حقيقةً؛ وهذا مشهور شائع في كتب النحو، فقد ذهب أكثر النحاة إلى أنّ العامل هو الكلمات أو المعاني. وبذلك تكون للكلمة القدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدّة كلمات فينجم عن ذلك الحركة الإعرابيّة[4]. والقدرة نفسها للمعنى نحو الابتداء في رفع المبتدأ على مذهب البصريّين[5].

ب. العامل أمارة وعلامة فقط: وفي ذلك يقول ابن الأنباريّ «العوامل اللفظيّة ليست مؤثّرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنّ العوامل في محلّ الإجماع هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء...وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظيّة عاملًا»[6]؛ إذ يُشار به إلى العمل غير أنّه غير مؤثّر بنفسه[7].

---

(1) **يُنظر**: حسن الملخ: **‹التفكير العلميّ في النحو العربيّ ›**، ص **211**

(2) المرجع نفسه، ص **212**

(3) محمّد عيد: **‹أصول النحو العربيّ: في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث›**، عالم الكتب، مصر، ط**4**، **1989**، ص **199**

(4) **يُنظر**: وليد عاطف الأنصاريّ: **‹العامل النحويّ›**، ص **49**

(5) **يُنظر**: المرجع نفسه، ص **49**

(6) ابن الأنباريّ: **‹أسرار العربيّة›**، ص **68 – 69**، نقلًا عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(7) محمّد عيد: **‹أصول النحو العربيّ›**، ص **200**

ج. ما أُطلق عليه اسم العامل لا عمل له إطلاقًا، ولكنّ وجوده ضروري للتمهيد للعامل الحقيقيّ، والعامل الحقيقيّ هو المتكلّم[1]. وقد وضّح هذا الرأي ابن جنّي إذ يقول: «ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرا، فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا...فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ»[2].

هذا الرأي الأخير سيتردّد في كتاب "**الردّ على النحاة**" لابن مضاء القرطبيّ، ولا يخفى ما لهذا الكتاب من الأثر في دعوات تيسير النحو في العصر الحديث، وقد افتتحه صاحبه بالدعوة الصريحة إلى إلغاء نظريّة العامل.

2. رأي تمّام حسّان في العامل:

يستند تمّام حسّان في رفضه للعامل النحويّ إلى رأي ابن مضاء في كتابه الردّ على النحاة الذي عدّ «القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل عقلًا وشرعًا، ولا يقول به أحد من العقلاء»، ودليله في ذلك أنّ«شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله، ولايحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلّا بعد عدم العامل، فلا ينصب "**زيد**" بعد "**إن**" في قولنا "**إنّ زيدًا**" إلّا بعد عدم "**إنّ**"»[3]. والمطلّع على ما قاله به ابن مضاء في مسألة العامل يرى أنّه يحتكم إلى القسمة المنطقيّة في رفضه للعامل. وهذا ما لا ينفيه تمّام حسّان ويرى أنّ فضل ابن مضاء في هذه المسألة هو التنبيهه على فساد وجهة نظر النحاة، وهذا ما يُحسب له في حين إنّ قوله بأنّ العامل هو المتكلّم فأمر مردود من منظور الدراسات اللغويّة الحديثة؛ لأنّ ابن اللغة ليس له أن يتصرف في لغته إلا وفق العرف الاجتماعيّ لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة تظلّ تمارس نفوذها على الناطقين بها[4] .

---

[1] محمّد عيد: ‹**أصول النحو العربيّ**›، ص**200**

[2] ابن جني: ‹ **الخصائص**›، ج**1**، ص **109- 110**، نقلًا عن: محمّد عيد: ‹**أصول النحو العربيّ**›، ص**200**

[3] تمّام حسّان: ‹**مناهج البحث في اللغة**›، ص **23**

[4] تمّام حسّان: ‹**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**›، ص **57**

بدأ تمّام حسّان محاولة تقويض نظريّة العامل من مفهوم الإعراب الذي عدّه النحاة، في نظره، أثرًا يجلبه العامل «فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة»[1]وفي ذلك، عنده، إهمالٌ واضح للمعنى.

في حين إنّ الغرض من دراسة التراكيب إنّما هو الوصول إلى المعنى الدلاليّ، وأفرد لهذه المهمّة موضوع كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**" الذي أراده به وصف نظام اللغة العربيّة في صورته الشاملة بفروعه الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة وصفًا يبرز تضافرها للكشف عن المعنى النحويّ الذي يؤدّي إلى الإفادة[2]. ويستطرد موضّحًا موقفه «وأنشأت الدراسة نظامًا من القرائن النحويّة التي تتعدّد في نطاق الجملة للكشف عن المعنى، ورفضت فكرة العمل النحويّ التي ربط النحاة بها إفادة الجملة حتى علّقوا المعنى بالعلامة الإعرابيّة» [3].

فالقرائن اللغويّة في نظره تغني عن القول بالعامل. ويعود رفضه للعامل لأمرين أحدهما ذو طابعٍ ابستملوجيّ، وثانيهما ذو طابعٍ لغويّ:

فأمّا حجّته الابستمولوجيّة في رفض نظريّة العامل فأقامها على الجزم بأنّ العرب لم يستطيعوا تخليص منهجهم اللغويّ من شوائب المنطق والفلسفة التي علقت به جرّاء اطّلاعهم على الفلسفة اليونانيّة عن طريق الترجمة ،من اليونانيّة بخاصّة، والتي عرفت نشاطًا منقطع النظير في العصر العباسيّ [4]. ويظهر تأثّر النحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ ، حسب تمام حسّان، في جانبين اثنين؛ أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحويّ العامّ، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحويّة [5]، وما يهمّنا في هذا المقام هو مسألة تطبيق المقولات العشر لأرسطو في الدرس النحويّ العربيّ، والمقولات العشر هي : الجوهر، والكم، والكيف، والزمان، والمكان، والإضافة، والوضع، والملك، والفاعليّة، والقابليّة[6]. والمقولتان الأخيرتان

---

[1] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **123**

[2] تمّام حسّان: **‹الخلاصة النحويّة›**، ص **07**

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[4] تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص **16 -17**

[5] المصدر نفسه، ص **17**

[6] المصدر نفسه، ص **18**

في تقدير تمّام حسّان همّا المسؤلتان إلى حدّ كبير عن أهمّ أساس من أسس النحو العربيّ وهو نظريّة العامل، لأنّ الشيء إمّا أن يكون فاعلًا أو قابلًا للفعل من المنظور المنطقيّ، وإذا اعتبرنا الكلمات أشياء حينها يمكن للكلمات أن تكون إمّا فاعلة وإمّا قابلة [1]بل إنّ النحاة جوّزوا للمعاني أن تعمل الرفع[2].

إنّ فكرة العامل للنظر العقليّ فيها نصيب وافر لما فيها من حديث عن التأثير والتأثّر والوجود والعدم، وإذا كانت هذه الفكرة ذات صبغة عقليّة فلأنّ مجال نشأتها كان الجوّ العقليّ العامّ الذي أحاط بالنحو ونشأته وتطوّره، أمّا أن تكون تلك الفكرة قد عُرفت مباشرة من غيرها، أو أنّ الباحثين في النحو قد ابتدعوها بعقولهم دون مساعدة، أو أنّهم تأثّروا في ابتداعها بعامل خارجيّ تأثّرًا غير مباشر فممّا لا يمكن الفصل فيه[3]. إلّأ أنّه ممّا لا يمكن إغفاله أنّ قضايا العامل العقليّة التي أخذت حكم المسلّمات العلميّة من نحو الحذف والتنازع والاشتغال[4]، تعود إليها مسؤوليّة التوغّل في التأويل، كما يعود إليها أيضًا الخلاف والجدل بين الباحثين في العامل[5].

إنّ إثبات تأثّر النحو العربيّ في نشأته بالتراث اليونانيّ سواء كان ذلك في جانبه الفلسفيّ أو اللغويّ، أو إثبات أصالته، لا يمثّل في حدّ ذاته حجّة على ضعف كفايته الوصفيّة، ولا حجّة على قوّتها؛ ذلك أنّ إثبات تأثّر النحو العربيّ المفترض بالتراث الإغريقيّ لا يمكن أن يكون له معنى إلّا بالاستدلال على أنّ ذلك التأثّر قد انعكس سلبًا على وصف العربيّة[6].

ولم يصبح القول بتأثّر النحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ دليلًا على ضعف كفايته الوصفيّة إلّا عندما ظهرت أولى الفرضيات العامّة حول بنية الألسنة البشريّة التي دعت إلى الفصل بين المنطق واللغة[7].

---

[1] تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص **23**

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3] محمّد عيد: **‹أصول النحو العربيّ›**، ص **202**

[4] المرجع نفسه، ص **205-206**

[5] المرجع نفسه، ص**207**

[6] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص**205**

[7] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

أمّا حجّته اللغويّة فقد حواها كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**"، في فصل عنوانه **النظام النحويّ**؛ إذ ناقش النحاة في دعواهم أنّ الإعراب فرع المعنى الدلاليّ، في حين إنّه، في تقديره، فرع المعنى الوظيفيّ؛ لأنّه لو كان الإعراب مرتبطًا بالمعنى الدلاليّ ما أمكننا إعراب كلمات لا معنى دلاليّ لها [1]، وإعراب نصّ ما يتوقّف، في تقديره، على وظائف الأصوات، ووظائف المباني، ووظائف القرائن، ونظام العلاقات، فلا يُفصل في الذهن بين كلّ ذلك إلّا لأغراض التحليل اللغويّ، أمّا في التركيب فلا فصل[2]، في حين إنّ النحاة قصروا تفسير العلاقات في التركيب على العامل وحده، وفي ذلك يقول:«ولقد أكثر النحاة الكلام على العامل باعتباره تفسيرًا للعلاقات النحويّة أو بعبارة أخرى باعتباره مناط التعليق. وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابيّة، وبنوا على القول به فكرتَيِ التقدير والمحلّ الإعرابيّ. وألّفوا الكثير من الكتب في العوامل سواءً ما كان منها لفظيًّا أو معنويًّا»[3].في حين إنّ العامل في نظره لا يفسّر إلّا قرينةً واحدةً هي العلامة الإعرابيّة ويهمل ما عداها.

وقد وقف تمّام حسّان كثيرًا عند القرينة الإعرابيّة لا بوصفها مناط الأمر ومداره كما كانت عند النحاة، وإنّما بوصفها قرينةً تنتظم في سلسلة القرائن التي يُتوسَّل بها للوصول إلى المعنى، وأبان بطريق الوصف والتحليل القائم على استحضار النصوص المختلفة من القرآن وكلام العرب جوانب القصور فيها، ومن الأمثلة التي أوردها:

- قولهم: "**خَرَقَ الثَّوْبَ الْمِسمَارُ**"، فالتميّيز بين الفاعل والمفعول به كان بالاعتماد على قرينة الإسناد، فالخرق لا يُسند للثوب وإنّما إلى المسمار.
- وقولهم: "**جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**"، وهنا يظهر ما يُسمّيه النحاة الجرّ بالمجاورة، أو القرينة التبعيّة التي أغنت عن قرينة المطابقة في الإعراب.

---

[1] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **184**

[2] المصدر نفسه، ص **185**

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

ومن ذلك قوله تعالى:﴿عَلَيْهُم ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ﴾[1]، وتوصّل إلى أنّ "**خُضْرٍ**" جرت على التبعيّة وهو إعراب دعت إليه أسباب جماليّة بحتة لا علاقة لها بالمعنى الوظيفيّ وذهب ابن خالويه إلى أنّ هذه الآية قُرِئَت بوجهين، بالرفع والخفض فأمّا وجه الرفع فعلى جعل "**خضر**" نعتًا "**لثياب**"، أمّا وجه الجرّ فعلى جعل "**خضر**" نعتًا "**لسندس**"، وهي قراءة الجمهور[2]. وللأمثلة الأخرى التي أوردها تمّام حسّان تخريجات عديدة تحفل بها كتب النحو.

ويؤكّد ابن جنّي أنّ الترخّص في الإعراب من أجل تحقيق الانسجام الصوتيّ شاذّ في الاستعمال والقياس، ولكن كثُر استعماله عند العرب حتّى صار كالجزء الواحد، وفي ذلك يقول:«إنّ هذا اللّفظ كثُر في كلامهم وشاع استعماله...فلمّا اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتّبعوا أحد الصوتين الآخر وشبّهوهما بالجزء الواحد» [3].

هذه الأمثلة التي انتقاها تمّام حسّان من القرآن الكريم، وكلام العرب للتدليل على عدم كفاية العلامة الإعرابيّة في بيان المعنى تُعدّ غير كافية؛ فهي في عُرف النحاة من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه لأنّ العبرة بالمطَّرِد، وفي ذلك يقول السيوطيّ:«وسُمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكَوا خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ...والمبيح لذلك كلّه فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يُقاس على شيء من ذلك» [4].

وأمّا فوائد العامل في تحليل التركيب اللغويّ تتمثّل في أنّه يساعدنا على اكتشاف العنصرين الرئيسين للجملة، وهما المسند والمسند إليه، ثم توضيح الحالة التي عليها المعمول وقت وقوع العمل، وكذلك كشف العلاقات بين أجزاء الجملة[5].

---

[1] سورة الإنسان، الآية **21**

[2] ابن خالويه (الحسين بن أحمد ــ ت **370**هـ): **‹الحجّة في القراءات السبع›**، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، لبنان، **1996**، ط**6**، ص**359**

[3] ابن جني: **‹المحتسب في تبيّين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها›**، ج**1**، تحقيق: علي النجديّ ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبيّ، دار سزكين، مصر، ط**2**، **1986**، ص **111**

[4] السيوطيّ: **‹همع الهوامع في شرح جمع الجوامع›**، ج**3**، ص **8**

[5] مُحَمَّد خير الحلوانيّ: **‹أصول النحو العربيّ›**، ص**181-188**

ومن مشكلات نظريّة العامل اختلاف النحاة في العوامل، وسوء التأويل الذي فصل بعض القواعد عن تطبيقاتها، ومناقضة العوامل بعض أصولهم[1]. وعلى الرغم من مواجهة ابن مضاء نظريّة العامل وموافقة بعض المحدثين له؛ إلّا أنّهم عن الإتيان ببديل أفضل لها[2].

والمتتبّع لآراء تمّام حسّان في رفض نظريّة العامل يجد أنّها تصدر عن تطبيقه لمفاهيم علم اللغة الوصفيّ على اللغة العربيّة الذي يفترض أن تُدرس اللغة لذاتها، في حين إنّه على قناعةٍ أنّ نظريّة العامل هي نتاج منهجٍ غير لغويّ؛ إمّا أن يكون فلسفيًّا، أو فقهيًّا. وأنّ النحاة قالوا بالعامل لتفسير علامات الإعراب تفسيرًا شكليًّا حين رأَوا تلازم مبانٍ بعينها يؤدّي إلى حركاتٍ إعرابيّةٍ بعينها؛ ومن ذلك الفعل والفاعل، والنواسخ وأسماؤها وأخبارها، وغير ذلك ممّا اصطلحوا عليه عواملَ ومعمولاتٍ. في حين يرى الباحث في النحو العربيّ، وأصوله، ومناهج النحاة، أنّ ما حُمل على نظريّة العامل إنّما هو في الغالب الأعمّ طارئٌ عليها وليس من صميمها.

---

[1] محمّد خير الحلوانيّ: **«أصول النحو العربيّ»**، ص **202-203**

[2] المرجع نفسه، ص **218-219**

المطلب الثالث: موقف تمّام حسّان من الجملة وأقسامها

أولًا:تعريف الجملة في الدرس النحويّ

أ. دلالة المصطلح:

التعريف اللغويّ للجملة يدور في فلك «جمع الأشياء عن تفرّقٍ»[1]. أمّا المتتبّع لنشأة مصطلح الجملة في متون النحو فيجد أنّ النحاة لم يكن لديهم استخدامٌ موحّدٌ له؛ فقد تعدّدت مفاهيمه، ووُجدت مصطلحاتٌ أخرى تتقاطع معه في دلالتها، و لعلّ أهمّها مصطلح الكلام.

يقول ابن جنّي (ت **392**هـ) :«إنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارةٌ عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل الصناعة [النحاة] الجمل على اختلاف تركيبها»[2]. ويقول في موضعٍ آخر:«أمّا الكلام فهو كلّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه؛ وهو الذي يسمّيه النحاة الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمّدٌ، وضُرب سعيدٌ، وفي الدار أبوك، وصه، ومه... فكلّ لفظٍ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو الكلام»[3]، ويظهر من خلال هذين التعريفين أنّ الجملة عند ابن جني مرادفةٌ للكلام، و شرطها الاستقلال التركيبيّ والدلاليّ. وأمّا ابن يعيش (ت**643**ه) فالكلام عنده:«عبارةٌ عن الجمل المفيدة؛ وهو جنسٌ لها، فكلّ واحدةٍ من الجمل الفعليّة والاسميّة نوعٌ له يصدق إطلاقه عليها»[4]. ورأى ابن هشام (ت **761**ه) الكلام ذلك:« القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه»[5].

---

[1] ابن منظور، **‹لسان العرب›**، مادّة (ج م ل)، ج**3**، مادّة (ج م ل)، ص**201**

[2] ابن جني: **‹الخصائص›**، ج**1**، ص **26**

[3] المصدر نفسه، ج**1**، ص **17**

[4] ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء ــ ت **643**ه): **‹شرح المفصل للزمخشريّ›**، ج**1**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، **2001**، ص **21**

[5] ابن هشام الأنصاريّ: **‹مغني اللبيب عن كتب الأعاريب›**، ص **490**

من خلال المفاهيم السابقة يظهر أنّ النحاة اعتبروا أنّ الكلام هو الدالّ على الإفادة في حين إنّ تعريف ابن جني للجملة بأنّها كلّ لفظ مستغنٍ عن غيره يجعلها رديفة الكلام، وقد نحا هذا النحو سيبويه وابن يعيش.

ويمكن القول إنّ التعريف الاصطلاحيّ الأكثر شيوعًا هو تعريف الزمخشريّ للجملة بأنّها «الكلام المركّب المفيد فائدةً يحسن السكوت عليها»[1]. فشرطها عنده التركيب والإفادة فيخرج منها ما كان مفردًا وما كان غير ذي فائدة.

ب. الإسناد شرط وجود الجملة:

وقد اشترط النحاة الإسناد في تكوين الجملة، واعتبروه ركنها الأساس، فلا بدّ للفعل من فاعل، كما لابدّ للمبتدأ من خبر[2].

يقول سيبويه :«هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منها على الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّ من ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل قولك يذهب زيد، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول من الآخر في الابتداء»[3].

يقول ابن جني في معرض حديثه عن الجملة:«وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركّبة من فعل وفاعل»[4]. أمّا الزمخشريّ (ت **538**هـ) يقول:«والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما. وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين كقوله: زيدٌ أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو ذلك قولك: ضرب زيد وانطلق بكر ويسمّى الجملة»[5].

---

[1] **يُنظر**: الزمخشريّ (أبو القاسم محمود بن عمرـ ت**538**هـ): **‹المفصّل في علم العربيّة›**، دار الجيل، لبنان، ط**2**، دت، و**يُنظر**: ابن هشام الأنصاريّ: **‹مغني اللبيب عن كتب الأعاريب›**، ص **5**

[2] سيبويه، **‹الكتاب›**، ج**1**، ص**23**

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[4] ابن جني: **‹اللّمع في العربيّة›**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة، الكويت، ط1، دت،ص**110-111**

[5] ابن يعيش: **‹شرح المفصل للزمخشريّ›**، ج**1**، ص **18**

أمّا ابن يعيش يقول: «اعلم أنّه قُدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنّها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقلّ الكلام دونها، ثم قُدّم الكلام عن الفاعل لأنّه الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه»[1].

ويتّضح ممّا سبق أنّ الجملة تتركّب من مسند ومسند إليه، وتكون من حيث التركيب على ضربين اسميّة أو فعليّة بحسب ما تصدّرت به.

ثانيًا: مآخذ تمّام حسّان على النحاة القدامى في دراستهم للجملة:

1. مأخذ ابستمولوجيّ الطابع:

تمّام حسّان من الدارسين المحدثين الذين شكّكوا في مطابقة المنوال النحويّ القديم لمادّته من خلال تبنّي فرضيتين:

- ضرورة الفصل بين المباحث المنطقيّة والفلسفيّة والمباحث اللغويّة.
- القول بتأثّر النحو العربيّ بالفلسفة والمنطق[2].

ويتّضح موقفه هذا في كتابه "**مناهج البحث في اللغة**"، فهو يرى أنّ النحاة الإغريق اعتبروا الجملة حكمًا منطقيًّا، واعتبروا طرفَي الإسناد النحويّ بنفس الطريقة التي اعتبروا بها الموضوع والمحمول في المنطق، ودليله في ذلك أنّ في ما كتبه أرسطو في المقولات، والعبارة، والتحليلات الأولى، والثانية خلط بين التفكير اللغويّ والفلسفيّ[3].

وأخذًا بمبدأ تأثّر النحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ الذي يقرّه في كتابه، والذي يتردّد في نقده للتراث النحويّ، يذهب تمّام حسّان إلى أنّ مقولات أرسطو أثّرت في نظرة النحاة العرب إلى الجملة؛ وبالأخص مقولة الجوهر والإضافة والوضع. فمقولة الجوهر في نظره مسؤولة عن فكرة تقدير ما غاب من هذا الجوهر.

---

[1] ابن يعيش: **‹شرح المفصل للزمخشريّ›**، ج**1**، ص **74**

[2] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **120**

[3] **يُنظر**:تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص **15**

والتقدير، في نظره، بليّة فلسفيّة ميتافيزقيّة[1]، نادى بالتخلّص منها ابن مضاء القرطبيّ[2]، الذي يناقش النحاة في تقديرهم لمضمر في مثل (زيدٌ قام) «إذ قالوا: إنّ في قام ضميرًا فاعلًا؟ وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلّا قول النحاة: الفاعل لا يتقدّم ولا بدّ للفعل من فاعل...فإذا قيل (زيدٌ قام) و دلّ لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصدٍ فلا يُحتاج أن يُضمر شيءٌ لأنّه زيادة لا فائدة فيها»[3].

وأمّا أثر مقولة الإضافة، فقد ظهر في فهم النحاة العرب "**كلّ فعل بالإضافة إلى فاعله**". فإذا لم يكن للفعل فاعل مذكور في الجملة فلا من تقديره تبعًا لمنطق المقولات الذي اعتمدوه[4]. ففي المثال السابق يظهر تأثير فكرة الإضافة في فهم النحاة للجملة ؛ (**فزَيْدٌ**) رغم كونه موجودًا في الجملة لم يصلح فاعلًا فلا بدّ من تقدير فاعلٍ في الجملة لأنّ حكم الفاعل التأخّر عن فعله، برغم أنّ صيغة الفعل الماضي تدلّ هنا بشكلها ودون حاجة إلى تقدير على أنّ الفاعل مذكّر غائب، ولو كان غير ذلك لتغيّرت صيغة الفعل[5].

وأمّا الخضوع لفكرة مقولة الوضع فمثاله أنّ الجملة برغم عدم إمكان ظهور حركة إعرابيّة عليها جُعل لها وضع إعرابيّ معيّن؛ فقد تكون في محلّ نصب مقول القول أو صفة المنصوب، وقد تكون في محلّ جزم جوابًا لشرط، وقد تكون في محلّ رفع خبرًا، وقد تكون في محلّ جرٍّ صفة وما إلى ذاك[6].

وفي هذا التحليل كثير من العمق ولكنّ مسألة تأثّر النحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ من الأمور التي لا يمكن الحسم فيها، وتمّام حسّان نفسه يقرّ في كتابه "**الأصول**" أنّ تأثّر النحاة بمنهج الفقهاء ترك بصماته في نظرتهم للغة وما قعّدوه لها من قواعد.

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص **19**

(2) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(3) ابن مضاء: **‹الرد على النحاة›**، ص **103**، نقلًا عن المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(4) تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص **22**

(5) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(6) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

2. مأخذ لغويّ الطابع:

يتمثّل هذا المأخذ في رؤيته للنحو العربيّ على أنّه كان شكليًّا يولي اهتمامه الأكبر للمبنى ولا يعنى بالمعنى إلّا تبعًا لذلك وعلى استحياء[1]. والعناية بالمبنى، لامندوحة، تجعل دراسة النحو تحليليّة لا تركيبيّة؛ أي إنّها تُعنى بمكوّنات التركيب وأجزائه التحليليّة أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه[2]. فالنحاة لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو. وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبيّة والمباني التي تدلّ عليها؛ فمن ذلك مثلًا معنى الإسناد باعتباره وظيفةً ثم باعتباره علاقةً، ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خبريّ، وإسناد إنشائيّ. وتقسيم الخبريّ إلى مثبت ومنفي ومؤكّد، وتقسيم الإنشائيّ إلى طلبيّ وغير طلبيّ، وغيره. ممّا يتّصل بتحديد التركيب المناسب لكلّ إسناد من حيث الأداة والرتبة والصيغة والعلاقة[3]. وهي القرائن التي سنفصّل الكلام فيها في حينها.

وبذلك يحمل تمّام حسّان على النحاة عنايتهم بالمبنى الماثلة في تقعيد أبواب المفردات، في حين إنّه كان لزامًا عليهم أن يُعنوا بالمعنى على نحو ما فعل عبد القاهر الجرجانيّ في كتابيه "**دلائل الإعجاز**" و"**أسرار البلاغة**"[4].

وقد كان التركيب في دراسة المعاني هو موضوع الدراسة فتناول البلاغيّون أنواع التركيب من إثبات ونفي واستفهام وغيره، لا على طريقة النحاة من التركيز على الأدوات والمكوّنات الأخرى ونسبة المعنى إليها، وإنّما على طريقة النظر في التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه وطرق التعبير. ويذهب تمّام حسّان أبعد من ذلك حين يرى أنّ علم المعاني يدرس المعاني الوظيفيّة. وهو بذلك أكثر صلة بالنحو منه بالنقد الأدبيّ الذي أريد به خطأ أن يكونه[5].

---

(1) تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **12**

(2) المصدر نفسه، ص**16**

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(4) **يُنظر**: المصدر نفسه ، ص **18**

(5) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

ومن هنا يبرّر نشأة الفكرة التي تتردّد عل الخواطر منذ زمن طويل والتي تدعو إلى ضمّ علم المعاني إلى النحو العربيّ : بل يراه قمّة الدراسات النحويّة أو فلسفتها[1]. ولضمّ علم المعاني إلى النحو محاذيره المنهجيّة لأنّه يُهتمّ بالمعنى الحدسيّ كما يفهمه هلمسليف[2]، الذي لا يمكن أن تقوم عليه القواعد النحويّة. فاهتمام تمام حسّان بالمعنى أدّى به إلى إهمال التركيب، فهو لم يُعن بالجملة عنايته بغيرها من المفاهيم النحويّة، فقد خلا الفصل الذي عقده للنحو العربيّ في كتابه من كلّ إشارة إلى البساطة والتركيب في الجملة، وصار أقرب «إلى المفهوم التقليديّ للنحو منه إلى المنهج اللسانيّ الحديث»[3]. وقد تضاربت آراء الباحثين في هذه المسألة؛ ففي الحين الذي يرى فيه صلاح الدين الشريف أنّ تمّام حسّان أهمل الجملة، يرى سعد مصلوح أنّ جوهر الإنجاز العلميّ لكتاب "**اللغة العربيّة لمعناها ومبناها**" هو تقديم صيغة كاملة للنحو العربيّ حقيق بأن يوضع في باب نحو الجملة[4].

ويُؤاخَذ تمّام حسّان بعدم تمييزه بين المعاني النحويّة والمعاني البلاغيّة؛ فالأولى تقوم على العامليّة في حين إنّ الثانية تقوم على الإسناد ومتعلّقاته. والأصول المشتركة التي بين العلمين كما فصّلها تمام حسان لا تطابق حقيقة العلاقة بينهما. فاتفاق الموضوعات لا يعني اتفاق التناول والموقف؛ فالفارق الأساس بينهما هو أنّ النحو يدرس اللغة في حين إنّ علم المعاني يُعنى بالكلام بوصفه إنجازًا فرديًّا. فالنحو يبحث في الأصول المطّردة في حين إنّ علم المعاني يبحث في جماليّات التركيب اللغويّ.

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**18**

[2] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **248-249**

[3] محمود أحمد نحلة: **‹مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة›**، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر والتوزيع، ط**1**، **1988**، ص**24**

[4] سعد عبد العزيز مصلوح: **‹في اللسانيات العربيّة المعاصرة: دراسات ومثاقفات›**، عالم الكتب، دط، **2004**، ص**225**

ثالثًا: الجملة عند تمّام حسّان في ضوء المنهج الوصفيّ:

لا يجد المطّلع على كتابات تمّام حسّان تعريفًا للجملة، ومردّ ذلك إلى اعتماده المنهج الوصفيّ في مقاربة اللغة؛ إذ إنّ دي سوسير لم يقدّم تعريفًا محدّدًا للجملة، وإنّما أشار إلى أنّ الجملة هي النمط الرئيس من أنماط التضام (syntagme)، والتضامّ عنده يتألّف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغويّة التي يلي بعضها بعضًا مكوّنةً وحدة النظام اللغويّ[1].

وقد أدّى هذا إلى أن تهتمّ البنائيّة الأوروبيّة المرتبطة بدي سوسير، وبخاصّة مدرسة جنيف يبحث ما هو التضامّ بدل أن تهتمّ ببحث مفهوم الجملة[2].

وهذا ما يفصّل القول فيه تمّام حسّان في كتابه "**مناهج البحث في اللغة**"، فباعتباره النحو دراسة الجمل التامّة من ناحية العلاقات السنتاجماتيّة (les rapports syntagmatiques)[3] وهي العلاقات التي تنشأ بين الكلمات عند تتابعها في السسلسلة الكلاميّة اعتمادًا على خطيّة اللغة التي تقصي إمكانيّة نطق عنصرين في الوقت نفسه، ممّا يجعلها ترد في السلسلة الكلاميّة على نحوٍ مرتّب، في مقابل الصرف الذي يدرس العلاقات البراديجماتيّة (les rapports associatifs)[4] أو الجدوليّة وهي قائمة على مبدأ أنّ

---

[1] محمود أحمد نحلة: **‹مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة›**، ص**13**

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] « dans le discours, les mots contractent entre eux, en vertu de leurs enchaînement, des rapports fondés sur le caractère linéaire de la langue de la langue , qui exclut la possibilité de prononcer deux elements à la fois. ceux- ci se rangent les uns à la suite des autres, sur la chaines des paroles» , Ferdunand De Saussure: **‹Cours De Linguistique Générale›** p**197**

[4] «en dehors du discours, les mots offrant quelque chose de commun s'associent dans la mémoire (les coordinations entres ces mots) elles n'ont pas pour support l'étendu…elles font partie de ce trésor intérieur qui constitue la langue chaque individu», ibid, p**198**

الكلمات يستدعي بعضها بعضًا في الذهن فيمكن أن تحلّ إحداها محلّ الأخرى. وإلى جانب ذلك يدرس النحو الأبواب العامّة لمعاني الجملة كالتقرير، والنفي، والاستفهام، والتأكيد، وغيرها[1].

ويذهب إلى أنّ الباب الذي لا يُستغنى عنه من علم التشكيل في الدراسة النحويّة هو باب الموقعيّة، لأنّ النحو مليء بالسلوك الموقعيّ للكلمات، أي إنّ الموقع يتحكّم إلى حدّ كبير في الإعراب، وما يدلّ عليه من حركات وعلامات[2]. فالأبواب الرئيسة في النحو ذات مواقع معيّنة في السياق؛ فالفعل قبل الفاعل دائمًا، والمبتدأ يسبق الخبر في الغالب، والإشارة تسبق المشار إليه، والموصول يسبق الصلة، والوصوف يسبق الصفة، وهلمّ جّرا. فإذا جاء اسم منصوب، فنصبه على الخلاف بينه وبين الفاعل، وتقدّم الخبر على المبتدأ إنّما يكون مثلًا لاختلاف الوظيفة في نحو "**زيدٌ قائمٌ**" عنها في "**أقائمٌ زيدٌ**"[3].

وإذا تأخّرت الإشارة عن المشار إليه في نحو "لقاء يومكم هذا"، فللخلاف بين "**يوم**" في حالة الإضافة كما في المثال، وبينه في حالة اتّصاله بأداة التعريف كما في "**هذا اليوم**"، وهلم جرّا. وليس القول بأثر القيم الخلافيّة في السياق قولًا بنظريّة جديدة للعامل؛ لأنّ القيم الخلافيّة لا تعمل، وإنّما تُراعى. وهي فروق سلبيّة، لا عوامل إيجابيّة. وهي، من ناحية أخرى، يمكن أن تنبني عليها نظريّة نحويّة شكليّة تامّة، ليس لها ما لنظريّة العامل من التناقض، والحاجة إلى التأويل، والتمحّك[4].

3. موقف تمام حسان من تقسيم النحاة للجملة العربيّة:

قسّم تمّام حسّان الجملة قسمين رئيسين هما:

أولًا- من حيث المعنى:

قسّم تمّام حسّان الجملة من حيث المعنى إلى خبريّة وإنشائيّة:

أ. **الجملة الخبريّة:** وهي عنده أقسامٌ ثلاثةٌ: مثبة، ومنفيّة، ومؤكّدة.

ب. **الجملة الإنشائيّة:** وجعلها قسمين هما:

---

[1] **يُنظر:** تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص **195**

[2] **يُنظر:** المصدر نفسه، ص**194**

[3] **يُنظر:** المصدر نفسه، ص**207**

[4] **يُنظر:** المصدر نفسه، الصفحة نفسها

- **إنشائيّة طلبيّة**: وتشمل صيغ الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمنّي، والدعاء، والنداء.
- **إنشائيّة إفصاحيّة:** وتضمّ القسم، والالتزام، والتعجّب، والمدح والذم، والإخالة[1]، والتعاقد، والحكاية[2].

ثانيًامن حيث المبنى قسّمها إلى:

- **جملة اسميّة**: والتي تتكوّن من مبتدأ وخبر[3].
- **جملة فعليّة**: وتتكوّن من فعل وفاعل، أو من فعل ونائب فعل[4].
- **جملة وصفيّة**: وتتكوّن من ركنين اثنين؛ أمّا الركن الأوّل فقد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو صفة مشبّهة، أو أفعل التفضيل. أمّا الركن الثاني: فهو معمول هذه الصفات[5].
- **جملة شرطيّة**: وتتكوّن بدورها من الشرط والجواب، وتنقسم إلى امتناعيّة وإمكانيّة؛ قصد تمّام حسّان بالامتناعيّة ما يكون مدلول الشرط ممتنع التحقّق وبالإمكانيّة ما كان تحقّقه ممكنًا[6].

ويتّضح ممّا سبق أنّ القسم المستحدث هو الجملة الوصفيّة. ويذهب إلى أنّ الوصف يمكن أن يكون نواةً لجملة أصليّة باعتباره شبيهًا بالفعل، نحو قولنا: أقائمٌ زيدٌ؟، مثلما يمكن أن يكون نواةً لجملة فرعيّة، نحو "**زيدٌ قائمٌ أبوه**"، وينطبق الأمر نفسه على الأوصاف الأخرى (صيغة المبالغة، الصفة

---

(1) يقصد بجملة الإخالة، الجملة المشتملة على ما يسمّيه النحاة أسماء الافعال، **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **113–116**، و**‹الخلاصة النحويّة›**، ص**40**

(2) يُقصد بالحكاية الجملة المشتملة على ألفاظ أصوات ما لا يعقِل، **يُنظر**: تمّام حسّان :**‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**،ص**113–116**

(3) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الخلاصة النحويّة›**، عالم الكتب، مصر، ط**2**، **2004**، ص **105**

(4) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **123**

(5) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **127**

(6) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **133**

المشبّهة...). وبذلك تنقسم الجملة الوصفيّة بدورها عند تمّام حسّان إلى أصليّة وتكون مستقلّة، وأخرى فرعيّة، وهي التي لا تتمتع بالاستقلاليّة إنّما ترتبط بغيرها[1].

يرى علي أبو المكارم في كتابه: "**التراكيب الإسناديّة**" أنّ مصطلح "**الجملة الوصفيّة**" يمكن أن يُطلق على معنيين مختلفين:

أوّلهما: الجملة التي تقع وصفًا، أو: الوصف بالجملة، كما في وقوع الجملة بعد نكرة من النكرات المحضة، كما في قوله تعالى﴿**وَجَاءَ رَجُلٌ من أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَال يا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ**﴾[2]، ويمكن أن يكون لهذا المفهوم جذور في التراث النحويّ.

ثانيهما: الدلالة على نوع خاصّ من أنواع الجملة العربيّة، يختلف في مقوّماته وعلاقته عن بقيّة أنواعها. وهو استخدام حديث نشأ في رحاب المحاولات النحويّة التي ينهض بها بعض المجتهدين من دارسي النحو، وتدلّ الجملة الوصفيّة عندهم على الجملة«التي تبتدئ بوصف يقع مسندًا، بعده مسند إليه مرفوع. سواء أكان الرفع على الفاعليّة، وذلك في صفة الفاعل، والمبالغة، وصفة التفضيل، أم على النيابة على الفاعل، وذلك في صفة المفعول به بوجه خاصّ»[3].

ومقوّمات اعتبار هذه الجملة نوعًا مستقلًا من الجملة العربيّة، عند هؤلاء الدارسين، أمران أساسان: أوّلهما اعتبار "**الوصف**" نوعًا مستقلًا من أنواع الكلمة، أخذًا بالاعتبارات التي ذكرها تمّام حسّان في كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**"[4]. وثانيهما: الرغبة في التخلّص ممّا يمكن وصفه بازدواجيّة التحليل، وهي الازدواجيّة التي يُرمى بها الاتجاه الشائع في التراث النحويّ في تحليل هذا النوع من الجمل[5]، إذ يرى النحاة أنّها تتكوّن من "**مبتدأ**" و"**فاعل**" ، أو من مبتدأ ونائب عن الفاعل، الأمر الذي قد يوهم

---

[1] تمّام حسّان: **‹الخلاصة النحويّة›**، ، ص **127**

[2] سورة القصص، الآية **20**

[3] علي أبو المكارم: **‹التراكيبب الإسناديّة: الجمل: الظرفيّة ـــ الوصفيّة ـــ الشرطيّة›**، مؤسّسة المختار، مصر، ط**1**، **2007**، ص**83**

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

أنّ الجملة مكوّنة من مسندين دون وجود الطرف الإسناديّ الثاني وهو المسند فيها[1]، يرفض علي أبو المكارم الطرحين، ويذهب إلى أنّ الوصف سواء من حيث مبناه أو من حيث معناه لا ينبغي أن تُلغى اسميته لما بينه وبين الاسم من سمات مشتركة لا يصحّ إغفالها، وأنّ الرغبة في التخلّص من ازدواجيّة التحليل لا ينبغي أن تكون على حساب المقوّمات الأساسيّة لهذا التحليل، وأهمّ هذه المقوّمات في نظره هي الدقّة في تحديد مدلول كلّ من المبتدأ والفاعل، وأنّ المبتدأ قد يكون مسندًا إذا اشتملت الجملة على"**فاعل**" وبذلك يكون قصر المبتدأ على إحدى دلالتيه نوعًا من التعسّف [2]. وبرفضه لهذين المقومين فمفهومه للجملة الوصفيّة مختلف عمّا رآه تمّام حسّان[3].

غير أنّ تمّام حسّان في "**خلاصته النحويّة**"، والتي جعلها تطبيقًا لنظريته التي عرضها في كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**"، لم يستطع الالتزام بالمبادئ النظريّة التي وضعها؛ فقد جعل الجملة الإنشائيّة في خلاصته نوعين: إنشائيّة طلبيّة، وإنشائيّة إفصاحيّة، في حين إنّها في اللغة العربيّة معناها ومبناها ثلاثة أقسام فقد أضاف الجملة الشرطيّة إلى الطلبيّة الإفصاحيّة[4]، أمّا عند التطبيق بحسب المبنى في "**الخلاصة النحويّة**" فقد جعل الجملة الشرطيّة قسيمًا للجملة الاسميّة والفعليّة[5].

وتأسيسًا على ما سبق فإنّ الجديد الذي جاء به تمّام حسّان هو استحداثه لمصطلح الجملة الوصفيّة بمفهوم جديد غير ذلك المعروف عند النحاة، وكان ذلك نتيجة تقسيمه الجديد للكلم وجعله الوصف قسمًا قائمًا برأسه، وجمعه بين مبحث الجملة من منظور النحو وعلم المعاني. أمّا عدا ذلك فإنّه يسير على خطى النحاة في تقسيماتهم، ولا يكاد يخالفهم إلّا في بعض المصطلحات.

---

[1] علي أبو المكارم: **‹التراكيبب الإسناديّة›**، ص **18**

[2] المرجع نفسه، ص**84**

[3] المرجع نفسه، ص**85**

[4] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **244**

[5] تمّام حسّان: **‹الخلاصة النحويّة›**، ص **105-136**

المبحث الثالث: نظريّة القرائن المفهوم والمرجعيّات

❁ **المطلب الأول:** مرجعيّات النظريّة؛ التراثيّة والحديثة

❁ **المطلب الثاني:** مفهوم القرينة، وأنواعها عند تمّام حسّان

❁ **المطلب الثالث:** تضافر القرائن، والترخص فيها

المطلب الأوّل: مرجعيّات النظريّة؛ التراثيّة والحديثة

كان لتكوين تمّام حسّان على يد فيرث الإنجليزيّ الأثر في توجيه اهتمامه صوب المعنى، الذي أهملته البنيويّة الغربيّة. واتّخذ الرؤيا نفسها سبيلًا لمقاربة التراث النحويّ العربيّ الذي بدا له أنّ النحاة قد جنحوا به نحو المبنى، ولم يُعنوا بالمعنى إلّا لمامًا، ممّا جعل النحو قوالب شكليّة جامدة. والسبيل في تقديره للخروج بالنحو من هذا الجمود هو بناء نظريّة نحويّة تجمع بين المعنى والمبنى، وذلك بإلحاق علم المعاني بالنحو؛ إذ إنّ عبد القاهر الجرجانيّ قد تكلّم عن العلاقات التي تنشأ بين الألفاظ وأسماها تعليقًا، والتعليق عند تمّام حسّان يغني عن العامل. والتعليق يتحقّق بتضافر قرائن لغويّة وأخرى سياقيّة، فأمّا في الأولى فقد اتّخذ التعليق عن عبد القاهر الجرجانيّ مرجعيّة له، أمّا الثانية فقد كانت آراء فيرث في المعنى والسياق منطلقًا تأسيسيًّا لها. وهذين المنطلقين سنبسط فيهما القول فيما يلي ذكره:

1. التعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس: «العَيْنُ واللَّامُ والقَافُ أَصْلٌ كَبِيرٌ صَحِيحٌ يَرْجِعُ إلى مَعْنًى واحِدٍ، وهو أَنْ يُناطَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ...تَقُولُ:قَدْ عَلِقَ بِهِ إذا لَزِمَهُ»[1]، والمعنى الاصطلاحيّ، بمفهومه المراد عند الجرجانيّ كما سيأتي بيانه يدور في الفلك الدلاليّ نفسه؛ أي أن يُناط لفظٌ بلفظٍ على وجه يفيد الحكم بأحدهما على الآخر، وهذا الحكم هو ما سمّاه عبد القاهر الجرجانيّ: التعليق بين الكلم، إذ صرّح:«أنّ لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يتعلّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك»[2]، ومن ذلك قوله: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض»[3].

---

[1] ابن فارس (أبو الحسن أحمد ت**395**هـ): **‹مقاييس اللغة›** ،ج**4**، تحقيق وضبط: عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، لبنان، دط، **1999**، ص**126**

[2] عبد القاهر الجرجانيّ (عبد القاهر بن عبد الرحمن ــ ت**471**هـ): **‹دلائل الإعجاز›**، تحقيق: تحقيق:محمّد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، سوريا، ط**2**، **1987** ، ص**55**

[3] المصدر نفسه، ص **30**

وينحو تمّام حسّان المنحى ذاته فيشير إلى أنّ النظم رديف التعليق، وأنّ التعليق ماهو إلّا مجموع العلاقات السياقيّة والقرائن، وعليه فإن التعليق، عند تمّام حسّان «يحدِّد بوساطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية» [1].

فالتعليق نظرية شاملة تمثل المنهج الذي يراه تمّام حسّان صالحًا لأن ينتهجه الدرس النحوي، حتى يصل إلى ما يسعى إليه من أهداف. ويعتبر التعليق أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقيّة في تاريخ التراث العربيّ إلى الآن، إلّا أنه يرى أنّ الاتجاه الذي سار فيه فهم النحاة للتعليق حال دون انتفاعهم به الانتفاع الصحيح، وجعلوه منطلقًا لعلم من علوم البلاغة، وهو علم المعاني، وحالوا بينهما وبين علم النحو[2]، إلّا أنّنا ستبيّن في موضع لاحق من هذا البحث أسباب جعل علم المعاني مبحثًا قائمًا برأسه وعدم إلحاقه بالنحو لأنّ لكلّ منها مميزاته التي تجعل تماهي أحدهما في الآخر من المطالب صعبة إن لم نقل مستحيلة التحقيق. ويرى أنّه لا يمكن فهم التعليق على وجهه إلّا بفهم المصطحات المرتبطة به عند الجرجانيّ، وهي: النظم، والبناء، والترتيب، والتعليق [3].

فأمّا النظم فقد جعله عبد القاهر الجرجاني للمعاني؛ أي تصوّر العلاقات النحويّة بين الأبواب كتصوّر علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، وتصوّر علاقة التعديّة بين الفعل والمفعول به، وتصوّر علاقة السببيّة بين الفعل والمفعول لأجله وهلمّ جرّا [4]، مستدلًّا بالجرجانيّ في قوله :«وإذا عرفتَ أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه، والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها ازديادًا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في

---

[1] تمّام حسّان: **‹اللغة العربية معناها ومبناها›**، ص **189**.

[2] مصطفى حميدة: **‹نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة›**، مكتبة لبنان ناشرون، ط**1**، **1997**، ص**46**

[3] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **186**

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

نفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض»[1]. ويعلّق تمّام حسّان على ذلك بقوله:

- أنّ النظم كما فهمه الجرجانيّ هو نظم المعاني النحويّة في نفس المتكلّم لا بناء الكلمات في صورة جملة[2].

- أنّ عبد القاهر أشار إلى ما سمّاه "**الفروق**"؛ وهو ما سمّاه تمّام حسّان القيم الخلافيّة أو المقابلات بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى، وبسط القول في ذلك في كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**"؛

- أنّ في قوله: «موقع بعضها من بعض» إشارة إلى ما اشتهر في عرف النحاة باسم الرتبة [3].

- أنّ في قوله:«واستعمال بعضها مع بعض» إشارة إلى التضام وهو تطلّب إحدى الكلمتين للأخرى، واستدعاؤها إيّاها وهو من القرائن اللفظيّة [4].

أمّا "**البناء**" فيرى تمّام حسّان أنّ الجرجانيّ جعله للمباني بحسب المعاني النحويّة (الوظيفيّة) كأن "**تبني**" لمعنى الفاعليّة "**مبنًى**" هو الاسم المرفوع في بعض المواطن أو ضميرًا متّصلًا في موضع آخر وضميرًا مستترًا في موضع ثالث، فالبناء كما يفهمه تمّام حسّان عن الجرجانيّ هو اختيار المباني التي يقدّمها الصرف للتعبير عن المعاني النحويّة. وبوضع فكرة "**النظم**" بإزاء فكرة "**البناء**" يكون الجرجانيّ قد عبّر عن الارتباط بين المعنى والمبنى[5]، أي إنّ النظم للمعاني والبناء للمباني، في حين إنّ المطّلع على نظريّة النظم في مظانّها يلحظ أنّ البناء ليس رصفًا للصيغ الصرفيّة، وأنّ النظم وإن كان توخّيًا لمعاني النحو فهو تخيّر لمواقع الكلم، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجانيّ عند حديثه عن النظم : «إنّك لم تجد ما وجدت من المزيّة الظاهرة،

---

[1] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹ دلائل الإعجاز›**، ص **69**، نقلًا عن تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**186**

[2] المصدر نفسه، ص **187**

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[5] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

والفضيلة القاهرة، إلّا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلّا من حيث لاقت الأولى الثانية والثالثة والرابعة»[1].

وأمّا الترتيب فإنّه وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعماليّ حسب رتب خاصّة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر الجرجانيّ، وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظًا أو غير محفوظ[2].

والجانب الغائب في ما جاء به تمّام حسّان هو المعنى؛ إذ تحدّث عن مفهوم النظم، وما ارتبط به من مفاهيم دون أن يذكر موقع المعنى منها؛ فالألفاظ يُستحسن رصفها حين «... تقتفي في نظمها آثار المعاني في النفس، فهو إذن نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعضٍ»[3].

وأمّا أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر الجرجانيّ، في رأيه، فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنّما كان "**التعليق**"، وقد قصد به، في تقديره، إنشاء العلاقات بين المعاني النحويّة بواسطة ما يُسمَّى بالقرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة [4]. ويأسف لأن يضطرّ اضطرارًا إلى أن يفهم من مصطلح عبد القاهر الجرجانيّ ما لم ينص على معناه نصًّا صريحًا، ذلك بأنّه لم يقصد قصدًا مباشرًا إلى شرح ما يعنيه بكلمة "**التعليق**" ولكنّ إشارات عامّة جاءت في سياق نصّ كتابه تشير عن بعد أو قرب إلى ما فهمه تمّام حسّان عنه بهذا الاصطلاح[5]؛ ومن ذلك قوله:« وهذا السبيل، فلستَ بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا أو خطؤه إن كان خطأً إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلّا وهو من معاني النحو، قد أصيب به موضع ووضع في حقّه أو عومل بخلاف هذه المعاملة واستُعمل في غير ما ينبغي له؛ فلا ترى كلامًا قد وُصف بصحّة نظم أو فساده أو وُصف بمزيّة أو فضل فيه إلّا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتّصل بباب من

---

[1] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص**137**

[2] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**188**

[3] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص**40**

[4] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**188**

[5] **يُنظر** : المصدر نفسه، الصفحة نفسها

أبوابه»[1]، ففي هذا القول شقّان أحدهما عن وجوب النظم وفق قواعد النحو، وثانيهما مكمن المزيّة والفضل، وقد يُستشفّ مفهوم التعليق كما تصوّره تمّام حسّان عن الجرجانيّ في الشقّ الأوّل، أمّا حديثه عن المزيّة والفضل، فهو حديث بلاغيّ بامتياز. ونظريّة القرائن التي أتى بها تمّام حسّان إنّما جاء بها لبيّن أنّ المعنى ما هو إلّا تضافر ما أسماه قرائن معنويّة مع القرائن اللفظيّة، بما يُغني عن القول بقرينة واحدة دون غيرها هي العلامة الإعرابيّة التي اهتمّ بها النحاة دون سواها.

ويبدو الاضطراب أكثر في آراء تمّام حسّان الذي يرى أنّه أخذها عن الجرجانيّ في ربطه بين العامل والتعليق في قوله: :« ..وفي رأيي كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية» [2]. فقد جعل القول بالتعليق يلغي القول بالعامل، ولا يخفى على كلّ مطّلع على ما جاء به عبد القاهر الجرجانيّ أنّه يسير على نحو سيبويه ويقرّ بنظريّة العامل ويبنى عليها كثيرًا من آرائه، وهذا ما سنعرض له بالتفصيل في موضع لاحق من هذا البحث.

2. تشقيق المعنى في ضوء النظريّة السياقيّة "لفيرث"

تُعدّ النظريّة السياقيّة من أبرز النظريات الحديثة في دراسة اللغة، وقد تفرّدت بأنّها عُنيت بالمعنى خلافًا للبنيويّة الصارمة التي رسّخ لها التوزيعيّون، والتي تُعنى بالمبنى اللغويّ وتعتبر المعنى متصوّرًا حدسيًّا لا يصلح لأن يكون أساسًا للتحليل اللغويّ[3]. ومؤسّس هذه النظريّة هو فيرث (J.R.Firth) ، أستاذ اللسانيّات بجامعة لندن بين عامَي (**1944-1956**)، وقِوامها الانفتاح على فكرة سياق الحال (situationnel contexte)[4]، ويرجع الباحثون عناية فيرث بالسياق إلى تأثّره بالأنثروبولوجيّ البولونيّ "مالينوفسكي"(Malinowski) الذي اكتشف أهميّة السياق في أداء المعاني عند ترجمته لبعض آداب الشعوب البدائيّة إلى الإنجليزيّة، وأنّ عمليّة الترجمة لا يمكن أن تتمّ على الوجه الصحيح إلّا بوضع الكلمات

---

[1] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص **65**، نقلًا عن تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **188**

[2] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**188**

[3] **يُنظر**: عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **19**

[4] **يُنظر**: محمود فهمي حجازيّ: **‹مدخل إلى علم اللغة›**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، دط، دت، ص **159**

في سياقها الذي استُعملت فيه[1]. وبذلك نقلت النظريّة السياقيّة البحث اللغويّ من العناية بالمبنى إلى العناية بالمعنى بصفة أوسع وأكثر شمولًا من النظريات السابقة والمعاصرة لها.

ربط فيرث بين الدراسة الصوتيّة النطقيّة والصوتيّة الوظيفيّة، ودرس وفق هذه الثنائيّة خصائص الأنظمة الفونيميّة المتعدّدة للغات البشريّة، وخصائصها الفوق مقطعيّة (prosodies)، والتي تبحث في السمات الصوتيّة من نحو النبر، والتنغيم، والفصل، والوقف، والتي لها قيمة وظيفيّة في نظره؛ إذ تكشف عن شخصيّة المتحدّث وسنّه وجنسه، وطبقته الاجتماعيّة، والأمّة التي ينتمي إليها[2]. أمّا في مجال الدلالة، فإنّه يولي المعنى عناية خاصّة ويجعله من أسس الدراسة اللغويّة، مخالفًا في ذلك البنيويّين وعلى رأسهم بلومفيلد، كما أسلفنا، والذين جعلوا المعنى متصوّرًا حدسيًا متمنّعًا عن الدراسة العلميّة، كما خالف دي سوسير في ثنائية اللغة والكلام؛ لأنّها مبنية على ثنائية فرد/مجتمع التي جاء بها دوركايم (E.Durkheim)، ويعلّل ذلك بأنّ دي سوسير ارتكز في تصوّره على شخصيّة الفرد بوصفه وحدة مستقلّة بذاتها، في حين إنّ اللغة ليس لها وجود ذهني مختلف عن الكلام المتحقّق في الواقع، وبذلك تصير اللغة أحداثًا وأفعالًا كلاميّة[3].

وخلُص فيرث إلى أنّ دراسة اللغة لا تتمّ بمعزل عن الظروف والملابسات التي تكتنف الحدث اللغويّ، والتي يطلق عليها اسم السياق؛ ويقسّمه قسمين؛ سياق داخليّ وآخر خارجيّ، يرصد في كلّ منهما مجموعة من العلاقات[4].

تظهر ملامح المدرسة الاجتماعيّة السياقيّة عند تمّام حسّان في الفصل الأخير من كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**"، والذي خصّصه لمبحث الدلالة، وفيه أكّد على الجانب الاجتماعيّ للغة؛ إذ اعتبر المقام :«المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفيّة، وهو الأساس الذي ينبني عليه الشقّ أو الوجه

---

[1] **يُنظر**:ف.ر بالمر:**‹علم الدلالة: إطار جديد›**،ترجمة: صبري إبراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعيّة، مصر،دط،**1995**، ص**7**

[2] عبد الرحمن أيوب:**‹اللغة النشأة والتطوّر›**،معهد البحوث والدراسات العربيّة،مطبعة الكيلانيّ،مصر،دط، **1969**، ص**92**

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[4] أحمد عبد المؤمن: **‹اللسانيّات النشأة والتطوّر›** ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ط**2**، **2005**، ص **175**

الاجتماعيّ من وجوه المعنى الثلاثة، وهو الوجه الذي تتمثّل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعيّة، التي تسود ساحة أداء المقال» [1].

ويذهب تمّام حسّان إلى أنّ المعنى مجال الدراسة الوحيد، والأساس الذي تقوم حوله المناقشات والآراء، وأفرد للتدليل على صحّة ما ذهب إليه كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**" الذي يقول في مقدّمته مبيّنًا قصده من تأليفه إيّاه: «وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربيّة الفصحى، فلا بدّ له أن يكون المعنى هو الموضوع الأخصّ لهذا الكتاب، لأنّ كلّ دراسة لغويّة لا بدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفيّة ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة»[2]، وفي ذلك نقد ضمني لعناية النحاة بالمبنى[3].

ويرى تمّام حسّان أنّ النحاة حين جعلوا الإعراب فرع المعنى «كانوا في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق؛ لأنّهم طبّقوا كلمة "**معنى**" تطبيقًا معيبًا؛ حيث صرفوها إلى المعنى المعجميّ حينًا والدلاليّ حينًا آخر، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفيّ. ومن ثمَّ يخلص إلى أنّ الإعراب فرع المعنى الوظيفيّ» [4]. ويتّضح من ذلك أنّه انتهج سبيل المدرسة السياقيّة ابتداء بمالينوفسكي وانتهاء بفيرث؛ إذ قدّم لعلاقة المعنى بالمبنى من منظور وظيفيّ، واعتبر أنّ المعنى في حقيقته هو وظيفة المبنى[5].

ويرى تمّام حسّان أنّ الإحاطة بالمعنى الدلاليّ لا بدّ لها من مقال ومقام؛ أي إنّ المعنى الدلاليّ ما هو إلّا نتاج السياق اللغويّ والاجتماعيّ؛ فالمقال عنصرٌ واحد من عناصر الدلالة التي لا تكتمل إلّا باقترانه بالمقام الاجتماعيّ[6].

---

(1) تمّام حسّان: **‹ اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**373**

(2) المصدر نفسه، ص **09**

(3) **يُنظر**: المصدر تفسه، الصفحة أ (من المقدّمة)

(4) تمّام حسّان: **‹ مناهج البحث في اللغة ›** ، ص**227**

(5) فاطمة الهاشميّ بكوش: **‹نشاة الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث: دراسة في النشاط اللسانيّ العربيّ›**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط**1**، **2004**، ص**54**

(6) تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**28**

فالمقال ما هو إلّا مجموع المعنى الوظيفيّ، والمعنى المعجميّ، ومجموع القرائن اللفظيّة والمعنويّة. أمّا المقام فهو مجموع الظروف والملابسات التي تكتنف المقال؛ فالمعنى الوظيفيّ هو المعنى الذي تفيده الأجزاء التحليليّة[1]، وقد قسّمه النحاة مستوياتٍ ثلاثة: المستوى الصوتيّ، والمستوى الصرفيّ، والمستوى النحويّ[2]. وهذا المعنى بصوره الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة خاضع للضبط والتقعيد، فالأصوات تخضع لتقعيد سلوكها إدغامًا وإخفاءً وإقلابًا، والعناصر الصرفيّة تخضع لقواعد الصرف كما تخضع العناصر النحويّة هي الأخرى لقواعد النحو[3].

فالوصول إلى المعنى الدلاليّ عند تمّام حسّان الذي يعدّه سنام الدرس اللغويّ، ما هو إلّا نتاج معانٍ متعدّدة يستدعي بعضها بعضًا: «فإذا انتهت الدراسات الجراماطيقيّة للمعنى، بدأت دراسة المعجم للكلمة، وعند نهايتها تبدأ دراسة المعنى الدلاليّ الاجتماعيّ في مجرياتها الخاصّة»[4].

إنّ تمييز تمّام حسّان بين "**السياق اللغويّ**" المتعلّق بالمنحنى التركيبيّ والبنيويّ والصوتيّ للغة، و"**سياق الحال**" المرتبط بالملابسات التي تكتنف الحدث الكلاميّ، ثم اعتباره الوصف اللسانيّ «سلّمًا من التقنيّات يكون الحدث اللغويّ من خلالها موزّعًا، مثل الانحلال الضوئيّ، بين اختصاصات مختلفة» [5]، جعل المعنى هو حصيلة كلّ تلك الجوانب. ولئن كان تمّام حسّان ضنينًا بمصادره فإنّ بعض اختياراته ومقدّماته بالإضافة إلى ما أسلفه في كتبه السابقة ترجّح اعتماده "**النظريّة السياقيّة للمعنى**" التي عُرف بها أستاذه "**فيرث**"؛ فقد أخذ عنه أثناء دراسته بانجلترا بعض آرائه طعّمها ببعض أقوال دي سوسير تطعيمًا خفيفًا[6].ويتبنّى مصطلح "**الماجريات**" للدلالة على السياق، والذي يعرّفه بأنّه الظروف المحيطة بالمنطوق[7].

---

(1) تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص**290**

(2) تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **15**، و**‹الأصول›**، ص**191**

(3) تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص **292**

(4) تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص**268**

(5) **يُنظر**: تمّام حسّان:**‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص **117**

(6) عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ›**، ص**193**

(7) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص**122**

ويقدّم تمّام حسّان انطلاقًا من مفهوم فيرث للسياق منهجًا متكاملًا لدراسة اللغة يأخذ بعين الاهتمام جميع الجوانب المتعلّقة بالحدث اللغويّ.

ولما كان تمّام حسّان ينشد المعنى، فقد استخدم أسلوب التحليل اللغويّ الحديث لتحديد المعنى الذي قسّمة أقسامًا ثلاثة: أولها المعنى الوظيفيّ: وفيه ثلاثة أقسام فرعيّة تناظر ثلاثة مستويات لغويّة: هي المستوى الصوتيّ، والمستوى الصرفيّ، والمستوى النحويّ، وثانيها المعنى المعجميّ، وثالثها المعنى الدلاليّ أو المعنى الاجتماعيّ ويحدّده المقام الاجتماعيّ[1].

وسمّى ذلك تشقيق المعنى وبنى عليه كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**"، واتخذه منطلقًا لنظريّة القرائن؛ فقد عقد لكلّ مستوًى من المستويات المذكورة فصلًا في كتابه. وقد نزّل مبحث أقسام الكلم بمقتضى "**التصوّر السياقيّ للمعنى**" الذي اعتمده ضمن المعنى الوظيفيّ وبصفة أدقّ ضمن المستوى الصرفيّ. ولما كان المعنى الوظيفيّ يتّصف بالنظاميّة أو يمثّل الجانب النظاميّ من الظاهرة اللغويّة، كانت المستويات الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة نُظُمًا فرعيّة كذلك.

وكتاب "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**" لتمّام حسّان هو مظنّة نظريّة القرائن، وقد كان لمبحث للسياق فيه نصيب وافر. وتجلّى ذلك في توظيفه للسياق في استخراج المعنى الذي بنى عليه إضافة إلى المبنى نظريّة تضافر القرائن المعنويّة واللفظيّة. وينطلق في ذلك من الصوت إلى الكلمة باعتبارها وحدة من وحدات اللغة التي هي مجموعة من القواعد والصّيغ، سواء أكانت هذه القواعد صوتيّة أم صرفيّة أو نحويّة، وسواء أكانت هذه الصيغ قوالب صرفيّة أم كلمات معجميّة[2].

أمّا الكلام فوحدته "**اللفظ**" المنطوق الذي يُساق للدلالة على معنى مركّب؛ فالمنطوق رمز مركّب، وتركيب هذه الدلالة يبدو في صورة مزيج من المستويات الدلاليّة بعضها أصواتيّ وبعضها تشكيليّ، وبعضها صرفيّ وبعضها نحويّ أو معجميّ أو دلاليّ. ولكلّ مستوًى من هذه المستويات اللغويّة نصيب من الدلالة. أو بعبارة أخرى: اللغة هي مجموع قواعد وصيغ صامتة، فأمّا القواعد فصمتها واضح، وأمّا الصيغ

---

[1] عز الدين مجدوب: **‹ المنوال النحويّ›**، ص**193**

[2] تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص**117**

والكلمات فلأنّها في بطون الكتب، ونحن لا نتكلّم بالكلمات المفردة؛ ولكنّ الكلام مركّب من دفعات نطقيّة وألفاظ [1].

ومن هذا المنطلق فهو يولي عناية للمعنى بوصفه: «الهدف المركزيّ الذي تُصوّب إليه سهام الدراسة من كلّ جانب» [2] ، أمّا تشقيقه للمعنى ثلاثة أقسام إنّما هو في نظره مطلب منهجيّ، وهذه الأقسام عنده هي :«المعنى الوظيفيّ؛ وهو وظيفة الجُزَيء التحليليّ في النظام أو في السياق على حدّ سواء، والثاني المعنى المعجميّ للكلمة؛ وكلاهما متعدّد ومحتمل خارج السّياق، وواحد فقط في السياق، والثالث المعنى الاجتماعيّ أو معنى المقام...» [3]. ويؤلّف المعنيان: الوظيفيّ والمعجميّ في مجموعهما معنًى واحدًا هو المعنى المقاليّ؛ أمّا الأول فهو حصيلة المعنى الصوتيّ والصرفيّ والنحويّ[4]، في حين إنّ الثاني ويسمّى كذلك المعنى المفرد، أو معنى الكلمة في المعجم ، فهو «معنى متعدّد ومحتمل، ومن ثمّ يفتقرإلى قرينة السياق التي تحدّده...» [5].

ويعتبر تمّام حسّان المعجم قائمة من الكلمات تشكّل جزءًا مهمًّا من اللغة لأنّه يمدها بمادّة عملها، أو ما هو مختزن في ذاكرة أفرادها من مفردات، ويفسّر سبب تعدّد معنى الكلمة في المعجم واحتماله: «...إلى صلاحيتها للدخول في أكثر من سياق[ومن هنا] يأتي تعدّد معناها واحتماله في حالة الإفراد» [6].

وكان تأثره بفيرث واضحًا في تصوّره للمعنى، وأساليب الوصول إليه باستخدام الطرق التحليليّة التي تقدّمها فروع الدراسات اللغويّة، من صوتيات، وصرف، ونحو بوصفها أدوات تحليل المعنى الوظيفيّ، ثم المعجم ليتشكّل بمجموعها مع القرائن المقاليّة المعنى الدلاليّ. ولئن كان الطرح الذي قدّمه تمّام حسّان يوحي بنظريّة متماسكة في دراسة علاقة مباني اللغة بالمعنى، إلا أنّ عز الدين مجدوب يرى أنّ تمّام حسّان لم يدرس

---

[1] تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص**117**

[2] تمّام حسّان: **‹ اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **28-29**

[3] المصدر نفسه، ص **29**

[4] **يُنظر** : المصدر نفسه، ص**35** و**36** و**37** و**76**،**77** و**82** و**171**

[5] تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن: دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنصّ القرآنيّ›**،ج**1**،عالم الكتب،ط**2**، **2000**، ص**370**

[6] تمّام حسّان: **‹ اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **323-324**

ثنائيّة المعنى والمبنى وفق الأسس التي وضعها فيرث، ولم يؤوّل المعنى دائمًا وفق فهم تركيبيّ إنّما دخل في متاهات المعنى الحدسيّ كما يفهمه هيلمسليف، ويرجّح أنّ هذا القصور مردّه إلى النظريّة السياقيّة نفسها التي لم تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة "**الإحالة**" (référence)، ولم تفسّر اشتغالها تفسيراً مقبولًا، ويورد قول جون ليونز الذي يرى :« أنّ نظريّة فيرث في المعنى لا تترك مكانًا ضمنها لعلاقة الإحالة ولذلك لا يمكن أن تُتعبر نظريّة كاملة في علم الدلالة »[1].

وتشقيق تمّام حسّان للمعنى إلى معنى وظيفيّ ومعجميّ، واجتماعيّ تشقيق افتقر إلى الخيط الرابط بين تلك المعاني المختلفة. وما يرتبط بها من مستويات لغويّة متعدّدة. وهذا الربط يتحقّق بالعامل النحويّ لأنّه يضمن للتركيب اللغوي تماسكه وبه تتولّد الدلالات النحويّة. ولعلّ ما جعل تمّام حسّان ينكر هذا الأمر، على الأرجح، ما كان دارجًا في زمانه من رفض لنظريّة الإعراب والتي أساسها العامل، وسعيه لمراجعتها وإعادة تأسيسها على مفهوم القوانين الدلاليّة التي تستند إلى معاني النحو بقدر اعتمادها على المعنى المقامي الاجتماعي، والمعنى المعجميّ، والمعنى الوظيفيّ، مستعينًا في ذلك بآراء فيرث في مقاربة نظريّة التعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ[2].

ومحور نظريّة فيرث هو أنّ عمليّة تحليل أيّ ملفوظ تقتضي تحليله إلى جملة سياقات مرتّبة في ما بينها هرميًّا من أصغر وحدة دالّة إلى المعنى العامّ الذي يحدّده السياق المقاميّ، بحيث يكون المعنى هو حصيلة تركيب كلّ هذه السياقات، وانضواء بعضها ضمن بعض، من غير أن يختصّ مستوى لغويّ دون غيره في تحديد المعنى وهذا هو الجديد الذي أتت به النظريّة؛ إذ خالفت ما كان دارجًا آنذاك من أنّ المحدّد للمعنى هي الألفاظ دون غيرها من العناصر اللغويّة، إلّا أنّ إعمال تمّام حسّان لهذا المفهوم يظهر أنّه لم يستخدم ثنائيّة المبنى والمعنى وفق ما يقتضيه التصوّر الذي جاء به فيرث، ولم يؤوّل المعنى دائما وفق هذا الفهم التركيبيّ، بل إنّه في بعض الأحيان ينزلق في متاهات المعنى الحدسيّ [3]. وإعمال المعنى الحدسيّ في التحليل اللغويّ يخرج بها التحليل من البناء العلميّ القائم على أسس منهجيّة إلى قول بالظنّ تعوزه الموضوعيّة.

---

[1] عز الدين مجدوب: **‹ المنوال النحويّ›**، ص **249**

[2] خالد ميلاد: **‹الإنشاء في العربيّة: دراسة لغويّة تداوليّة›**، منشورات جامعة منوبة، تونس، ط**1**، **2011**، ص **24-25**

[3] **يُنظر**: عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحوي العربي›**، ص**248-249**

المطلب الثاني: مفهوم القرينة وأنواعها عند تمّام حسّان

أ. مفهوم القرينة

تدور معاني مادّة (**ق ر ن**) في اللغة في فلك التلازم والمصاحبة، يُقال: «قَرَنَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَصَلَهُ بِهِ، وقَارَنْتُهُ قِرَانًا بِمَعْنَى صَاحَبْتُهُ» [(1)]. و"**القرينة**" فعيلة بمعنى فاعلة، مأخوذة من المقارنة. وهي في الكلام كلّ ما يدلّ على المراد والمقصود، والقرينة هي الدلالة اللفظيّة أو المعنويّة التي تمحّص المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه[(2)].

وعُني علماء أصول الفقه بالقرائن أيّما عناية لأنّها السبيل إلى تخصيص الدلالة، إلّا أنّ متقدّميهم دلّلوا على هذا المفهوم بلفظ غير القرينة، من نحو الآية والرابط والدليل والأمارة والدلالة [(3)]، وقسّموها قسمين: قرائن لفظيّة، وهي اللفظ الذي يدلّ على المعنى المقصود، وهي عندهم القرآن والسنّة اللذان عدوهما سياقًا واحدا يوضّح بعضه بعضًا، وقرائن غير لفظيّة وهي كلّ ما يكتنف اللفظ من دلالة الحال والمقام والسياق[(4)].

ولمفهوم القرينة جذور ضاربة في المتن اللغويّ العربيّ، وإن لم يظهر صريحًا إلّا عند المتأخّرين من النحاة ومنهم ابن هشام (**761**هـ) [(5)]، وابن عقيل (ت **769**هـ) [(6)]. ولعلّ أقرب مفهوم تراثيّ لمصطلح

[(1)] الرازي: ‹**مختار الصحاح**›، عُني بترتيبه محمود خاطر، دار الفكر، لبنان، ط**1**، **2001**، (مادّة **ق رن**)، ص**441**

[(2)] الجرجاني (علي بن مُحَمَّد ـ ت **816**هـ): ‹**التعريفات**›، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، **1985**، ص **182**

[(3)] كوليزار كاكل عزيز: ‹**القرينة في اللغة العربيّة**›، دار دجلة، الأردن، ط**1**، **2009**، ص **20**- **21**

[(4)] مُحَمَّد باقر الصدر: ‹**دروس في علم الأصول**›، ج**1**، دار الكتاب اللبنانيّ، لبنان، ط**2**، **1986**، ص**92**

[(5)] في قوله:في « المصادر المسوعة التي كثُر استعمالها ودلّت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكّر نعمة وشدّة: حمدًا وشكرًا لا كفرًا»، ابن هشام الأنصاريّ: ‹**أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**›، ج**2**، شرح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، **2004**، ص**187**

[(6)] في قوله: «يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما باللآخر، كما إذا خفيَ الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول»، ابن عقيل(عبد الله بن عبد الرحمن ـ ت **769**هـ): ‹**شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**›، ج**2**، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- دار مصر للطباعة، مصر، ط**20**، **1980**، ص**82**

القرينة لما جاء به تمّام حسّان هو ما أورده ابن خلدون(**808**هـ) في مقدّمته عند ذكره لاستعانة النحاة بقرائن تدل على المقاصد حين يتعذّر التدليل على المعنى بالعلامة الإعرابيّة [1].

أمّا القرينة عند تمّام حسّان فتظهر تأصيلًا و تطبيقًا، أكثر منها تعريفًا؛ فنلفيه يعتمد التمثيل كلّما تعرّض لمفهوم القرينة، إلّا أنّ الناظر في ما أسماه القرائن يستشفّ أنّ مراده منها ما يتحقّق به التعليق؛ إذ يذهب إلى أنّ القرائن في اللغة العربيّة تنضوي تحت مسمّى التعليق، لذا اصطلح عليها "**قرائن التعليق**" [2].

وقد قسّم تمّام حسّان قرائن التعليق قسمين رئيسين هما: قرائن معنويّة، وأخرى لفظيّة[3]،وتفصيلها على النحو الآتي ذكره:

ب. القرائن المعنويّة:

وبها تنكشف العلاقات السياقيّة بين أجزاء الجملة، لأنّ النصّ المراد تحليله بالاعتماد عليها «يتضمّن وظائف ومعانٍ وعلاقات في النظم والسياق»[4]، وتجري القرائن المعنويّة على خمسة أقسام يضمّ بعضها فروعًا، وهذه القرائن هي على النحو التي بيانه:

1. قرينة الإسناد:

نكاد لا نطرق متنًا لغويًّا من التراث إلّا ونجد مصطلح الإسناد يتكرّر ذكره فيه، ويحيل النحاة به إلى العلاقة بين ركني الإسناد في الجملة «كالفعل والفاعل ونائب الفاعل، والفعل الناقص واسمه، والمبتدأ والخبر، واسم الفعل وفاعله، والمصدر أو المشتق وفاعله أو نائب فاعله»[5]، ويتّضح ممّا جاء به تمّام حسّان عند حديثه عن هذه القرينة أنّه يأخذ بالمعنى الذي أراده النحاة القدامى بهذا المصطلح أي

---

[1] ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمّد ت**808**هـ): **‹مقدّمة ابن خلدون›**، المجلّد الأوّل، حقّق نصوصه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه: عبد الله محمّد الدرويش، دار يعرب، ط**1**، **2004**، سوريا، ص**509**

[2] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹ اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**188**

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**190**

[4] فخر الدين قباوة: **‹التحليل النحويّ: أصوله وأدلّته›**، الشركة العالميّة للنشر لونجمان– دار توبار للطباعة، مصر، ط**1**، **2002**، ص**173**

[5] تمّام حسّان: **‹ اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **190**

بوصفه دالًا على العلاقة الرابطة بين طرفَي الإسناد[1]. وتُعدّ هذه العلاقة عند فهمها قرينةً معنويّةً على أنّ هذا مبتدأ وذلك خبر، وأنّ هذا فاعل وذلك فعل وهكذا بحيث يُتوصّل بإدراك هذه العلاقة إلى المعنى المراد.

2. قرينة التخصيص:

وهي قرينة كبرى تنضوي تحتها جملة من القرائن[2]. ولا يتحقّق التخصيص عند تمّام حسّان إلّا بالمعاني التي تضيفها المنصوبات إلى علاقة الإسناد، وهي معان تفيد تحديد وجه العلاقة الإسناديّة بين ركنَي الإسناد[3]. وتشمل قرينة التخصيص قرائن أخرى هي:

۞ قرينة التعدية:

وهي قرينة «إذا اتّضحت كان في استطاعة السامع والمعرب أن يدركا معنى المفعول به؛ ذلك أنّ التعدية في حقيقتها علاقة قائمة بين معنى الحدث الذي في جملة الإسناد وبين المنصوب المعيّن الذي نسمّيه المفعول به»[4]، وهي قرينة تفطّن النحاة القدامى لقدرتها على تحقيق التخصيص، ومنهم ابن السرّاج في بيانه لمفهوم المفعول به إذ قال:« إنّما قيل له مفعول به، لأنّه لما قال القائل: ضرب، وقتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمرٍو، فهذا إنّما يكون في المتعدّي»[5]، فلولا التعدية لاحتملت علاقة الإسناد وقوع الحدث على أيّ مفعول كان، فالتعدية قيّدت وخصّصت العلاقة الإسناديّة[6].

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹ اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **191**

(2) المصدر نفسه،ص **196**

(3) **يُنظر**: تمام حسان: **‹القرائن النحويّة وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي›**، مجلّة اللسان العربيّ، ج**1**، مجلد **11**، ، المغرب، **1974**، ص**42**

(4) المصدر نفسه، ص **43**

(5) ابن السراج: **‹الأصول في النحو›**، ج**1**، ص**171**

(6) **يُنظر**: مراجع عبد القادر بلقاسم الطلحيّ، **‹الجواز النحويّ ودلالة الإعراب على المعنى›**، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، دط، دت، ص **549**

قرينة الغائيّة:

وهي قرينة كبرى تشتمل على جملة من القرائن الصغرى، وهي:

- **غائيّة السبب**: وتتمثّل في خمسة مباحث في الدرس النحويّ: أوّلها المفعول له، والمفعول لأجله، وثانيها الفعل المضارع بعد "**لام التعليل**"، وثالثها الفعل المضارع بعد "**كي**"، ورابعها الفعل المضارع بعد "**فاء السببيّة**"، وخامسها الفعل المضارع بعد "**حتّى**". فهذه المباحث الغرض منها بيان الغاية من وقوع الحدث، وبيان الغاية من أضرب التخصيص[1].

- **غائيّة الزمان**: وهي تشتمل على المباحث النحويّة الآتي ذكرها: الفعل المضارع بعد "**لن**" والتي تفيد نفي الغاية الزمانيّة، وبعد "**إذن**" إذ يفيد محصول اقترانها بالفعل المضارع بعدها تحديد غاية زمانيّة ناتجة عن اقتران حصول حدث بآخر، والفعل المضارع بعد "**حتّى**" التي تفيد استمرار حدث إلى غاية زمانيّة تنتهي عند وقوع حدث آخر[2].

- **الغاية المكانيّة**: وهي التي يعبّر عنها بمجيء الفعل المضارع بعد "**حتى**" خاصّة، في نحو: "**سِرْ حتى تَدْخُلَ المَدِينَةَ**" ، فهو طلب المسير لغاية الوصول إلى داخل المدينة، وفي ذلك تقييد مكاني يفيد التخصيص[3].

قرينة المعيّة:

هي قرينة معنويّة يُفاد منها معنى المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحاليّة. وتظهر قرينة المعيّة في موضعين هما:المفعول معه، والفعل المضارع المنصوب"**بأن**"مضمرة بعد واو المعيّة [4]؛ فالأوّل في نحو "**ما زلتُ أسير والنيلَ**"[5]،فمعنى المعيّة يُفهم من مصاحبة المتحدّث للنيل في سيره،كأنّه قال"**مع النيل**"[6]،

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: ‹ **القرائن النحويّة وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي**›، ص **43** وما بعدها

(2) **يُنظر**:المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(3) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**44**

(4) **يُنظر**: تمّام حسّان: ‹ **اللغة العربيّة معناها ومبناها**›، ص**196**

(5) سيبويه: ‹**الكتاب**›، ج**1**، ص**298**

(6) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

والثاني في نحو "**لا تأكل السمك وتشرب اللبن**"، أي النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وفي ذلك تخصيص للعلاقة بينهما بأنّها ممّا يُجتنب[1].

۞ قرينة الظرفيّة:

يرى تمّام حسّان أنّ الظروف تأتي لمعنيين: أحدهما الاقتران؛ أي أن يفيد الظرف اقتران حدث بآخر. والظروف التي تؤدّي هذا المعنى يسمّيها الظروف الأصليّة، وهي في جملتها تدلّ على معنى: "**حين وحيث**"[2]، وهذا النوع عنده هو الذي يفيد معنى التخصيص، أمّا تلك التي تدلّ على معنى "**في**" فيسميها الطروف المنقولة، ولا يدرجها ضمن قرينة الظرفيّة لأنّها تفيد معنى النسبة لا معنى التخصيص [3].

۞ قرينة التأكيد والتحديد:

هي القرينة المعنويّة الدالّة على المفعول المطلق. والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادّته لأنّ المصدر هو اسم الحدث ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل[4]. واسما الهيئة والمرّة يدخلان ضمن قرينة التأكيد والتحديد لأنّهما يعربان مفعولًا مطلقًا، ولأنّهما يبيّنان النوع والعدد وبذلك يفيدان معنى التخصيص[5].

۞ قرينة الملابسة:

هي قرينة معنويّة خاصّة "**بالحال**"؛ لأنّه المعني ببيان الهيئة التي يقع عليها الحدث سواء أكان مفردًا أو جملة اسميّة أو فعليّة، وبيان الهيئة يفيد معنى التخصيص[6].

---

(1) ابن هشام الأنصاريّ: **‹أوضح المسالك›**، ج4، ص187

(2) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹القرائن النحويّة وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي›**، ص44

(3) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص197

(4) **يُنظر**: المصدر نفسه، ص 198

(5) **يُنظر**:تمّام حسّان: **‹القرائن النحويّة وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي›**، ص45

(6) **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

قرينة الإخراج:

وهي قرينة معنويّة تدلّ على باب الاستثناء، وذلك لأنّ المستثنى «هو المخرَج تحقيقًا أو تقديرًا، من المذكور أو المتروك "**بإلّا**" أو ما في معناها، بشرط حصول الفائدة» [1]، والإخراج يفيد تحديد المخرَج وتخصيصه بحكم لم يثبت للمخرَج منه، ومن هنا ساغ إدراج هذه القرينة ضمن قرائن التخصيص[2].

قرينة التفسير:

وهي قرينة تدلّ على باب التميّيز أو التفسير[3]، والذي من شأنه رفع الإبهام عن اسم أو نسبة[4]، فإذا حصل رفع الإبهام، وتخصيص العموم بالتميّيز، في هذه الحالة، أفاد معنى التخصيص[5].

3. قرينة المخالفة:

المخالفة أو خلاف مصطلح كوفيّ، فقد اتّخذ الكوفيّون منه قيمة معنويّة عوّلوا عليها في الكشف عن عامل النصب في كثير من المسائل التي خالفوا فيها البصريّين[6]، ومن المسائل التي أعمل فيها تمّام حسّان مفهوم المخالفة النصب على الاختصاص في نحو "نحن العربَ نكرمُ الضيفَ"، "**فالعرب**" في عرف النحاة، ووفق القول بالعامل منصوبة بفعل محذوف تقديره "**أخصّ**" أو "**أعني**"، إلّا أنّ تمّام حسّان جعلها منصوبة استنادًا إلى قرينة المخالفة ، وهي قرينة معنويّة ليس لها تمثيل لفظيّ يُقصد منها أنّ جزءًا من أجزاء التركيب يخالف أحكام الإسناد الجاري، وبذلك يزول ما ذهب إليه النحاة من تقدير[7].

---

(1) ابن مالك (مُحَمَّد بن عبد الله ت672هـ): ‹ **شرح التسهيل**›، ج2، تحقيق:عبد الرحمن السيّد ومُحَمَّد بدويّ المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1990، ص188

(2) **يُنظر**: تمّام حسّان: ‹**اللغة العربيّة معناها ومبناها**›، ص199، وما بعدها

(3) الواسطيّ (القاسم مُحَمَّد بن مباشر الضرير ت454هـ): ‹**شرح اللمع في النحو**›، تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، ورمضان عبد التوّاب، مكتبة الخناجيّ، مصر، ط1، 2000، ص76

(4) ابن هشام الأنصاريّ : ‹**أوضح المسالك**›، ج2، ص360

(5) **يُنظر**: تمّام حسّان: ‹**اللغة العربيّة معناها ومبناها**›، ص199، وما بعدها

(6) شوقي ضيف: ‹**المدارس النحويّة**›، دار المعارف، مصر، ط7، دت، ص 165

(7) **يُنظر**: تمّام حسّان: ‹**اللغة العربيّة معناها ومبناها**›، ص 200

4. قرينة النسبة:

هي قرينة معنويّة تجعل علاقة الإسناد نسبيّة. والنسبة غير التخصيص؛ لأنّ التخصيص تقييّد في حين إنّ النسبة إلحاق[1]. وسمّى تمّام حسّان حروف الجرّ حروف النسبة؛ لأنّها تنسب الكلمات بعضها إلى بعض، فهي لا تستقلّ بمفهوم ولا بوظيفة حين ترد منفردة. إنّما تأخذ معناها عند دخولها في علاقة نسبة مع الألفاظ الأخرى في الجملة. كما يدخل في قرينة النسبة، نسبة الإضافة وهي النسبة القائمة بين المضاف والمضاف إليه [2].

5. قرينة التبعيّة:

هي قرينة معنويّة عامّة تضمّ فروعًا: هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال. وتتضافر مع هذه الفروع الدالّة على التبعيّة قرائن لفظيّة كالرتبة، فرتبة التابع هي التأخّر دومًا عن المتبوع، ولا بدّ من المطابقة بين التابع والمتبوع ولاسيّما في الإعراب. وهي وإن كانت مبنيّة على علائق لفظيّة غير أن هناك علاقة معنويّة تفهم من السياق، تؤدّي إلى معرفة وجه الارتباط بين التابع ومتبوعه[3].

ت.القرائن اللفظيّة:

القرينة اللفظيّة هي:«عنصر من عناصر الكلام يُستدلّ به على الوظائف النحويّة، فيمكن الاسترشاد بها في تحديد الفاعل والمفعول مثلًا»[4]. وهي أقرب منالًا وأسهل إدراكًا من القرائن المعنويّة، لأنّ العقل يهتدي إليها أولًا، ومنها يهتدي إلى إدراك القرائن المعنويّة، ومن ثمّ فإنّ تضافرها يؤدّي إلى فهم المعنى العامّ. والقرائن اللفظيّة عند تمّام حسّان ثمانية هي:

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **201**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**203**

[3] **يُنظر**: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[4] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ص **10**

1. العلامة الإعرابيّة:

هي أوفر القرائن حظًّا عند النحاة؛ فقد جعلوا للإعراب نظريّةً كاملةً سمّوها نظريّة العامل، وتكلّموا فيه عن الحركات ودلالتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلّموا عن الإعراب الظاهر، والإعراب المقدّر، والمحلّ الإعرابيّ، ثم اختلفوا في هذا الإعراب، هل كان في كلام العرب أم لم يكن. وكان لقطرب، ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربيّة قد اعتمدت حقيقةً على هذه العلامات في تعيّين المعاني النحويّة. أمّا تمّام حسّان فجاء برأي أكثر وضوحًا حين جعل العلامة الإعرابيّة قرينة لفظيّة من جملة قرائن أخرى لفظيّة، يحصل بتضافرها مع القرائن المعنويّة التميّيز بين المعاني المختلفة[1].

2. الرتبة:

وهي وصفٌ لمواقع الكلمات في التراكيب. والرتبة نوعان: رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة. والرتبة المحفوظة مجالها النحو؛ لأنّ أيّ اختلاف يعتورها يجعل التركيب مختلًّا غير مقبول. في حين إنّ الرتبة غير المحفوظة مجالها البلاغة؛ إذ اهتمّ بها علم المعاني الذي بيّن أغراض التقديم والتأخير ضمن دراسته للأسلوب لا للتركيب كما قدّم عبد القاهر الجرجانيّ في "**النظم**". ومن أمثلة الرتبة المحفوظة تقدّم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، والفعل على الفاعل، والمضاف على المضاف إليه وغيرها. ومن أمثلة الرتبة غير المحفوظة تقدّم المبتدأ على الخبر والفاعل على المفعول. وكذلك في الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا لم يُأمن اللبس، نحو: "**ضرب موسى عيسى**"، إذ يتعيّن في "**موسى**" أن يكون فاعلًا درأً لأيّ لبس[2].

3. الصيغة:

الصيغة الصرفيّة يُعبّر بها عن المبنى الصرفيّ للأسماء والأفعال والصفات، وأمثلة هذه القرينة في بيان المعنى النحويّ كثيرة، كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل ونحو ذلك، يطلب فيها أن تكون أسماءً

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**205**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **207**

لا أفعالًا، نحو: "**زيدٌ قائمٌ**"، إذ إنّ "**قائمٌ**" يفيد بكلمة "**زيد**" الإفراد والتذكير، وكذلك في "**السماء زرقاء**"، فإنّ المبنى الصرفيّ لكلمة "**السماء**" يفترض في مثل هذا السياق صفة من جنسها وعددها[1].

4. المطابقة:

وممّا يساعد على بيان معنى الكلام إلى جانب الإعراب المطابقة بين أجزاء الكلام. والمطابقة قرينة لفظيّة توثّق الصّلة بين أجزاء التركيب، وتعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين. وإذا ما اختلّ شيء من المطابقة أصبحت الكلمات الواردة في التركيب مفكّكة العُرى ممّا يؤثّر سلبًا في المعنى. وتكون المطابقة في خمسة أمور: العلامة الإعرابيّة، والشخص (التكلّم، أو الخطاب، أو الغيبة)، والعدد (الإفراد، أو التثنية، أو الجمع)، والنوع (التذكير أو التانيث)، والتعيّين (التعريف أو التنكير). ولما لهذه القرينة من اهميّة بالغة، فإنّ إهمالها يخلّ ببناء الجملة، ويفكّ أجزاءها، فتستغلق حينئذ معانيها[2].

5. الربط:

هو قرينة لفظيّة تدلّ على اتّصال أحد المترابطين بالآخر. وللربط دور في إبراز المطابقة بين أجزاء الكلام، وتوضيح معنى الإسناد. ويتمّ الربط بين الموصول وصلته، والمبتدأ وخبره، والحال وصاحبه، والمنعوت ونعته، والقسم وجوابه ونحو ذلك. ويكون الربط بالضمير مستترًا وبارزًا، فالمستتر نحو: "**زيد قام**"، والبارز نحو: "**زيد قام أبوه**"[3].

6. التضامّ:

هو أن يستلزم أحد العنصرين عنصرًا آخرًا، فيكون التضامّ على هيئة التلازم، وعكسه أن يتنافى العنصران فلا يلتقيان، ويكون حينئذ على هيئة التنافي. ومن أمثلة التلازم: الموصول وصلته، وحرف الجرّ ومجروره، وواو الحال وجملة الحال [4]. أمّا التنافي، فإنّه يعدّ قرينة سلبيّة يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافين عند وجود الآخر، فإذا وجدنا التنوين استبعدنا الإضافة، وإذا وجدنا كلا وكلتا اسبعدنا فيما

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **210**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**211**

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **213**

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **216**

أضيف إليهما أن يكون مفردًا أو جمعًا أو نكرة... بل هو مثنّى نحو قوله تعالى ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1]. والتضامّ والتلازم ممّا يسوّغ اللجوء إلى التقدير: «ولا شكّ أنّ التضامّ مبرّر قبول التقدير سواء عند الاستتار، أو عند الحذف؛ فالاستتار والحذف إنّما يكونان للعناصر التي تتطلّبها عناصر أخرى فيكون هذا التطلّب أساسًا لقبول المستتر أو المحذوف»[2].

7. الأداة:

وهي مبنى صرفيّ يؤدّي وظائف خاصّة في التركيب النحويّ، نحو معاني النفي والتأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتحضيض، والتمنّي، والترجّي، والنداء، والشرط الامتناعيّ، والشرط الإمكانيّ، والقسم والندبة، والاستغاثة والتعجّب، بالإضافة إلى ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة كالذي نجده في حروف الجرّ والعطف والاستثناء والمعيّة، و واو الحال. وتشترك الأدوات في أنّها تدلّ على معان وظيفيّة لا معجميّة. وتشترك الأدوات جميعًا في أنّها لا تدلّ على معانٍ معجميّة، إنّما تدلّ على معنى وظيفيّ هو التعليق[3].

8. النغمة:

يساعد التنغيم على توجيه المعنى؛ فالجمل العربيّة تقع في صيغ وموازين تنغيميّة هي هياكل من الأنساق النغميّة ذات أشكال محدّدة. فالهيكل التنغيميّ الذي تأتي به الجملة الاستفهاميّة وجملة العرض غير الهيكل التنغيميّ لجملة الإثبات، وهي تختلف من حيث التنغيم عن الجملة المؤكّدة. فلكلّ جملة من هذه صيغة تنغيميّة خاصّة بعضها صاعد من مستوى أسفل، وبعضها هابط من مستوى أعلى. فيلاحظ أنّ الإثبات والنفي والشرط والدعاء ينتهي بنغمة هابطة على آخر مقطع وقع عليه النبر، أمّا الاستفهام بالأداتين (الهمزة وهل) فإنّه ينتهي بنغمة صاعدة على النقيض من الاستفهام بالظروف ونحوها. لذلك

---

[1] سورة الكهف، الآية **33**

[2] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**224**

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

فالصيغة التنغيميّة منحنى نغميّ خاصّ بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحويّ، كما تعين الصيغة الصرفيّة على بيان المعنى الصرفيّ[1].

وبناءً على ماسبق، توصّل تمّام حسّان إلى أنّ المعنى النحويّ، ومعنى الكلام ما هو إلّا محصّلة لتضافر القرائن المعنويّة واللفظيّة، التي قد يُغني بعضها عن بعض إذا أُمن اللبس. وبذلك يقلّل تمّام حسّان من دور حركة الإعراب التي يستوجبها العامل، ويذهب إلى أنّ تضافر القرائن في التدليل على المعنى اللغويّ يغني عن حركة الإعراب. ويرى أنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها دون ما أطلق عليه تضافر القرائن.

[1] يُنظر: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **226**

المطلب الثالث: تضافر القرائن والترخّص فيها

يذهب تمّام حسّان إلى أنّ القرائن تغني عن القول بالعامل، وبذلك تنزع عن العلامة الإعرابيّة سلطتها في التدليل على المعاني. فالقرائن عنده تتقاسم بالقسطاس مهمّة التدليل على المعاني المختلفة؛ إذ يتضافر عدد من القرائن لبيان المعنى المراد، كما أنّه يمكن الترخّص في قرينة من القرائن إن اتّضح المعنى دونها. ولذلك سنبسط القول في مبدأين أساسين لنظريّة القرائن؛ هما التضافر والترخّص.

أ. تضافر القرائن:

من معاني مادّة (**ض ف ر**) في اللغة التجمّع والتآزر[1]، والتضافر في النحو «اجتماع عدد من القرائن لكشف المعنى النحويّ لكلمة ما في تركيب ما»[2]. ويعود الفضل لاعتماد تضافر القرائن منهجًا في التحليل إلى تمّام حسّان في كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**". وفكرة تضافر القرائن تقوم عنده على مبدأ أنّه لا يمكن لقرينة واحدة مهما كان شأنها أن تدلّ بمفردها على معنىً يعينه؛ لأنّ القول بذلك يعني القول بوجود قرائن بعدد المعاني النحويّة، وهو أمر يتنافى مع مبدأ تعدّد المعاني الوظيفيّة للمبنى الواحد[3].

ووظيفة القرينة في الكلام أن تعين على أمن اللبس[4]، الذي يُعدّ أساس الاتصال اللغويّ. وقد قسّم تمّام حسّان،كما أسلفنا، قرائن التعليق إلى قسمين : لفظيّة ومعنويّة، والمعنويّة تضمّ خمس قرائن هي: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعيّة، والمخالفة، وتنقسم كلّ منها إلى فروع. أمّا اللفظيّة فتشمل قرائن ثمانٍ هي: العلامة الإعرابيّة، والرتبة، والصيغة، والمطابقة والربط، والتضامّ، والأداة والتنغيم[5]. وتضافر القرائن

---

(1) **يُنظر**: ابن منظور: **‹لسان العرب›**، ج**9**، مادّة (**ض ف ر**)، ص**51**

(2) مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي: **‹وصف اللغة العربيّة دلاليًّا في ضوء مفهوم الدلالة المركزيّة: دراسة حول المعنى وظلال المعنى›**، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، دط، دت، ص **317**

(3) يُنظر: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **193-194**

(4) عبد الجبار توامّة: **‹القرائن المعنويّة في النحو العربيّ›**، الجامعة الأردنيّة، الأردن، دط، **1993**، ص **20**

(5) تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **91**

يعين على الانتقال من المبنى إلى المعنى؛ وذلك ليس بالأمر الهيّن لأنّ المبنى الواحد يحتمل أكثر من معنًى، ولذلك تتضافر القرائن لتحديد المعنى المراد[1]؛ لأنّ المعنى لا يتّضح إلّا بعصبة من القرائن المتضافرة [2].

ويسهب تمّام حسّان في توضيح التضافر قائلًا: «فالقرائن كلّها مسؤولة عن أمن اللبس، وعن وضوح المعنى، ولا تُستعمل واحدة بمفردها للدلالة على معنًى ما، وإنّما تجتمع القرائن متضافرة لتدلّ على المعنى النحويّ وتتّجه، لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات، بل كما يأتي المركّب الكيمياويّ من عناصر مختلفة، أي إنّه إذا صحّ أن تُسمّى القرائن مفردات عند إرادة التحليل، فإنّ الاستعمال اللغويّ لا يعرف من أمر ذلك شيئًا، ولا يعرف إلّا قرينة كبرى واحدة يسمّيها "**وضوح المعنى**"، ويسمّيها اللغويّون "**أمن اللبس**"، وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعيّة مقام ناتج التفاعل الكيمياويّ من العناصر التي تنتج عنها إذ لا يشبه واحدًا بمفرده»[3]، ومفاد القول أنّه متى أُمن اللبس واتّضح المعنى فذلك مدار الأمر ومِلاكه، وما القرائن إلّا مُعين على تحقيق هذه الغاية التي يسمّيها "**القرينة الكبرى**".

ومزيّة تضافر القرائن أنّه يمكن الترخّص من إحداها[4]، وهكذا يتبيّن أنّ المعنى النحويّ ما هو إلّا محصّلة لتضافر القرائن المعنويّة واللفظيّة، وليس المقصود من تضافر القرائن أنّ جميع ما ذُكر منها يجب أن يُسهم في توضيح المعنى النحويّ، إذ إنّ بعضها قد يُغنى عن بعض عند أمن اللبس[5]. وهذا ما سنزيده تفصيلًا في ما يلي ذكره.

---

[1] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **91**

[2] تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ج**1**، ص **10**

[3] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **232**

[4] المصدر نفسه، ص **173- 174**

[5] محمّد محمّد يونس علي: **‹وصف اللغة العربيّة دلاليًا›**، ص **237**

ب. الترخّص في القرينة عند أمن اللبس

من المعاني المعجميّة مادّة (**رخ ص**) الإذن والتخفّف، والمقصود بالترخص في القرينة هو إهدارها عند أمن اللبس، اتّكالا على أنّ المعنى مفهومٌ وإن أُهدرت[1]، أي يُتخفّف منها لأنّ غاية الفهم تحقّقت دونها. وانطلاقًا من هذا الفهم يُعرّف تمّام حسّان الرخصة على أنّها:«تركيب الكلام على غير ما تقضي القاعدة اتّكالًا على أمن اللبس»[2].

وإهدار القرينة راجع إلى مبدأ تضافر القرائن في أداء المعنى؛«لأنّ تعدّد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدًا من هذه القرائن زائدةً على مطالب وضوح المعنى؛ لأنّ غيرها يمكن أن يُغني عنها فيكون الترخّص بتجاهل التمسّك بهذه القرينة» [3]، أي إنّه إذا تحقّق الوصول إلى المعنى دون لبس وإن لم تتوفّر إحدى القرائن اللفظيّة الدالّة على المعنى فإنّ اللغة توفّر قدرًا من الحريّة تسمح به لمستخدميها أن يترخّصوا بهذه القرينة اللفظيّة الإضافيّة؛ لأنّ أمن اللبس متحقّق بوجودها وبعدمه[4].

وعناية تمّام حسّان بالترخّص في القرينة مردّها إلى أنّ ذلك يُذهب تمامًا بالإعرابَين التقديريّ والمحلّي، وينفي، في تقديره، عن النحو الخلافات حول المسائل، كما يزيل فكرة الشذوذ والندرة والقلّة، إلّا أنّه أدرك أنّ للقول بالترخّص محاذيره لأنّه قد يؤدّي إلى الاسترسال في الخطأ، لذلك استدرك بأنّ مسائل الترخّص ينبغي أن تُقصر على الفصحاء دون غيرهم، لأنّ المعاصرين إذا طبّقوها وقعوا في الخطأ «فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث، وليس دعوةً للمعاصرين إلى التوسّع في الاستعمال»[5]. فمجال الإفادة من هذا المبدأ محصور في «تفسير ما نسبه الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه، فلا تُبرّر بها أخطاء المحدثين» [6].

---

[1] تمام حسّان: **‹مقالات في اللغة والأدب›**، ج**1**، عالم الكتب، مصر، ط**1**، **2006**، ص **263**

[2] تمام حسّان: **‹ البيان في روائع القرآن›**،ج**1**، ص **12**

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[4] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **233**

[5] تمّام حسّان: **‹مقالات في اللغة والأدب›**، ج**1**، ص **262**

[6] تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ج**1**، ص **12-13**

وفيما يأتي طائفة من نماذج الرخص النحويّة في بعض القرائن اللفظيّة:

- **الترخّص في قرينة العلامة الإعرابيّة:**

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[1]؛إذ جاء اسم إنّ "**هذان**"مرفوعًا وحقّه النصب، وبدل تلك التخريجات التي أوردها النحاة في تفسير ذلك. والتي بلغت سبعة توجيهات نحويّة متباينة[2]، فإنّ تمّام حسّان يرى أنّ التركيب يبقى محافظًا على صيغته؛ أي جملة مكوّنة من الناسخ إنّ واسمه وخبره، إلّا أنّه تمّ الترخّص في العلامة الإعرابيّة لوجود قرائن أخرى جعلت المعنى مفهومًا واللبس مأمونًا. وأهمّها: أوّلًا قرينة البنية؛ إذ ورد اسم إنّ اسمَ إشارة وهو من المعارف، أي إنّه كان مبتدأ قبل دخول إنّ عليه وبذلك يصير اسمها بعد دخولها عليه، وجاءت كلمة "**ساحران**" نكرة مشتقّة ممّا يمكّنها أن تكون خبرًا. ثاني القرائن هنا أنّ كلمة "**ساحران**" اتّصلت باللام. وشأن الاسم المقترن باللام في مثل هذا التركيب أن يكون اسم إنّ وهي قرينة تضامّ، ومن ذلك كلّه يتّضح أنّ إهدار العلامة الإعرابيّة له ما يسوّغه نحويًّا[3]؛ فقرائن البنية والتضامّ والرتبة بيّنت أنّ لفظ "**هذان**" لا يمكن أن يكون إلّا اسمًا "**لإنّ**" فتحقّق الترخّص في العلامة الإعرابيّة[4].

وفهم الترخّص على وجهه في هذا المقام يلغي تخريجات النحاة، التي كان أغناهم عنها لو نظروا في ما وراء القواعد المعياريّة التي وضعوها، والتي تفترض أنّ عمل الناسخ "**إنّ**" هو نصب الاسم ورفع الخبر، وأنّ علامة النصب للاسم المثنّى هي الياء، وغير ذلك من القواعد التي فرضوها على النصّ القرآنيّ الذي له من الخصوصيّة ما لا يحتمل النظر إليه نظريّة معياريّة صِرفة.

---

[1] سورة طه، الآية **63**

[2] **يُنظر**: ابن هشام الأنصاريّ : **‹شذور الذهب›**، مطبعة مصطفى البابليّ الحلبيّ،مصر، **1938**، ص**75-79**

[3] تمّام حسّان: **‹القرائن النحويّة وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي›**، ص**54**

[4] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **234**

- **الترخّص في قرينة الرتبة:**

وسبق وأن ذكرنا أنّ الرتبة نوعان؛ محفوظة وغير محفوظة. والمحفوظة لا تتخلّف لارتباط المعنى بها فالمعنى متوقّف عليها فصحّ بذلك جعلها من القرائن. أمّا الرتبة غير المحفوظة فيمكن التصرّف فيها بالتقديم والتأخير[1]، وأورد لبيان ذلك مثالًا قول الشاعر:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

فقد تقدّم المعطوف "**رحمة الله**" على المعطوف عليه "**السلام**"، في حين إنّ تقدّم المعطوف عليه من الرتب المحفوظة، ويذهب تمّام حسّان إلى أنّ ما أجاز تغيّر الرتبة قرائن هي: أنّ لفظ التحيّة "**عليك السلام ورحمة الله**" من الشهرة بمكان، فيمكن عدّه من التراكيب المسكوكة التي تجري مجرى المثل، وذلك يجعل الربط بين أجزائه سهلًا، وإن لم يكن مرتّبًا على نحوه المعهود، كما أنّ توسّط المعطوف "**رحمة الله**" بين الخبر المقدّم "**عليك**" والمبتدأ المؤخّر "**السّلام**" ما جعله في حيّز الجملة[2].

- **الترخّص في قرينة الربط:**

يتحقّق الربط بالإحالة أو المطابقة كما تقدّم، والمقصود بالإحالة أن يشتمل اللاحق على ما يشير إلى السابق وذلك بإعادة ذكره أو إعادة معناه أو الإضمار له أو بالإشارة إليه أو وصفه بموصول أو صفة أو إلحاقه بالألف واللام نيابةً عن ذلك. والمقصود بالمطابقة الشرِكة في العلاقات الدالّة على الشخص (المتكلّم، والمخاطب، والغيبة)، أو العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، أو النوع (التذكير والتأنيث)، أو التعيّين (التعريف والتنكير)، أو الإعراب، وقد يكون الربط بالأداة[3].

---

[1] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **260**

[2] تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ج**1**، ص **236**

[3] المصدر نفسه، ص **235**

ويكاد الترخّص في الإحالة يقتصر على الضمير لأنّه أكثر وسائل الإحالة دورانًا، ومن شأن الضمير أن يعود[1]:

- على مرجع سبق ذكره؛
- على أقرب ما يصلح أن يكون مرجعًا؛
- أن يكون مطابقًا لهذا المرجع لفظًا وقصدًا.

وقد يُترخّص في ذلك كلّه، فمن الترخّص في الشرط الأول، قوله تعالى ﴿**وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ**﴾[2] ؛ فالضمير في عليها للأرض ولم يسبق ذكرها وأُمن اللبس بلفظ "**دابّة**" لأنّها لا تكون إلّا على الأرض فاللبس مأمون[3].

ومن الترخّص في الشرط الثاني قوله تعالى ﴿**لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾[4]، فالواو في "**قالوا**" تصلح للأخوة وللسائلين، ولكن القرينة تجعلها للإخوة وتحول بينها وبين أن تكون للسائلين، وهذه القرينة قول الإخوة "**أحبّ إلى أبينا**"[5].

ومن أمثلة الترخّص في الشرط الثالث، قوله تعالى ﴿**لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا**﴾[6]، إذ لم يقل تعزّروهما وتوقّروهما لذكر التسبيح بعد ذلك، وهو ممّا لا يصحّ إلى في حقّ الله تعالى[7].

---

(1) تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ج1، ص **235**

(2) سورة النحل، الآية **61**

(3) تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ج1، ص**236**

(4) سورة يوسف، الآية **7-8**

(5) تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ج1، ص **240**

(6) سورة الفتح، الآية **9**

(7) تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ج1، ص **240**

- **الترخّص في قرينة المطابقة:**

ومن الترخّص في العدد والنوع قوله تعالى ﴿**قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾[1] ، وفي غير القرآن الكريم ينبغي أن يُقال "طَائِعَتَيْنِ"لتتمّ المطابقة في العدد والنوع، «فالرخصة هنا في موضعَين: العدد والنوع والموضِعان يتّضحان عند وضع "قالتا" بإزاء "طائعِين" أي موضع التثنية بإزاء الجمع والتأنيث بإزاء التذكير»[2].

- **الترخّص في قرينة التضامّ:**

ذكرنا فيما تقدّم أنّ التضام إمّا أن يكون إيجابًا بأن تستدعي كلمةٌ كلمةً أخرى أو سلبًا بأن تتنافى الكلمة مع مثيلتها. ومن أمثلة هدر قرينة التضامّ حذف الصّلة في نحو قول الشاعر:

نَحْنُ الألى فاجْمَعْ جُموعَـكَ ثـمّ وَجّـهـْهُم إلَـيْنـا

وقد أُمن اللبس في هذا المقام بقرينة السياق المتمثّلة في الفعلين "**اجمعْ**" و"**وجِّه**" ثم الضمير "**نا**" في "**إلينا**"، وكلّ ذلك يدلّ على أنّ المعنى على تقدير "**نحن الألى نتحدّاك**" أو "**يتحدّونك**"[3].

وإذا كانت الرخصة من حيث المبدأ عدولًا مشروطًا عن أصلٍ أو قاعدةٍ، فإنّ العدول غير ذلك، والفرق بين الرخصة والعدول أنّ الرخصة يُعتذَر لها ولا يُعتذر عن العدول، لأنّ العرب درجت على ما يُسمّى بالأساليب العدوليّة وأعطتها من الاعتداد ما رقى بها إلى مستوى التراكيب الفصيحة المعتمِدة على قاعدةٍ تحكمها، ولذلك يقبلها النحاة ويجعلونها من التراكيب القياسيّة، في حين يضطرّون إلى تبرير الترخّص[4].

---

[1] سورة فصلت، الآية **11**

[2] تمّام حسّان: **‹البيان في روائع القرآن›**، ج**1**، ص **241-242**

[3] المصدر نفسه، ص **251**

[4] **يُنظر** : المصدر نفسه، ص**13** و **443**

ويتّضح من ذلك أنّ القول بتضافر القرائن والترخّص في بعضها عند أمن اللبس يحلّ كثيرًا من المسائل التي اختلف فيها النحاة اختلافًا ظاهرًا، ويغني عن كثير من توجيهاتهم ظاهرة التكلّف، وكان مردّ ذلك كلّه ما أسندوه للعلامة الإعرابيّة من خصائص جعلت غيابها يُدخلهم في متاهات التأويل والتقدير، في حين إنّ القول بوجود قرائن أخرى من شأنها الإسهام في بيان المعنى يغني عن ذلك كلّه. ويظهر أنّ ما حُمل على النحاة في اعتمادهم على العلامة الإعرابيّة ينسحب جملة على القول بالعامل، ومن ذلك جاءت فكرة تمّام حسّان من أنّ نظريّة القرائن هي البديل لنظريّة العامل لأنّها تتلافى كثيرًا من نقائصها.

الفصل الثاني:

جهود تمّام حسّان في ميزان النقد اللسانيّ

المبحث الأول: نقد مقاربة اللسانيّة للتراث النحويّ

- المطلب الأول: الانتقائيّة في إعمال المناهج اللسانيّة الحديثة
- المطلب الثاني: التجريبيّة في مقاربة التراث النحويّ العربيّ
- المطلب الثالث:" الأصول" معلمًا للتحوّل في آراء تمّام حسّان

المطلب الأوّل: الانتقائيّة في إعمال المناهج اللسانيّة الحديثة

تُعدّ نظريّة دي سوسير الأصل المؤسّس للمنهج الوصفيّ، والتي انبثق عنها نظريات أخرى، ارتبطت بالنظريّة الأولى في بعض مناحيها واستقلّت بخصوصيات محدّدة أهّلتها لحمل اسم المدرسة أو النظريّة منها مدرسة جنيف، ومدرسة براغ، والمدرسة الاجتماعيّة، ومدرسة الغلوسيماتيك، والمدرسة الوظيفيّة وغيرها.

وينصّ تمّام حسّان على أنّه استخدم المنهج الوصفيّ في مقاربة التراث النحويّ العربيّ، في حين إنّ النظرة المتأنيّة في آرائه تظهر أنّه جمع شتات الوصفيّة تحت مسمّى واحد؛ إذ نلفيه يعمّم عند الحديث عن النظريّة اللسانيّة التي اعتمدها في مقاربة اللغة العربيّة ويصفها بأنّها «نظريّة جاءت نتيجة تجارب قرون في الغرب، فهيكلها غربيّ وتطبيقها في اللغة العربيّة هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب»[1]؛ أي أوّل كتبه الموسوم "**مناهج البحث في اللغة**"، وهو بذلك يعتبر المنهج الوصفيّ مجموع تصوّرات متجانسة يضبطها مصطلح الوصفيّة[2]، وفي ذلك يقول في مقدّمة كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**": «أوّل عهدي بفكرة هذا البحث عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللغة فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدّم إلى القارئ العربيّ ما اصطنعه الغربيّون من منهج وصفيّ وليعرض هذا المنهج عرضًا مفصّلًا»[3]، ثم يبيّن أنّ مقاربته للتراث كانت على هدْيٍ من المنهج الوصفيّ في قوله«والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقيَ ضوءًا كاشفًا على التراث اللغويّ العربيّ كلّه منبعثًا من المنهج الوصفيّ في دراسة اللغة» [4]، وذلك ممّا يوحي بأنّ المنهج الوصفيّ وحدة متجانسة في حين إنّ تعدّد أعلامه واختلاف المجتمعات التي ازدهر فيها يشهد بخلاف ذلك[5].

---

[1] تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص **17**

[2] **يُنظر**: عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص**42**

[3] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**7**

[4] المصدر نفسه، ص**10**

[5] عز الذين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **42**

وشدّ ما حُمل على تمّام حسّان اختياره للمدوّنة التي اعتمدها في إعمال المنهج الوصفيّ إذ لم يتقيّد بأحد أهمّ المبادئ التي جاءت بها الوصفيّة؛ إذ اعتمد مدوّنة (corpus) تنتمي إلى أزمنة ومستويات لغويّة متعدّدة، وفي ذلك يقول الفاسي الفهريّ: «حتى الوصفيّون الذين انتقدوا النحاة القدامى أشدّ ما يكون الانتقاد، وعابوا عليهم إفسادهم للنحو، حتى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدامى من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد موادّ جديدة، انطلاقًا من نصوص شفويّة مكتوبة كالروايات والمحاضرات والأشعار»[1]. غير أنّ التأمّل في مؤلّفاته بدأً من كتابه "**مناهج البحث في اللغة**"، يُظهر أنّ المنحى الوظيفيّ كان فاعلًا في ما أورده تمّام حسّان من أفكار؛ إذ«ركّز على العلاقات الوظيفيّة التي تقوم بين الأصوات وإن كان يسمّي النظريّة التي اعتمدها بالنظريّة الوصفيّة»[2]، ويظهر هذا المنحى الوظيفيّ في حديثه عن وظيفة الفونيم في الكلمة ووظيفتها بوصفها مورفيمًا في التركيب، وفي تأكيده على صرف الإعراب إلى المعنى الوظيفيّ الذي به تتحدّد وظيفة الكلمة في السياق ومن ثمّ يتحدّد موقعها الإعرابيّ[3].

إلّا أنّ تمّام حسّان لم يحل إلى الوظيفيّة بل وقع في مفارقة بين الوصفيّة والوظيفيّة حين قال:«أن نسمّي هذا المنهج شكليًّا أو وظيفيًّا، ووجهة النظر الوظيفيّة لم تُختر اعتباطًا إنّما جاءت من أنّ اللغة تُستخدم وسيلة، من وسائل الاجتماع وأداة ذات غرض محدّد» [4]. وأوقع هذا القول الباحثين في حيرة من أمرهم إزاء الانتماء اللسانيّ لتمّام حسّان، ويرجع ذلك لسببين أوّلها أنّه كان ضنينًا بمصادره، إذ لا يكاد يصرّح بشيء منها ويتجلّى ذلك أكثر ما يتجلّى في مصنّفاته التي تكاد تخلو من الإحالات، وثانيهما أنّه يستخدم مصطلحات لسانيّة مستقرّة دلاليًّا من نحو "**السياق**" و"**العلاقات الاستبداليّة**" دون أن يحيل إلى مفاهيمها في مظانّها الأصليّة، وذلك ممّا قد يجعل فهمنا لها قاصرًا نظرًا لما يقضيه اجتثاث مفهوم من أصوله، وتطبيقه على لغة لها خصوصياتها، من مثاقفات تحليل إلى المعنى الأصل في علاقته بالمعنى الهدف.

---

[1] الفاسي الفهريّ: **‹اللسانيّات واللغة العربيّة›**،ج**1**، دار طوبقال، المغرب، دط، **1985**، ص**52**

[2] فاطمة الهاشميّ بكوش: **‹نشأة الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث›**، ص**44**

[3] تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص**163**

[4] المصدر نفسه، ص**37**

ويؤكد الباحث صلاح الدين الشريف أن تمام حسان ينتمي في دراسة اللغة إلى منحى اجتماعي، ربما ترجع أصوله إلى المدرسة البريطانية أو إلى فيرث نفسه، ولم يقطع بذلك لانعدام وجود اسمي مالينوفسكي أو فيرث في الكتاب، غير أنّ الباحث عز الدين مجدوب جزم بانتماء تمام حسان إلى مدرسة فيرث، بالرجوع إلى كتابه الأول "**مناهج البحث في اللغة**" حيث يرد اسما مالينوفسكي وفيرث وتحديدًا في الفصل الذي خصّصه لمبحث الدلالة، إلّا أنّه يشير إلى الإشكالات المنهجيّة التي تظهر في بنية النظريّة نفسها وصعوبة تمثُّل مقولاتها على روّادها أنفسهم، وأنّ نسبة تمّام حسّان إلى هذه المدرسة بحاجة إلى مزيد بحث وتمحيص[1].

والجزم بانتماء تمام حسان إلى مدرسة فيرث دون الالتفات إلى الإشكالات المنهجيّة والتطبيقيّة التي تعتور الرؤى التي جاءت بها لم يسلم من النقد، إذ يرى الباحث أحمد العلوي أنه ليس من المعقول في شيء أن نقوم بكتابةٍ لغويةٍ تحت مراقبة سلطة لغوية أخرى كما فعل تمام حسان في كتابيه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**" و"**الأصول**"؛ إذ كتبهما تحت مراقبة اللغويات الانجليزيّة[2].

انجرّ عن هذا الاضطراب في تمثّل المناهج اللسانيّة عند تمّام حسّان، فضلًا عن إشكالات منهجيّة ومعرفيّة عدّة ظهرت في مقاربات الوصفيّين للتراث، أنْ حُمل على هذه المحاولات الوصفيّة أنّها «لا تحدّد بكفيّة واضحة الإطار الذي تندرج فيه، ولعلّ أبرز مثال على ما نقوله عمل تمام حسان "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**" الذي يمكن اعتباره من عدّة أوجه عملًا لسانيًّا رائدًا، إلّا أنّ هذا اللسانيّ لا يذكر المصادر والأسس النظريّة والمنهجيّة الثاويّة وراء مقاربته اللغة العربيّة»[3].

وهذه مقدّمات لها خطورتها لأنّها تحيل إلى وسائل إجرائيّة مستجلبة أُعملت في التراث النحويّ العربيّ، لم يمتلك العاملون بها زمامها الإجرائيّ؛ إذ ينكشف عند التأمّل في مقاربة اللسانيّين العرب للتراث وفق مناهج غربيّة «فهم عامّ لمضامين النظريّة اللسانيّة، وإدراك غير واضح لها بسبب تداولهم إيّاها تداولًا

---

[1] وعز الدين مجدوب: ‹**المنوال النحويّ**›، ص**247**

[2] حافظ إسماعيليّ علويّ و المحمّد الملاخ: ‹**قضايا ابستمولوجيّة في اللسانيّات**›، الدار العربيّة للعلوم ناشرون– منشورات الاختلاف، ط**1**، **2009**، الجزائر، ص**237**

[3] مصطفى غلفان: ‹**في اللسانيّات العامّة**›، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط**1**، **2011**، ص**179**

حدسيًّا وتلقائيًّا متناسين في حالات عديدة مصادرها الفكريّة، والأسس النظريّة والمنهجيّة التي تقوم عليها...إنّ المفاهيم اللسانيّة الحديثة ترتبط في جوهرها بمبادئ منهجيّة على جانب كبير من التعقيد باعتبارها جزءًا من شبكة من الإشكالات المتداخلة» [1]، واتّخاذ هذه المفاهيم والتصوّرات في حواريّة متكافئة الأطراف مع التراث، يستوجب استحضار المفاهيم التي وجّهت التفكير اللغويّ العربيّ في المسار الذي سار فيه بكلّ ملابساته وأبعاده[2]، فالمقاربات التي تتّخذ المناهج الحديثة معيارًا تُقاس به المفاهيم التراثيّة «أقرب ما تكون إلى العمل الفيلولوجيّ من حيث إنّها تضع الشروح المساعدة على فهم النصوص القديمة»، وحين تُفقد الوسائل الإجرائيّة الملائمة تصبح المفاهيم التراثيّة خاضعة لإرادة الشارح، في حين إنّ محاولة إعمال أي منهج لسانيّ، وذلك أمر مشروع في العلوم، لا بدّ لها أن تدرس قواعد اللغة في الزمن الحاضر وتبحث في طرق اشتغالها، وأن تضع جهازًا واصفًا خاصًّا بهذه اللغة[3].

والقصور في تمثّل المنطلقات النظريّة، وغياب الجهاز الواصف القادر على تمثّل التصوّرات النظريّة وإعمالها إعمالًا ملائمًا للوصول إلى نتائج صحيحة يؤدّي إلى التباس النظريّة بالتطبيق، واتّخاذ التصوّرات ظلًّا أمينًا للواقع، وهو ما يُعبّر عنه بالتجريبيّة.

---

[1] حافظ إسماعيلي علويّ: **‹اللسانيّات في الثقافة العربيّة المعاصرة›**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط**1**، **2009**، ص**28**

[2] مصطفى غلفان: **‹اللسانيات العربيّة الحديثة دراسة نقديّة في الأسس النظريّة والمنهجيّة›**، منشورات كليّة الآداب، المغرب، دط، **1998**، ص**54**

[3] المرجع نفسه، ص**156**

المطلب الثاني: التجريبيّة في مقاربة التراث النحويّ العربيّ

يتجاذب مفهوم التجريبيّة (empirisme)[1] ميادين معرفية عديدة منها ما ينتمي إلى العلوم البحتة، ومنها ما يتّصل بالعلوم الإنسانيّة؛ وللوقوف على المفهوم التأسيسيّ لهذا المصطلح، و القائم على إعمال الحواسّ للوصول إلى المعرفة لا بدّ من العودة إلى المظانّ الفلسفيّة التي بحثت في حدّه ومفهومه، يقول جون لوك: «إنّ الناس يمكنهم الوصول إلى أيّ معرفة بواسطة استعمال قدراتهم الطبيعيّة، ودون الحاجة إلى أيّ انطباعات فطريّة»[2]، وهو بذلك يحيل إلى مبدأ مشروع في العلوم قائم على اعتماد التجريب والملاحظة في مقابل التأمّل الفلسفيّ العقيم، والقائم على التخمينات والظنون. أمّا المقصود بالتجريبيّة في هذا المقام فهو قلّة التنظير للممارسة العلميّة وعدم وعي الباحث بالمسلّمات التي ينطلق منها، وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعيّة. فالتجريبيّة التي تتّصل باللسانيّات ترفض جعل المعرفة العلميّة ظلًّا أمينًا للواقع، وتوهُّم أنّ المعطيات الاختباريّة التي ينطلق منها الباحث تعلو على الفرضيّات[3]. وبذلك لا يجمع بين المفهومين المتقدّمَين إلّا وحدة اللفظ.

وأوّل ما يجنح بآراء اللسانيّين المحدثين صوب التجريبيّة هو نقدهم التراث النحوي العربيّ باعتماد المناهج اللغويّة الحديثة نقدًا لم يصدر عن وعي بالتراث ذاته ورغبة في تخليصه ممّا يعتقدون أنّه علق به من شوائب دخيلة على البحث اللغويّ، وإنّما صدرت عن رغبة في إعمال المناهج الحديثة في مقاربة هذا التراث، لأنّها تمتاز بالعلميّة التي يفتقر إليها في نظرهم [4]، وفي ذلك اختلال لميزان الأولويّات.

---

[1] الأمبيريّة نسبة إلى (Sextus Empiricus)، أشهر أعلام مدرسة الإسكندريّة، وقد عُرفت الأمبيريّة نزعة أو طريقة في ممارسة العلم عند الفيزيائيّ اليونانيّ (Philinos of Kos) حوالي سنة **250** ق.م، لتكون ضدّا للنزعة التنظيريّة العقليّة والدوغمائيّة التي كانت سائدة أنذاك ، ومؤدّاها أنّ المعرفة لا يمكن أن تُستنبط إلّا بالإدراك عن طريق الحواسّ، والتي تُردّ إليها كلّ معايير المعرفة الأخرى ، **يُنظر**: الأزهريّ ربحايّ: **‹النحو العربيّ والمنطق الأرسطي›**، ص**38**

[2] J.Locke : **‹Essai philosophique concernant l'entendement humain›**, traductuon :Piere Coste, maion d'edition Pierre Mortier,Amsterdam,3eme edition, **1735**,p7

[3] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص**53**

[4] فاطمة الهاشميّ بكوش: **‹نشاة الدرس اللساني العربيّ›**، ص**16**

ولذلك اتّسمت آراؤهم "**بالتجريبيّة**"، وهو المصطلح الذي عبّر به عز الدين مجدوب عن عيب في منهج ناقدي التراث الذين يكادون يجمعون على أنّ«بالنحو عيوبًا تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحّة ومهمّة أساسيّة من مقتضيات عصرنا، ومن مستلزمات نهضتنا. وذهبوا في هذا النقد مذاهب شتّى وتباينوا في تشخيص هذه العيوب وتعيّين طرق الإصلاح تباينًا يجعل الباحث يتساءل عن قيمة الأسس التي اعتمدوها ومدى سلامتها، وقد بدا لنا بعد تدبّر هذه المقاربات للتراث أنّ عيبها هو اتّصافها بالتجريبيّة، ونحن لا نقصد بالتجريبيّة تلك النزعة في العلوم التي تقضي باعتماد التجربة قبل إصدار أحكام علميّة فتلك من محاسن المنهج العلميّ، وإنّما الذي نقصده بالتجريبيّة (empirisme) هو قلّة التنظير للممارسة العلميّة وعدم وعي الباحث بالمسلّمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعيّة»[1].

ويكمن خطر التجريبيّة في اعتمادها على الانتقاء الخاضع في جوهره للنظريّات الغربيّة بوصفها«آخر ما توصّل إليه العلم الحديث، وأنّ الباحثين العرب لم يبلغوا بعد، لقلّتهم وقرب عهدهم بالبحث لمستوى الاجتهاد... ومن ثمّ الاعتقاد بأنّ جميع ما تصوّروه من المفاهيم هي حقائق علميّة مسلّمة من قبل جميع العلماء الغربيّن» [2]، والإقرار بهذه الفكرة يؤدّي إلى وزن ما جاء في التراث بميزان الغرب لترجَحَ كفّة النظريّات الغربيّة «لأنّ ما ظهر عند العرب من أفكار ولم يثبته اللغويّون الغربيّون فلا قيمة علميّة له»[3]، وللتفصيل في تمثّلات التجريبيّة في آراء تمّام حسّان لا بدّ من بيان مفهومها وأبعادها.

وأوّل من وسم ربط الفرضيّات النظريّة بالتطبيق اللغويّ بالتجريبيّة في اللسانيات لويس هيلمسليف في كتابه مقدّمة لنظريّة اللغة (Prolégomène à une theorie de language) [4]، وإن كان لهذا التميّيز

---

[1] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **12**

[2] عبد الرحمن حاج صالح: **‹بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة›**، ج1، موفم للمشر، الجزائر، دط، **2007**، ص**12-13**

[3] المرجع نفسه، ص **13**

[4] «la description ne se reduit pas et ne saurait se reduire a l'application successive des definitions et des operations dans lesquelles elles entrent. La procedure n'est pas,en particulier, un processus lineaire dans lequel l'application d'une definition produirait un resultat definitif, etabli une fois pour toutes et acquis pour toute la suite de la

أثر في الدراسات اللغويّة منذ القرن التاسع عشر إلّا أنّه يُعزى إلى هيلمسليف صياغتها صياغة واضحة ضمن إطاؤها الابستيمولوجيّ الصحيح[1].

وظهرت التجريبيّة في مقاربة الباحثين المحدثين للتراث الفكريّ العربيّ، والذي يُعدّ، ولا ريب، بناءً شديد الأركان كان ولايزال يوجّه رؤيتنا للعالم، والفكر النحويّ جزءٌ من هذا التراث يستمدّ منه الصلابة والصمود. ولمقاربة الحانب النظريّ من هذا التراث لابدّ للباحث أن يجتهد في إيجاد الفرضيّات الملائمة لتفسير الظواهر النظريّة دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلميّة بين هذه الفرضيّات وبين التطبيقات العلميّة التي يمكن أن تنشأ عنها؛ فلا يمكن بحال اتّخاذ تبرّم الناشئة من النحو وصعوبة تحصيله[2]دليلًا على عيب لازم في البناء النظريّ للنحو العربيّ نفسه[3]؛ إذ إنّ في ذلك انطلاقٌ من حدود التجربة إلى حدود المعرفة، وهذا ما يرفضه البحث اللغويّ بحسب هلمسليف.

وأكثر ما تظهر التجريبيّة في مقاربة التراث النحويّ العربيّ في رفض نظام العوامل الذي يُعدّ الأصل النظريّ الذي يضمن للنحو العربيّ تماسكه، ولا يمكن إلغاء هذا الأصل إلّا بالاستعاضة عنه بأصل أو بأصول نظريّة أفضل حسب مقتضيات الصياغة النظريّة. وأدّى عدم التميّيز بين النظريّة والتطبيق إلى افتراض أنّ نظام العوامل نظامٌ دخيل على البحث اللغويّ مستمدّ من المنطق والفلسفة [4]، وحال ذلك دون التنبّه إلى ما لنظام العوامل من كفاية في ترتيب المادّة اللغويّة ووصفها[5]. ويفترض الوعي بالتأسيس النظريّ للنحو العربيّ إلى تفطّن الباحثين المحدثين إلى أنّ نزوع النحاة إلى الاهتمام بالظواهر المطّردة أو القياسيّة بدل الظواهر الشاذّة والفرديّة ضرورة فرضها السعي إلى التصنيف والتنظيم[6]. وكانت تلك أبرز الانتقادات التي

---

procedure», Alain Herreman, Analyser, décrir la description. **‹Une introduction au Résumé d'une théorie du langage de L.Hjelmeslev›**, IRMANE Université Rennes-1,p**31** (https://billionbooksbaby.org/pdf-prolegomenes-a-une-theorie-du-langage.html)

(1) يُنظر:عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **49**

(2) يُنظر: إبراهيم مصطفى: **‹إحياء النحو›**، ص **أ– د** (من المقدّمة)

(3) يُنظر: عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **14**

(4) المرجع نفسه، ص **17**

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(6) يُنظر: المرجع نفسه، ص **19**

وجّهها الباحثون في تيسير النحو العربيّ في العصر الحديث وتحديدًا أولئلك الذين ذهبوا إلى أنّ التيسير لا يكون إلّا بتغيّير منهج ، وما تأسّس عليه من أصول نظريّة ومن هؤلاء ولا ريب تمّام حسّان.

إلّأ أنّ تمّام حسّان ينماز عن غيره من الباحثين المعاصرين له باطّلاعه على ما كان سائدًا في زمن صدور آرائه من مناهج علم اللغة الحديث، وبقدرته على إعمالها في نقد التراث النحويّ العربيّ، ممّا من شأنه أن يحول دون وقوعه في شَرك التجريبيّة التي وقع فيها غيره. ويفسّر عز الدين مجدوب سبب ظهور آثار التجريبيّة في آراء تمّام حسّان إلى أنّ «اللسانيّات لم تكن المرجع النظريّ المؤثّر ولا الفاعل، وأنّ المرجع الفاعل في تفكير تمّام حسّان عند نقده للتراث، هو صاحب إحياء النحو ومن تبعه واقتدى به فكوّنوا اتّجاهًا ضاغطًا على كلّ متناولٍ للتراث» [1]. وبذلك يكون تمّام حسّان منتميًا إلى مدرسة التيسير التي افتتحها إبراهيم مصطفى ومثبّتًا غاياتها أكثر من كونه قاطع الصلة معها ومنتسبًا إلى اللسانيات، وإن كان استعماله للسانيات في صياغة هذه الأهداف يوهم بخلاف ذلك[2].

هذا ما يذهب إليه عز الدين مجدوب، وتدعمه الآراء التي وردت في مؤلّفات تمّام حسّان. والتي يبدو صدى بعض ما نادى به إبراهيم مصطفى واضحًا، في حين إنّ التعمّق أكثر في البحث يظهر أنّ كلًّا من الرجلين قد جعل من ابن مضاء القرطبيّ مرجعًا لهما وذكرا ذلك صراحةً، إلّا أنّ جعل تمّام حسّان في ظلّ إبراهيم مصطفى أمرٌ صعبٌ تقبّله لأنّ الاختلاف بين الرجلين في التكوين والثقافة بيّن، أمّا جعل الرجلين في ظلّ ابن مضاء فممكن وتدعمه تلك النصوص التي أورداها في مصنّفاتهما.

والقول بأنّ التجريبيّة قد وسمت المقاربات الحديثة التي حاولت إقامة حوار مع التراث النحويّ العربيّ لا يعني رمي الباحثين الذين ظهرت آراء التجريبيّة في أعمالهم بالجهل أو الفهم القاصر، إنّما كان السبب فيها على الأرجح الدواعي التاريخيّة والاجتماعيّة والحاجات الظرفيّة التي كانت وراء هذه المقاربات والتي منها ما هو عربيّ خالص متعلّق بظروف النهضة، وما تلاها من رغبة في تيسير تعليم العربيّة، ومنها ما هو متعلّق بنشأة اللسانيّات وتطوّرها وكيفيّة تقبّلها ومدى تمثّلها من قبل اللغويّين العرب[3]. لأنّ إعمال

---

[1] عز الدين مجدوب: **‹ المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **43**

[2] يُنظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] المرجع نفسه، ص**12**

المفاهيم اللسانيّة في التراث يكاد يكون أصعب من تحصيل هذه المفاهيم في حدّ ذاتها، وإدراكها في مصادرها أو نشرها بلسان غير اللسان الذي اكتُشفت فيه؛ لأنّ إخراجها من سياقها الحضاريّ الأصليّ، وإعمالها في سياق مغاير يتطلّب تكيّيفها تكيّيفًا قد يحيد بها عن مفاهيمها وغاياتها الأصليّة[1].

ولما كان تيسير تعليم العربيّة الهدف الرئيس من إعادة النظر في التراث عند إبراهيم مصطفى ومَن لفّ لفّه، فقد شكّلت قضايا تدريس العربيّة، وشكوى الناس من نحوها الهاجس الدافع إلى تأليف ‹**مناهج البحث في اللغة**› إذ يقول: «لقد منيت الدراسات اللغويّة العربيّة منذ مدّة طويلة بسمة الصعوبة وأحيانًا بسمة التعقيد، يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة، وهؤلاء الذين لم يتخصّصوا في اللغة من جهة أخرى، والأجانب المستشرقون من جهة ثالثة»[2]، ولا يخفى أنّ مصطلح الدراسات اللغويّة يجمع بين الشق النظريّ والتطبيقّ للّغة المدروسة، ولا يمكن أن يُتّخد عجز أو قصور هؤلاء عن الأداء اللغويّ الصحيح دليلًا على تعقيد لازم في النحو نفسه. والمطلع على مقدّمات كتاب "**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**"، و"**الغة العربيّة معناها ومبناها**" يجدها صيغت في شكل يذكر بمقدّمة "**إحياء النحو**"[3]. وظلّ هاجس تعليم اللغة العربيّة يلازمه في كتابه "**الأصول**" الذي أفرده لجمع شتات المعطيات النحويّة التي لم يعن النحاة بجمعها في كتاب واحد إنّما تناثرت في مظانّ متعدّدة، وبجمعها «أصبح المعلّم بهذا أقدر على الإفهام وأدنى إلى النجاح في عمله، وعادت الفائدة من ثمّ على المتعلّمين كما عادت على المعلّمين»[4]، وتبنّى الفريقين الدعوة نفسها من أنّ في النحو العربيّ خللًا لازمًا يظهر في الاستعمال اللغويّ، هذا الاستعمال الذي يُتّخد هو نفسه دليلًا على ذلك الخلل الذي يجعلون نظريّة العامل النحويّ أهمّ مظاهره.

اقتنع الباحثون على اختلاف مشاربهم بأنّ نظام العوامل هو المسؤول عن صعوبة النحو العربيّ واستغلاقه، وقد حاول تمّام حسّان أن يؤسّس نظريّة قائمة على القرائن تكون بديلًا عن نظام العوامل الذي عدّه خرافة[5]، في حين إنّ طبيعة البحث النظريّ تقتضي وضع نظام إجرائيّ قادر على السيطرة على

---

[1] **يُنظر**: عز الدين مجدوب: ‹ **المنوال النحويّ العربيّ**›، ص **42**

[2] تمّام حسّان: ‹ **مناهج البحث في اللغة**› ، ص **د** من المقدّمة

[3] عز الدين مجدوب: ‹ **المنوال النحويّ العربيّ**›، ص **42**

[4] تمام حسان: ‹**الأصول**›، ص**12**

[5] تمّام حسّان: ‹**اللغة العربيّة معناها ومبناها**›، ص **189**

شتات المعطيات واقتصاد وصفها في لفظ وجيز؛ إذ إنّ القول بعكس ذلك يؤدّي إلى رؤية سطحيّة تفترض تطابقًا كليًّا بين الوقائع المدروسة والوصف الذي يقيمه الباحث لها[1]؛ فلا يمكن للظاهر بحال أن يحيل إلى جميع الاستعمالات الممكنة.

ونظرية القرائن لئن أريد بها أن تكون جمعًا بين المبنى والمعنى هي في حقيقتها جمع بين النحو وعلم المعاني؛ إذ لما كانت المحاولات الأولى لتيسير النحو وتطويعه لمقتضيات التعليم الذي أحدثته النهضة تقرن بين مسائل النحو والصرف والبلاغة والأدب وتجمع بينها في التدريس لتمكين طلّابها من إتقان العربيّة[2]. ولما كان إبراهيم مصطفى يدعو إلى إلحاق دراسة الأساليب بالنحو، وتمّام حسّان يدعو إلى إلحاق علم المعاني بالنحو[3]فإنّ تفسير ذلك هو تأثّر الثاني بالأول و هو الأرجح في هذه المسألة، أو أنّ آراءهما تصدر عن الوعي نفسه وذلك ممّا لا يستقيم لاختلاف تكوينهما وثقافتهما.

والإذعان للدواعي الاجتماعيّة التي كيّفت آراء ميسّري النحو وتبنّي أهدافهم يؤدّي، لا مندوحة، إلى الإقرار بمسلّماتهم والتي أهمّها التصريح بتأثّر النحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ[4]؛ إذ ربط تمّام حسّان بين مقولات أرسطو العشر والطريقة التي أعمل بها النحاة هذه المقولات وما أنتجه ذلك من نظريّات ليست من صميم الدرس اللغويّ.

ومردّ ذلك أنّ تمثّل تمّام حسّان للمناهج اللسانيّة التي حاول إعمالها في نقد التراث النحويّ العربيّ لم يكن متماسكًا بالقدر الكافي ممّا سمح بتسلّل فرضيّات دعاة التيسير بتجريبيتها إلى آرائه[5].

والقول بتأثّر تمّام حسّان بالتجريبيّة لا ينفي كونه لسانيًّا عربيًّا رائدًا، إلّا أنّ هذه الريادة يوازيها جدّة اللسانيّات في العالم العربيّ، جدّة جعلت التميّز بين خصائص اللغة العربيّة واللغات التي نشأت في كنفها النظريّات اللسانيّة يكاد يكون مغيّبًا. فتمّام حسّان اتّبع نهج اللسانيّين الغربيّين في تعاملهم مع تراثهم

---

[1] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص**44**

[2] المرجع نفسه، ص**43**

[3] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**18**

[4] تمّام حسّان: **‹ مناهج البحث في اللغة›**، ص**26-29**

[5] عز الدين مجدوب: **‹ المنوال النحويّ العربيّ›**، ص**45**

اللغويّ لسانيًّا، ومن ذلك ما رأى أنّه علق بمنهج الدراسات اللغويّة من شوائب التفكير غير اللغويّ بصفة عامّة والتفكير الفلسفيّ بصفة خاصّة[1]. ورأى أنّ الأمر نفسه ينسحب انسحابًا كليًّا على النحو العربيّ، واشتهر في ذلك بثنائية المعياريّة والوصفيّة؛ وبدت له المعياريّة[2]ملخّصة لعيوب التراث النحويّ العربيّ تلخيص الوصفيّة لجدّة اللسانيّات، وكانت معياريّة النحاة العرب عنده مماثلة لمعياريّة النحاة الإغريق والرومان، وكانت حاجة العربيّة إلى منهج وصفيّ تماثل حاجة الدراسات اللغويّة الأوروبيّة القديمة إليه [3].

لا يمكن بحال إنكار وجود عوامل مشتركة بين التراث النحويّ الإغريقيّ والتراث النحويّ العربيّ، ممّا يجعل بعضًا ممّا قد به الغربيّون تراثهم ينسحب على التراث النحويّ العربيّ، من ذلك أنّ العرب والإغريق حدت بهم دوافع متشابهة لوضع نحوٍ للعربيّة أو للإغريقيّة. وكان الهاجس عند الشعبين هو المحافظة على نصّ مؤسّس لحضارتهم يحظى بالتقديس عندهم. وقد كان موقفهم العامّ للأسباب الحضاريّة السالفة الذكر معياريًّا إلى حدّ بعيد؛ إذ إنّ منهج النحاة العرب يقتضي أنّ اللغة هي «ما يجب أن يتكلّمه الناس، وليست ما يتكلّمه الناس بالفعل» [4].

وقد تجلّت معياريتهم في الاقتصار على دراسة مستوى الاستعمال الذي يلائم النصّ القرآنيّ من جهة المسلمين، وأشعار هوميروس من جهة الإغريق، ويترتّب عن ذلك بالضرورة إهمال ما عدا ذلك من اللهجات الأخرى التي رأوها غير فصيحة. وتجلّت هذه المعياريّة، كذلك، في عدم وصف ألسنة الشعوب الأخرى القريبة منهم جغرافيًّا، فضلًا عن صرف النظر عن ظاهرة التطوّر، وعدم دراستها، أو تدوين المعطيات التي كانت قريبة منهم. وأكثر ما يُنتقد به تمّام حسّان في هذه المسألة استثناؤه النحو الهنديّ (نحو بانيني) من المعياريّة واعتباره إيّاه وصفيًّا متابعًا في ذلك قول بلومفيلد، في حين إنّ العوامل المشتركة التي كانت سببًا في وجود دراسة نحويّة في هذه الحضارات تنسحب على "نحو بانيني" الذي جاء خدمة لكتاب

---

[1] تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص**24**

[2] يقوم المنهج المعياريّ "على فرض القاعدة؛ أي يبدأ بالكليّات لينتهيَ إلى الجزئيّات، علي زوين: **‹منهج البحث اللغويّ بين التراث وعلم اللغة الحديث›**، دار الشؤون الثقافيّة، العامّة/ وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، العراق، ط**1**، **1986**، ص**23**

[3] عز الدين مجدوب: **‹ المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **46**

[4] كمال بشر: **‹دراسات في علم اللغة›**، دار المعارف، مصر، ط**9**، **1986**، ص**50**

"الفيدا" المقدّس عند الهنود فقد اتبعوا نفس الإجراءات المنهجيّة التي اتّبعها العرب والإغريق ممّا يستوجب القول بمعياريّة نحوهم[1].

ولعلّ هذا الاضطراب في تمثّله للوصفيّة يؤدّي إلى القول بأنّ مفهوم المعياريّة عند تمّام حسّان ينضوي ضمن ثنائيّة غير محكمة البناء، وأنّ مفهوم الوصفيّة الذي وضعه ليكون مقابلًا له لم يكن مخالفًا تمامًا له فالوصفيّة ليست نقيضًا للمعياريّة إنّما هي نقيض للتأمّل الفلسفيّ العقيم، يدلّ على ذلك أنّ الدواعيَ المعياريّة التي أوجدت النحو العربيّ لتمكين المتكلّمين من أداة تعصمهم من اللحن في النصّ القرآنيّ[2] لم تمنع النحاة العرب من الوصف في الفترة الأولى من نشأة النحو وصفًا يظهر جليًّا في كتاب سيبويه وهو أمر أقرّه تمّام حسّان نفسه، كما يقرّ بأنّ المعياريّة في النحو العربيّ لم تظهر إلّا متأخّرة مع انتهاء عصر الاستشهاد وتوقّف الاستقراء[3].

يظهر من ذلك كلّه أنّ التناقضات التي وقع فيها تمّام حسّان ترجع إلى عدم تمييزه بين الفرضيّات العامّة والمنوالات؛ أي بين التنظير والواقع في دراسة اللغة. فغياب هذا التميّيز هو السبب المباشر في النقائص التي اتّسمت بها قراءة تمّام حسّان للتراث النحويّ. وهو سبب تسلّل فرضيّات أصحاب التيسير إلى آرائه. وهو التفسير الراجح للمفارقات التي أفضى إليها تفكيره عند استحسانه للنحو الهنديّ رغم معياريته الواضحة. ولئن تبيّن تأسيسًا على ما سبق أنّ نقد التراث النحويّ دون الاعتماد على اللسانيّات وهم يوقع الباحث في التجنّي على التراث وإساءة فهمه، فإنّ اعتماد اللسانيات لمحاورة التراث دون اعتماد التميّيز بين الفرضيّات والمنوالات يوقع في الأخطاء نفسها، ويؤدّي إلى إساءة فهمه، ويحول دون إقامة حوار دائم بينه وبين علم اللسانيّات[4].

---

[1] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **46**

[2] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**12- 13**

[3] تمّام حسّان: **‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›**، ص **4**

[4] عز الدين مجدوب،: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص**48**

والجدير ذكره، أنّ تمّام حسّان استطاع أن يُعدّل من وجهته تعديلًا يجعله يتلافى كثيرًا من الانتقادات التي وُجّهت إلى آرائه ومنها تلك التي سبق ذكرها في هذا المطلب، وجاء ذلك التغيّير في الرؤية في كتابه "**الأصول: دراسة ابستيمولوجيّة لأصول الفكر اللغويّ العربيّ**"، إذ عاد إلى التراث العربيّ في منابعه الأصيلة يدرسه دراسة نظريّة دون ربطه بالغايات التعليميّة العاجلة، ودون الانسياق وراء افتراضات سابقة، وظهر فيه تمثّله لهذا التراث أوضح وأشمل، وهذا ما سنعرضه ببعض التفصيل في المطلب الآتي ذكره.

المطلب الثالث: "الأصول" معلمًا للتحوّل في آراء تمّام حسّان

يفتتح تمّام حسّان لنفسه بكتابه ‹**الأصول: دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب– النحو– فقه اللغة– البلاغة**› عهدًا جديدًا في التأليف؛ إذ نلفيه يتخفّف كثيرًا من محاولات تطبيق المناهج اللسانيّة الغربيّة على التراث النحويّ العربيّ، ويتّجه فيما تلا هذا المؤلّف من مصنّفات إلى المنافحة عن التراث النحويّ، وإن ظلّ متمسّكًا بنظريّة القرائن.

صدر كتاب "**الأصول**" في طبعته الأولى عام **1981**، عن دار الثقافة بالدار البيضاء، ثمّ صدرت منه طبعات أخَر في مصر والعراق[1]. وأوّل ما افتتح به تمّام حسّان كتابه هذا هو تأكيده على أنّه لم يعدل عن شيء من رأيه مع أنّ فحوى الكتاب تبيّن غير ذلك، ولعلّه كان يقصد أنّه ليزال متمسّكا بآرائه التي حواها كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**"، والتي يراها حقيقة بأن تكون أصولًا لنظرية جديدة تغني عمّا وضعه نحاة العربيّة، ومن ذلك تصنيفه للكلم، واتّخاذ القرائن بديلًا للعامل، والقول بالترخّص للخروج من الشذوذ ومسائله المعقّدة، ودرأ لتوجيهاته ظاهرة التمحّك، والتميّيز بين الزمن الصرفيّ والزمن النحويّ، وبيان مكانة الظواهر السياقيّة في التحليل النحويّ[2].

واتّخذ تمّام حسّان من أصول الفكر اللغوي العربيّ موضوعًا لكتابه، وهدفه من ذلك بيان معالم هيكل نظريّ التزم النحاة بمضمونه، وإن لم يعنوا بصياغته[3]، فجاء كتابه دراسة معرفية، تناول فيها جذور الفكر اللغوي ومصادره في: النحو، و فقه اللغة ،والبلاغة. ووفقًا لهذه الغاية قسّم كتابه مباحث ثلاثة؛ عالج في المبحث الأول قضايا النحو، حيث تعرض لعوامل نشأته والجهود المبذولة في تطويره، من جهود البصريين والكوفيين مع الإشارة إلى الاختلافات بينهما . وفي هذا الباب بحث مسألة تصنيف النحو بين الصناعات والمعارف، وفيه تعرض للهيكل البِنَويّ للنحو العربيّ، القائم على الاستدلال النحوي، الذي يبنى على السماع والقياس والاستصحاب[4]. وقد عُني بالاستصحاب عنايةً خاصّة فنلفيه يتعمق في دراسة قواعد

---

[1] حسن عبد الرحمن العارف: ‹ **تمّام حسّان رائدًا لغويًا**›، ص**21**

[2] تمام حسّان: ‹**الأصول**›، ص**10**

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **206**

التوجيه المتصلة بالاستدلال التي يعرّفها بأنّها «تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادّة اللغويّة التي تستعمل لاستنباط الحكم» [1]. وهي التي سمّاها تمّام حسّان قواعد توجيه الأحكام عند التأويل والتي استقى مفاهيمها من كتب التراث فصنّفها، ورتّبها بعدما كانت متناثرة غير منتظمة. وفي الباب الثاني تحدث عن فقه اللغة، وفيه عرض لمسيرة الدراسات اللغويّة وأصّل لمصطلح الفيلولوجيا بوصفه علمًا يدرس النصوص القديمة، ويقترب في دلالته من مفهوم فقه اللغة عند العرب، وبيّن الاختلاف بينه وبين علم اللغة الذي يدرس اللغة الحيّة باعتبارها نظامًا للتواصل الإنسانيّ[2]. أمّا الباب الأخير فخصّصه للبلاغة العربيّة، وبحث فيه قضيّة الإعجاز القرآنيّ، وتطرّق لفاعليّة النصّ القرآنيّ بوصفه المؤسّس والسبب الرئيس في تطوّر الدراسات اللغويّة العربيّة وظهور البحث في الإعجاز، فالبلاغة العربيّة وُجدت للوقوف على أسرار الإعجاز القرآنيّ وما تضمّنه القرآن المجيد من حسن التأليف وبراعة التركيب[3]. ويتطرّق لقضيّة المعنى عند حديثه عن أقسام البلاغة الثلاثة: المعاني ـ والبيان والبديع، ويرى أنّها تبحث في العلاقة بين الأسلوب والمعنى الذي يُعدّ الأساس الذي يقوم عليه القسمان الأوّلان، واللذان يمكن من خلالهما التمثيل لتشقيق المعنى[4].

والمطّلع على الكتاب يلفي تمّام حسّان يعود عن بعض من آراءه في قضيّة تأثّر النحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ، وهو ما كان قد جزم به في كتابه "**مناهج البحث في اللغة**"(**1955**)، الذي ذهب فيه إلى أنّ الدراسات اللغويّة جزء من التفكير الفلسفيّ اليونانيّ، الذي اتّصل به العرب عن طريق ترجمة العلوم اليونانيّة والسريانيّة لا سيّما منطق أرسطو الذي ظهر تأثيره واضحًا في طريقة تفكيرهم ومن ذلك دراساتهم

---

[1] **يُنظر**: تمام حسّان: **‹الأصول›**، ص**189-190**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **249** وما بعدها

[3] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **273** وما بعدها

[4] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**284** وما بعدها

اللغويّة. وأبرز مظهر لهذا التأثير، في رأيه، مقولات أرسطو العشر[1]، والتي أوجد تمّام حسّان لكلّ منها تمثّلًا في النحو العربيّ وتحديدًا في الأقيسة والتعليلات[2].

ولعلّ سبب عدوله عن القول بالتأثّر المباشر للنحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ، على الأرجح، إدراكه أنّ القول بالتأثّر على إطلاقه حكم معمّم لا يعضده دليل قاطع، إنّما هي افتراضات تختلف باختلاف الباحثين. والأمر نفسه ينسحب على مقولة عدم التأثّر لذا نلفي تمّام حسّان وقف في هذه المسالة في كتابه "**الأصول**" موقفًا وسطًا؛ فهو لم ينف التأثّر بالمنطق الأرسطي كليًّا كما لم يثبته، وخلُص من ذلك كلّه إى أنّ النحو العربيّ مرّ بمرحلتين؛ فأمّا أولاهما فهي من المنطق بَراء، أمّا ثانيهما فتبدأ من القرن الثالث وتحديدًا في عهد الخليفة المأمون (ت **218**هـ)، إلّا أنّه يؤكّد على أنّ النحو كان آنذاك مكتمل البناء فاقتصر التأثير اليونانيّ فيه في المسائل والجدل والشروح، لا في الأصول النظريّة التي أُسس عليها[3].

وذهب أبعد من ذلك حين التمس في المرحلة الثانيّة التأثير الإسلاميّ أكثر من التأثير اليونانيّ؛ ويشمل التأثير الإسلاميّ، عنده، علم أصول الفقه وعلم الكلام، وقال متأسّيًا بابن جنّي إنّ علل النحاة أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل الفقهاء[4].

وما يستوجب الوقوف عنده هنا هو دفعه لشبهة التأثّر المباشر بالمنطق اليونانيّ في البحث النحويّ العربيّ؛ إذ يقول: «الأخذ عن المتكلّمين والفقهاء ليس بالضرورة أخذًا عن اليونان؛ لأنّ المتكلّمين والفقهاء حتى لو صحّ أخذهم عن اليونان؛ فإنّ أخذهم كان تأثرًا ولم يكن نقلًا، فإذا تأثّر النحويّ بمتأثّر عن اليونان فسوف يكون الأثر الواصل إلى النحويّ أثرًا إسلاميًّا في طابعه؛ مهما حمل من مؤثّرات لا تغيّر طابعة الإسلاميّ»[5]، ولا يخفى ما في هذه العبارة من استدلال منطقيّ لا يسنده دليل؛ لأنّ التفكير المنطقيّ

---

[1] المقولات العشر هي الجوهر مثل رجل، والكميّة مثل ثلاثة أشبار، والكيفيّة مثل أبيض، والإضافة أو الملك مثل نصف، والمكان مثل السوق، والزمان مثل أمس، والوضع مثل جالس، والحال مثل شاكي السلاح، والفاعليّة كالعقل الفاعل للمعقولات، والمنفعليّة كالعقل المطبوع بالمعقولات، **يُنظر**: عبد المنعم الحفني، **‹موسوعة الفلسفة والفلاسفة›**، مكتبة مدبولي، مصر، ط**2**، **1999**، ص**124-126**

[2] تمّام حسّان: **‹مناهج البحث في اللغة›**، ص **22-32**

[3] تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص**192**

[4] المصدر نفسه، ص**190**

[5] المصدر نفسه، ص**193**

بوصفه طريقةً في تفسير الأمور لا تغيّره الحجُب أو الانتقال غير المباشر لأنّه سيبقى يمارس سلطانه على عقول المتأثّرين به وإن نزلوا.

ويعزّز رأيه تعزيزًا يزيده غموضًا حين يذهب إلى أنّ النحو أثّر في غيره إذ يقول «وتبيّن لي أنّ اللغويّين والبلاغيّين على حدّ سواء ربما انتفعوا بأصول النحاة في عرض مسائل الفرعين [اللغة والبلاغة] على نحو ما انتفع النحاة بأصول الفقهاء»[1] ويستند في التدليل على ذلك إلى حجّة غير لغويّة هي أقرب إلى القول بالظنّ منها إلى الدليل التاريخيّ في أنّ معظم المسلمين حافظوا على فكرهم الإسلاميّ النقليّ، واتّخذ بعضهم الفكر المنطقيّ سلاحًا للدفاع عن الإسلام، وأمّا بعضهم فخلطوا بين الفكرين حتى أنكرتهم الفرق الإسلاميّة الأخرى[2]، وهذا الكلام، وإن لم يكن خطأ، فإنّ إطلاقه دون تحديد أو تمثيل يشابه الخطأ ويلتبس به.

وليدلّل أكثر على صلة النحو بعلم أصول الفقه، أقام مقارنة بين قواعد التوجيه عند النحاة بنظيرتها عند الأصوليّين وتوصّل إلى أنّ قاعدة "**لا خطأ ولا لبس**" النحويّة تعادل قاعدة "**لا ضرر ولا ضرار**" عند الأصوليين[3].

وذهب تمّام حسّان إلى أنّ عددًا من المفاهيم المنهجيّة والأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم لم يسهم في إقامتها شيء من فلسفة اليونان، ومن أدلّة ذلك عنده أنْ لم يرد عن اليونان في دراساتهم اللغويّة أنّهم استندوا إلى مادّة مسموعة تؤخذ شفاهة من ناطقي اللغة الأقحاح، كما لم يثبت أنّهم جرّدوا أصولا للكلم والصيغ الصرفيّة وللجمل[4]، وينفي تماثل خصائص اللغة اليونانيّة واللغة العربيّة ممّا يحول بالضرورة دون إعمال خصائص إحداهما في الأخرى؛ إذ ليس في لغة اليونان إعراب ولا تثنية. كما أنّ الرتبة عندهم محفوظة كليّة ولا تسمح اللغة بالتصرّف في تراكيبها بالصفة التي تظهر في اللغة العربيّة[5].

---

(1) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص**10**

(2) تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **55**

(3) تمّام حسّان: **‹الأصول›**، ص**220-221**

(4) **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹مقالات في اللغة والأدب›**، ج**1**، ص**461-462**

(5) المصدر نفسه ،ج**2**، ص **119**

والعدول عن القول بتأثير الفلسفة والمنطق في الفكر اللغويّ العربيّ يقود إلى مسألة أخطر نكاد لا نجد لها أثرًا في كتابه "**الأصول**"، وهي أثر هذا التغيّير في قضيّة العامل، إذ إنّ تمّام حسّان بنى رفضه للعامل وما ارتبط به من تقديرات وتأويلات على جزم قاطع بأنّ نظام العوامل ما هو إلّا نتاج منطقيّ أرسطيّ في ثوب عربيّ. وبما أنّ نظريّة العامل تقوم على كثير من التجريد العقليّ، وبما أنّه يرفض هذا النوع من التجريد في دراسة اللغة نلفيه يصنّف النحو ضمن الصناعات في مقابل المعارف، ويمضي في التدليل على هذا الزعم بمجموعة معايير هي الموضوعيّة والشموليّة والتعميم، ولا يحيل إلى أيّ مصدر قد يلقي ضوءا كاشفًا على مصدر هذه المعايّير أو كيفيّة إعمالها في النحو خاصّة، فضلًا على أنّ وسْم النحو بالصناعة يتعارض تعارضًا ظاهرًا مع هدف كتابه الذي أراده دراسة ابستيمولوجيّة. كما أنّ انتقاله من المقدّمات إلى النتائج يبدو مقتضبًا وغير متماسك.

والابستيمولوجيا (épistémologie) تعني حرفيًّا (théorie de la science) بمعنى نظريّة العلم، يرجع ظهورها في المعاجم الفرنسيّة إلى المعجم (La Rousse Illustré) لسنة 1906[1]، فالإبستيمولوجيا من حيث الاشتقاق اللغويّ هي علم العلوم، يعني هذا العلم المعرفة[2]، ويعرّفها "**أندريه لالاند**" (André Laland)، على أنّها الدراسة النقديّة للمبادئ، والنتائج الخاصّة بالعلوم، تهدف لمعرفة أصولها المنطقيّة، وقيمتها وثقلها الموضوعيّ[3]، فهي بذلك «عبارة عن المبحث الذي يعالج معالجة نقديّة مبادئ العلوم المختلفة وفروعها ونتائجها، بهدف إرساء أساسها المنطقيّ، كما أنّه يشهد تحديد قيمة العلوم، ودرجة موضوعيتها»[4]، ولا يمكن أن يُتّخذ هذا التعريف أو ما شابهه سبيلًا لفهم ما أراده تمّام حسّان حين وصف كتابه "**الأصول**" بأنّه دراسة ابستيمولوجيّة لأنّ هذه المفاهيم تحيل إلى التجريد، والبحث في العلاقات العقليّة بين عناصر علم ما، كما ولا يخفى على أيّ باحث زئبقيّة مصطلح الابستملوجيا، وعند التعمّق في البحث في مفهوم الابستيمولوجيا نلفي أنّ ما عرضه تمّام حسّان لايمكن أن يُفهم إلّا في علاقة

---

[1] روبير بلانشيه: ‹**نظريّة المعرفة العلميّة (الإبستمولوجيا)** ›، ترجمة: حسين عبد الحميد، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، **1987**، ص**9**

[2] علي حسين كركي: ‹ **الابستملوجيا في ميدان المعرفة**›، شبكة المعارف، لبنان، ط**1**، **2010**، ص**15**

[3] محمّد وقيدي: ‹**ما هي الإبستملوجيا؟**›، مكتبة المعارف، المغرب، دط، **1987**، ص**23**

[4] روبير بلانشيه: ‹**نظريّة المعرفة العلميّة (الإبستمولوجيا)** ›، ص**7**

الابستملوجيا بتاريخ العلوم، وهي مقاربة جاء بها "**بلانشيه**" في العلوم الاجتماعيّة، ولكنّها تنسحب مفهومًا على ما قام به تمّام حسّان في كتابه "**الأصول**"؛ إذ إنّ "**بلانشيه**"يذهب إلى أنّ الابستملوجيا يمكن أن تسهم وفق مقاربة تاريخيّة في عرض المفاهيم المرتبطة بعلم من العلوم في علاقتها بالسياق العام الذي تطوّرت فيه وما اعتورها من إضافات والظروف التي أدّت إلى هذه الإضافات[1]، ولعلّ ما يعزّز هذا الاستنتاج هو ما ماحوته مقدّمة كتابه "**الأصول**"، وبذلك تزول عن تمّام حسّان شبهة أنّه استعمل مصطلحًا دون أن يضبط معناه، وإن لم يدلّل على قصده في متن كتابه.

وكلّ دراساته بعد عام **1982**، جاءت فيها بصمة التراث واضحة مع استئناس طفيف بالمفاهيم اللسانيّة الحديثة[2]، ويتجلّى ذلك أكثر ما يتجلّى في كتابه "**البيان في روائع القرآن**" الذي جاء دراسة لغويّة أسلوبيّة وتطبيقًا لنظريّة القرائن.

وقد يكون مردّ التغيّر في آراء تمّام حسّان إلى أفول نجم الوصفيّة؛ إذ لم تعد سوى مبحثًا تأسيسيًّا في علم اللغة الحديث، وظهرت عدم كفايتها بظهور مناهج أخرى في البحث اللسانيّ أهمّها اللسانيّات التوليديّة التحويليّة لتشومسكي، ويبدو أنّ تمّام حسّان أدرك أنّ علاقة التراث باللسانيّات هي علاقة ثابت بمتغيّر، إذ ما يفتأ يظهر منهج حتّى يُستجلب ليُطبّق على التراث، وهكذا تتوالى المناهج وتتغيّر والتراث باق يمارس حضوره ليس فقط في اللغة وإنّما في توجيه رؤيتنا للعالم.

---

[1] نور الدين زمام: **‹نظريّة المعرفة وتعليم وتعلّم علم الاجتماع›**، ج2، مجلّة التربيّة (مجلّة علميّة محكمة للبحوث التربويّة والنفسيّة والاجتماعيّة)، كليّة التربيّة، جامعة الأزهر، مصر، العدد **132**، ، أفريل، **2007**، ص**280**

[2] محمّد الأوراغيّ: **‹نظريّة اللسانيات النسبيّة: دواعي النشأة›**، دار الامان، المغرب، ط**1**، **2010**، ص **67-68**

المبحث الثاني: موقع نظرية تضافر القرائن من تيسير النحو

- المطلب الأوّل: إشكالات إلحاق علم المعاني بالنحو.
- المطلب الثاني: "التعليق" بين المبنى والمعنى.
- المطلب الثالث: كفاية نظريّة العامل في ضوء المنهج التوليديّ التحويليّ.
- المطلب الرابع: حدود التطبيق ومزالق التعقيد.

المطلب الأول: إشكالات إلحاق علم المعاني بالنحو

أصبحت العلاقة بين النحو وعلم المعاني محلّ جدل بين الباحثين المحدثين بدءًا من إبراهيم مصطفى في كتابه "**إحياء النحو**"، حين وسم النحو العربيّ بالشكليّة، والاقتصار على الإعراب، وطالب بإحيائه. وهي غاية لا تتحقّق عنده إلّا بإلحاق "علم المعاني" بالنحو، إذ إنّ الفصل بينهما جعل النحو قالبًا بلا روح. وتبع إبراهيم مصطفي في ذلك فريق من الباحثين الذين ردّدوا الكثير من أقواله، فنادوا بضمّ علم المعاني إلى النحو، للخروج بالنحو من دائرة الشكليّة إلى دائرة الوظيفيّة [1].

وقد كانت دعوة إلحاق علم المعاني بالنحو، عند بعض من دعاة التيسير، علّتها ما اتّصف به النحو العربيّ في نظرهم من شكليّة وانصراف إلى بالمبنى. وإن نحن تفحّصنا رأي إبراهيم مصطفى ألفيناه يصدر عن تعريف للنحو مستقىً من كتب تعليميّة للمتأخّرين، وهي"**الحدود النحويّة**" للفاكهيّ (ت**353**هـ)، و"**حاشية الصبّان** (ت**1206**هـ) **على شرح الأشمونيّ** (ت**900**هـ) **لألفية بن مالك**(ت**672**هـ)"، وهي تحصر النحو في معرفة أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً [2]، وأنّ غايته : «بيان الإعراب وتفصيل أحكامه» [3]. والإعراب بوصفه جوهر النظريّة النحويّة، إذ عليه بُنيت قواعدها وصيغت ضوابطها[4] فإنّ وسْمه بالشكليّة ينسحب عمّا عداه من مباحث النحو.

إلّا أنّ المتتبّع لمفهوم الإعراب يتّضح أنّه عند المتقدّمين من النحاة "**معنىً**" وعند المتأخّرين "**لفظٌ**"، ففي المفهوم الأول يقول ابن جني في الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت **أكْرَمَ سَعيدٌ أَبَاهُ، وشَكَرَ سَعيدًا أَبُوهُ**، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان شرْجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه» [5]، وفي قصر الإعراب على اللفظ أو الشكل يقول ابن

---

[1] **يُنظر**:عبد الحميد السيّد: **‹دراسات في اللسانيات العربيّة: بنية الجملة العربيّة –التراكيب النحويّة والتداوليّة- علم النحو وعلم المعاني›**، دار ومكتبة الحامد، الأردن، ط**1**، **2004**، ص **163**

[2] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **133-137**

[3] عبد الحميد السيّد: **‹دراسات في اللسانيات العربيّة›**، ص **165**

[4] المرجع نفسه، ص **166**

[5] ابن جني: **‹الخصائص›**، ج**1**، ص **35**

الأنباريّ: «ألا أنّك تقول في حدّ الإعراب: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل»[1]، وفي التعريف الثاني تضيّيق لمجال الإعراب ودوره في الإبانة عن المعاني، ولم يكن ذلك، على الأرجح، لقصور في الفهم إنّما طغت في الأزمنة المتأخّرة الغايات التعليميّة عمّا عداها.

وقد شكّلت آراء إبراهيم مصطفى اتّجاهًا ضاغطًا على كلّ متناول للتراث بعده، فتبعه عددٌ من المحدثين منهم تمّام حسّان في كتابيه "**اللغة العربيّة ومبناها**"، و"**الأصول**" [2]؛ إذ يذهب إلى أنّ النحو العربيّ أحوج ما يكون إلى أن يدّعيَ لنفسه علم المعاني الذي يمثّل قمّة الدراسة النحويّة أو فلسفتها [3]، لأنّ النحاة فصلوا المعنى عن المبنى، وبضمّ علم المعاني إلى النحو يتحقّق الوصل بينهما.

وكثيرًا ما يستند دعاة إلحاق علم المعاني بالنحو إلى عبد القاهر الجرجانيّ (ت**471**هـ)، الذي وضع هذا العلم وبيّن خصائصه إلّا أنّه لم يضع له حدًّا[4]، وأوّل من حدّه السكاكيّ(ت**626**هـ)، وعرّفه بأنّه: «تتبُّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليُحترَز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكرَه» [5]. ويظهر من هذا الحدّ أنّ موضوع علم المعاني هو دراسة العلاقة بين "**تراكيب الكلام**" و"**مقتضى الحال**"، فكلّ حالٍ يقتضي تركيبًا، فقد قال البلاغيّون:"**لكلّ مقام مقال**". والمطابقة بين تراكيب الكلام والحال تقتضي رصدَ ما يكون من تأثير السياق، ممثّلًا في حال المتكلّم والمخاطَب وظروف الكلام، في تأليف الكلام وتشكيله على أنماطٍ تتنوّع وفقًا للمقامات المختلفة.

---

[1] ابن الأنباريّ: **‹أسرار العربيّة›**، ص **46**

[2] عز الدين مجدوب: **‹ المنوال النحويّ العربيّ›**، ص **43- 44**

[3] **يُنظر**:تمام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **18**

[4] **يُنظر**: عبد الحميد السيّد: **‹دراسات في اللسانيات العربيّة›**، ص **178**

[5] السكاكيّ (يوسف بن أبي بكر بن مُحَمَّد ـ **626**هـ): **‹مفتاح العلوم›**، تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط**1**، **2000**، ص**247-248**/ نقلًا عن المرجع نفسه، ص**178**

وأكّد عبد القاهر الجرجانيّ في "**دلائل الإعجاز**" في أكثر من موضع على أهميّة المقام، وتأثير عناصره على المقال دلاليًّا وتركيبيًّا، بل يجعل مزايا النظم «بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام»[1]. كما بيّن أنّ النظم يقوم على نوعين من العلاقات:

- العلاقات التركيبيّة التي تنشأ بين الكلم عندما يتعلّق «بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض»[2] وفق ما يقتضيه علم النحو[3].
- العلاقات الدلاليّة التي تنشأ في التراكيب و«تترتّب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس...»[4].

إلّا أنّ عبد القاهر الجرجانيّ يجعل للعلاقات الدلاليّة المزيّة في النظم، ولذا دعا إلى النظر في أنماطٍ من التراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصّة، من: وجوه الفروق بين الخبر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، والتأكيد، والقصر، والنفي والإثبات، والفصل والوصل وغيرها من مباحث عام المعاني، إلّا أنّ البلاغيّين، من بعده، حصروا هذا العلم في تناول أحوال المسند والمسند إليه باعتبارهما مدار عمليّة الإسناد[5]. وهذه الأحوال هي موضوع درس علم المعاني الذي جعل البلاغيّون غايته تجاوزَ السلامة من اللحن والصحة في الإعراب إلى نوع من الكلام ذي مزيّة تتمثّل في تعدّد أنماطه، بحيث يكون للمتكلّم اختيار النمط الذي يتلاءم وسياق الحال والذي يحقّق الإرادة الاستعماليّة للتركيب المنجَز، فالقصد ليس منوطًا بالتركيب فحسب وإنّما "**بخواصّه** "كما قال السكاكيّ[6]. ولذلك عُني علم المعاني بما كان عدولًا عن الأصل، وفي ذلك يقول الجرجانيّ:«وإنّما تكون المزيّة ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهًا آخر»[7]؛ أي عُدل به عن أصل وضعه اللغويّ.

---

[1] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص**121**

[2] المصدر نفسه، ص **98**

[3] المصدر نفسه، ص **117**

[4] المصدر نفسه، ص **98**

[5] عبد الحميد السيّد: **‹دراسات في اللسانيات العربيّة›**، ص **179**

[6] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[7] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص**257**

وقد كان منهج النحاة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها قائمًا على اطّراد الأصول التركيبيّة، فإن لم يتوافق التركيب مع هذه الأصول بسبب تقديم أو تأخير أو حذف ونحو ذلك، ممّا يُعنى به علم المعاني من مظاهر العدول أو الانزياح عن الأصل، صرفوا النظر عنه إلى باطنٍ منضبطٍ بما وضعوا من قواعد[1]؛ إذ إنّ النحويّ لا يُعنى بجماليّات التركيب إنّما «غاية ما يدرك النحويّ جريان هذا التركيب مثلًا على القانون المشهور أو عدم جريانه»[2]، إذ إنّ في تتبّع خواصّ الكلم إضعافٌ للتجريد الذي تقتضيه صناعة النحو لأنّ علم المعاني يبحث في أحوال الكلام باعتبار قائله فتكثر المقاييس ويضيع الاطّراد.

وعلى هذا فعناية النحويّ بالتراكيب أساسًا تتمثّل في قوانينه وضوابطه الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة على نحوٍ يكفل اطّراد اللغة، وهذا مهمّ في فهم الدرس النحويّ حتى لا يُؤخذ النحاة بمقاصد التراكيب التي هي من أمر البلاغة[3]؛ إذ إنّ لكل مجاله «ففنّ الفصاحة والبلاغة غير فنّ النحو والإعراب»[4]. وإن كان النحاة قد عُنوا بالمقام إلّا أنّه لم يكن أصلًا يُحتكم إليه[5]. ولئن كان النحويّ ينطلق في درسه من المبنى إلى المعنى، فإنّ البلاغيّ ينطلق في درسه من المعنى إلى المبنى مستقصيًا التراكيب الملائمة التي تفي بحاجات السياق والأحوال المختلفة[6].

أمّا عن العلاقة بينهما فقد كانت واضحة بيّنة عند المتقدّمين؛ إذ بيّنوا مجال كلّ منهما، ومن ذلك قول ابن الأثير (ت**637**هـ)؛ فموضوع علم النحو:«الألفاظ والمعاني، والنحويّ يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغويّة»، وموضوع علم المعاني «الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظيّة والمعنويّة»[7]، غير أنّ العُرى بينهما لا انفصام لها ودليل ذلك قول العلويّ:«...فالنحويّ

---

[1] عبد الحميد السيّد: **‹دراسات في اللسانيات العربيّة›**، ص **171**

[2] أبو العباس المغربيّ (أحمد بن محمّد ـ ت**1128**هـ): **مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح**/شروح التلخيص، ج**1**، دار الكتب العلميّة، لبنان، دط، **2002**، ص **135**

[3] **يُنظر**: عبد الحميد السيّد: **‹دراسات في اللسانيات العربيّة›**، ص **172**

[4] ابن الأثير: **‹ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر›**، ج**1**، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، لبنان، دط، **1999**، ص**39**

[5] **يُنظر**: عبد الحميد السيّد: **‹دراسات في اللسانيات العربيّة›**، ص **176**

[6] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[7] أبو الفتح ابن الأثير: **‹ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر›**، ج**1**، ص **26**

ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب ليحصل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالته الخاصّة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني...»[1]، وتقف نظريّة النظم شاهدًا على ما بين العلمين من آصرة فهي تمثّل ائتلافًا للعلمين بما يحقّق وحدة النظام اللغويّ وتعدّد مستوياته [2]؛ لأنّها تجمع بين التركيب والدلالة أي بين الشكل والمعنى،، إلّا أنّ فهم النظم كما أراده الجرجانيّ لا يتحقّق إلّا إذا أُدركت الغاية منه وهي تميّيز الكلام البليغ من غيره من جهة مطابقته لمقتضى الحال. فالنحو ينظر إلى التركيب بمعيار الصحّة والاستقامة نظرة شاملة قائمة على التقعيد، في حين إنّ علم المعاني فيبحث في معاني التراكيب وخواصّها.

ولعلّ مكمن الضعف في ما جاء به تمّام حسّان في ضرورة إلحاق علم المعاني بالنحو هو دعوته إلى إسقاط العامل والاستعاضة عنه بالتعليق كما يفهمه عن عبد القاهر الجرجانيّ، إلّا أنّ الناظر في نظريّة الجرجانيّ عن النظم والعلاقات بين الكلم يجدها مبنيةً على القول بالعامل، فقد كان عبد القاهر الجرجانيّ بصريّ المذهب في النحو ولا أدلّ على ذلك من كتابه "**المقتصد في شرح الإيضاح**".

ويحمل الباحثون على تمّام حسّان فيما ذهب إليه أنّه لم يميّز المعاني النحويّة من المعاني البلاغيّة، فالأولى تقوم على العامليّة في حين إنّ الثانية تقوم على الإسناد ومتعلّقاته. وقبل بسط القول في هذا الرأي، لابدّ من تحديد مفهوم المعنى عند النحاة لئلّا يلتبس بتصوّر البلاغيّين له؛ فالمقصود بالمعاني في حدّ الإعراب، الوظائف النحويّة، كوظيفة المبتدأ أوالفاعل أو الحال وغيرها. وقد قام منهج النحاة في وصفها على إفراد باب لكلّ وظيفة، فصّلوا فيه قيودها الصرفيّة والنحويّة، وأبعادها المعنويّة: التركيبيّة والدلاليّة، والتداوليّة[3]، في حين إنّ علم المعاني يبحث في كيفيّة تأدية المعنى في أحسن صورة «فنظرُ النحويّ من جهة رفع المبتدأ وتقديم خبره، وتنكير المبتدأ، وتوسّط الظرف، إلى غير ذلك من الأحوال الإعرابيّة، ونظرُ صاحب المعاني من جهة بلاغتها وتأدية المعنى المقصود منها على أوفى ما يكون وأعلاه»[4]؛ أي إنّ

---

[1] يحي العلويّ: **‹كتاب الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز›**، ج1، مطبعة المقتطف، مصر، دط،، **1914**، ، ص **17**/ نقلا عن عبد الحميد السيّد: **‹ دراسات في اللسانيات العربيّة›**، ص **182**

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] **يُنظر**: المرجع نفسه، ص**169**

[4] يحي العلويّ: **‹كتاب الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز›**، ص**18**

صاحب المعاني يبحث في صحّة التركيب لا من جهة مطابقته لقواعد النحو بل من جهة مطابقته لمقتضى الحال.

فحين يستعمل علم المعاني مصطلحات "**الحال**" و"**المفعول به**" ويدرس رتبتهما فإنّه لا يهدف إلى وصف أشكال لغويّة وإنّما يسعى إلى بيان تغيّر الدلالة بتغيّر الرتبة حين يتّصل ذلك بنيات المتكلّمين؛ أي إنّ علاقة المفعوليّة بالفعل تتحوّل إلى علاقة إسناد [1]، كما انّ البنية العامليّة لا محالة ركن ركين في علم المعاني، ولا يمكن رفض العامل والإقرار بغيره من المفاهيم التي جاء بها عبد القاهر الجرجانيّ[2]، لأنّ إلغاء العامل النحويّ من نظريّة الجرجانيّ سيغيّر لا محالة كثيرًا من منطلقاتها ونتائجها وقد يهدمها تمامًا. فلكلّ نظريّة أسسها وأركانها وفي اجتزاء النصوص من سياقاتها ضياعٌ لمعناها الأصلي وإغفالٌ للغرض الذي وُضعت لأجل تبيانه ويتّضح ذلك أكثر ما يتضح في نصوص "**دلائل الإعجاز**" و"**أسرار البلاغة**" التي ما بفتأ يظهر مذهبٌ جديد في البحث اللغويّ حتى تُنسب إليه، ولا يخفى ما ينجرّ عن ذلك من وهم سوء فهم.

---

[1] أحمد العلويّ: **‹الطبيعة والتمثال: مسائل عن الإسلام والمعرفة›**، الشركة المغربيّة للناشرين المتّحدين، المغرب، دط، **1988**، ص **232**

[2] خالد ميلاد: **‹الإنشاء في العربيّة: دراسة لغويّة تداوليّة›**، ص**28**

المطلب الثاني: "التعليق" بين عبد القاهر الجرجانيّ وتمّام حسّان

الحديث عن التعليق حديثٌ عن علم المعاني، والذي يعدّه دعاة تيسير النحو، كما أسلفنا، الجانب الغائب في الدرس النحويّ، والذي أُريد له أن يكون مبحثًا بلاغيًّا في حين إنّه عندهم السبيلُ إلى نحوٍ ميسَّرٍ قريبٍ من الأفهام يقوم على ربط المبنى بالمعنى. وهذا الربط يتحقّق بتعالق المباني بعضها ببعضٍ فتنشأ بذلك علاقاتٌ تضمن تماسك النظام اللغويّ عند تأديته للمعاني المختلفة، وإن تعالقت المباني وفق المعاني المرادة بها فلا بدّ من أن يؤثّر بعضها في بعضٍ؛ أي إنّ فكرة العامل تبقى حاضرةً. وهذا الطرح هو أقرب إلى ما جاء به عبد القاهر الجرجانيّ عند حديثه عن التعليق أي القول بالتأثير والتأثّر. أمّا تمّام حسّان فجعل التعليق بديلًا عن العامل مستندًا في ذلك إلى آراء عبد القاهر الجرجانيّ ، إلّا أنّ المقارنة بين مفهوم التعليق عند تمّام حسّان ومفهومه عند الجرجانيّ يختلفان رؤيةً وتطبيقًا.

فالتعليق من أهمّ المصطلحات التي جاءت بها نظريّة النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ، وتأثّر به تمّام حسّان، بل تبنّى آراءه وأشاد بها في قوله: «ولعلّ أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقيّة في تاريخ التراث العربيّ إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانيّ صاحب مصطلح التعليق»[1]، فالتعليق في نظره إنّما جاء به عبد القاهر لتفسير العلاقات السياقيّة لا النحويّة؛ أي إنّه يُعنى المعاني أكثر من عنايته بالمباني.

ويمضي تمّام حسّان في إيضاح مفهوم التعليق كما فهمه عن عبد القاهر الجرجانيّ فيلفيه يدلّ على الربط بين العلاقات المعنويّة بواسطة القرائن، وفي بيان أهميّة التعليق ومفهومه يقول: «وأمّا أخطر شيءٍ تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم، ولا البناء، والترتيب، وإنّما كان التعليق. وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحويّة بواسطة ما يُسمّى بالقرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة»[2]؛فمدار الأمر هو المعاني النحويّة التي ترتبط فيما بينها ليس بتأثير بعضها في بعضٍ وإنّما بوجود قرائن تضمن هذا الربط في ذهن المتكلّم والسامع، وهو ربطٌ يتحقّق وإن لم تظهر العلامة الإعرابيّة، وهذا الطرح لا إشكال فيه إن أُريد به فهمٌ جديدٌ للعلاقات النحويّة إلّا أنّ إقامته على رأي عبد القاهر الجرجانيّ هو الأمر المشكِل؛ إذ

---

[1] تمّام حسّان: **«اللغة العربيّة معناها ومبناها»**، ص **186**

[2] المصدر نفسه، ص **188**

إنّ تمّام حسّان يذهب إلى أنّ فكرة التعليق التي نادى بها هي نفسها التي قال بها الجرجانيّ، إلّا عمليّة استقراء نصوص "**الدلائل**" تؤكّد خلاف ذلك، وإن كان المصطلح في لفظه واحدًا.

فعبد القاهر الجرجانيّ ربط بين المعنى المعجميّ والمعنى الوظيفيّ، وأكّد على أهميّة الدلالة المعجميّة للكلمة في إبراز المعنى وتقوية النظم، وفي ذلك يقول:«ومعلومٌ علم الضرورة أن لن يُتصوَّر أن يكون للفظة تعلّقٌ بلفظةٍ أخرى من غير أن تُعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك. ويُراعي هناك أمرٌ يصل إحداهما بالأخرى، كمراعاة (**نَبْكِ**) جوابًا للأمر في قوله: قِفَا نَبْكِ: وكيف وبالشك في ذلك؟ ولو كانت الألفاظ يتعلّق بعضها ببعضٍ من حيث هي ألفاظٌ، ومع إطراح النظر في معانيها لأدّى ذلك إلى أن يكون الناس حين ضحكوا ممّا يصنعه المجّان من قراءة أنصاف الكتب ضحكوا عن جهالة، وأن يكون أبو تمّام قد أخطأ حين قال:‹ **عذلًا شبيهًا بالجنون كأنّما ∴ قرأتْ به الوَهْراءُ شَطْرَ كتابِ** ›لأنّهم لم يضحكوا إلّا من عدم التعلّق، ولم يجعله أبو تمّام جنونًا إلّا لذلك»[1]، فالتعلّق لا يمكن أن يتحقّق دون ربط المعنى الوظيفيّ للّفظ بمعناه الدلاليّ ، فاللفظة التي ترد (فاعلًا) لا بدّ لها من خصائص معنويّة تجعلها قابلةً لأن تقوم بهذه الوظيفة. ويرى أنّ الألفاظ أوعية المعاني، وهي «مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى بعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلّا من بنكر حسّه، وإلّا من غالط في الحقائق نفسه»[2].

وقد كان المعنى حاضرًا في الدرس النحويّ عند سيبويه؛ إذ قسّم التركيب اللغويّ حسب دلالته فقال:«هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح ومحال كذب»[3] ثمّ عمد إلى كلّ قسم فمثّل له «فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا وسآتيك أمس، وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي

---

[1] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص **300-301**

[2] المصدر نفسه، ص**24**

[3] سيبويه: **‹ الكتاب›**، ج**1**، ص **25**

زيدًا ياتيك، وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[1]، وما كان هذا التقسيم ليتحقّق دون إحالة كلّ تركيب إلى معناه من حيث مطابقته لواقع اللغة ووظيفتها في التدليل على المعاني، وذلك أساس الفهم والتفاهم وهما أخصّ خصائص اللغة.

أمّا تمّام حسّان فقد فصل بين المعنيَين المعجميّ والوظيفيّ؛ أي إنّه من الممكن عنده تحديد المعاني الوظيفيّة من فاعليّة ومفعوليّة دون النظر في دلالتها. وأدّى به ذلك، في محاولةٍ منه، لإثبات وجهة نظره إلى نظم بيتٍ شعريٍّ من كلمات هرائيّة عديمة الدلالة في قوله:

قَاصَ التَّجِينُ شَحَالَهُ بِتَرِيسِهِ .·. فَاخِي فَلَمْ يَسْتَعِفْ بِطَاسِيَةِ البُرنُ

وقام بإعراب البيت وفق تخميناتٍ ظنيّةٍ لا يُعتدّ بها في التحليل اللغويّ المبنى على أسسٌ من العلميّة والدقّة؛ فقد أعرب (قاص) على أنّها فعلٌ ماضٍ ولعلّ ذلك مردّه إلى شبهها بأفعالٍ من نحو: قال وصال، في حين إنّ أحمد سليمان ياقوت يحيل إلى احتمالات أخرى لإعراب هذه اللفظة وغيرها من ألفاظ البيت[2] . وفي صنيعه هذا قدر من المبالغة، وهو وجهة نظر شخصيّة صِرفة تنافي المنطلقات النظريّة التي اعتمدها التراثيّة منها والحديثة.

وقد وقع في تناقض حين أكّد على أهمية المقام في الدرس النحوي وضرورته في بناء التراكيب من جهة، وبين ما ذهب إليه من أنّ الإعراب يتمّ بصورة ناجحة دون رصد معنى المقام أو المعجم، لانّ الناظر في بينية أيّ تركيب عربيّ صحيح معنى ومبنى يلحظ أنّ «إعراب أيّ كلام لا معنى له يمكن أن يسلب الدرس النحوي خاصية من أهمّ خصائصه، وهي ارتباط هذا الدرس بالدلالة من كافة جوانبه سواء من حيث إعراب الكلام بناء على فهم المعنى أو من حيث معرفة الكلام نفسه اعتمادا على المعنى»[3].

---

(1) سيبويه:‹**الكتاب**›، ج**1**، ص **25-26**

(2) أحمد سليمان ياقوت: ‹ **ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم**›، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، دط، **1994**، ص**8**

(3) أحمد سليمان ياقوت:‹ **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**›، دار المعارف، القاهرة ، مصر دط، **1985**، ص**160**

لقد حاول تمّام حسّان من خلال نموذجه بناء صرح لغوي لبنته الأولى المعنى ، وتوسّل في سبيل الكشف عنه بتوظيف كلّ العناصر اللغوية وغير اللغوية ، لكن قوله بإمكانية تحديد الوظائف النحوية للجملة دون إدراك معناها المعجميّ، قد أسبغ على عمله جانبا من التناقض ، وهذا من أشدّ ما أوخذ به. وبما أنّ المبنى والمعنى أمران متلازمان فإنّ «أخطر ما ترتّب عن غموض مصطلح المبنى وهو غموض يصيب بالضرورة مصطلح المعنى»[1].

ويعلّق عز الذين مجدوب على البيت سابق الذكر بقوله:«والتحقيق عندنا ...أنّ البيت المذكور لا يمثّل إلّا توليفًا لعناصر التعبير وفق القوانين المسيّرة لها في اللسان العربيّ، ولا يمثّل ما ذكر بأيّ حال مستوًى نحويًّا، فالنحو عندنا إحاطة بالقوانين المفسِّرة لائتلاف ثوابت المضمون حسب مستويات من التركيب والتشعّب مختلفة، تتعالق حسب طرق غير متوقّعة دائمًا مع صعيد التعبير ومستوياته المختلفة، ولعلّ موقفه هذا نتيجةٌ أيضًا من نتائج فصله في النظام اللغويّ بين المعاني من جهة والمباني من جهة ثانية»[2].

فالفصل بين المعنى المعجميّ والمعنى الوظيفيّ يزري باللغة بل يضيّق من دائرة المعنى، ويبعده عن دائرة البلاغة والنظم الذي قال به الجرجانيّ «إنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنّها لا محالة تتّبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولًا في النفس، وجب اللفظ الدالّ عليه أن يكون مثله أوّلًا في النطق»[3]. فالألفاظ ملازمة للمعاني، ولا تنفكّ عنها، ولا يمكن أن نتصوّر تعليقًا أو نظمًا فصل فيه بين المعنى المعجميّ والمعنى الوظيفيّ.

فعبد القاهر الجرجانيّ يؤكّد على التلازم الشديد بين المعاني المعجميّة والمعاني الوظيفيّة (الإعراب)، ونراه يدقّق الوصف وهو يتحدّث عن التعليق الذي لم يتجاوز المعاني النحويّة:«ليس الغرض بنظم الكلم إن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل...لو

---

[1] عز الدين مجدوب: **‹المنوال النحويّ العربيّ›**، ص**326**

[2] المرجع نفسه، ص**327**

[3] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص **58**

فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات، دلالتها لما كان شيء أحقّ بالتقديم من شيء. ولا يُتصوّر أن يجب فيها ترتيب ونظم» [1].

ومن ذلك يتّضح أنّ التعليق عند الجرجانيّ والتعليق عند تمّام حسّان لا يربط بينهما إلّا وحدة اللفظ أمّا المفهوم فمختلف؛ لأنّ الجرجاني يقول بالصلة التي لا انفصام لها بين المعنى المعجميّ والمعنى الوظيفيّ في حين إنّ تمّام حسّان يرى إمكان قيام معانٍ وظيفيّة دون الرجوع إلى المعاني المعجميّة، وفي قوله تناقض لأنّه يجعل قرائن التعليق والإسناد قائمةً على تآلف المعاني المعجميّة وربط معنى بآخر «وإلّا فمن أين لي أن أعرف أنّ هناك علاقة إسناد بين التلميذ والمجتهد في الجملة: التلميذ مجتهد، إن لم أكن أعرف المعنى المعجميّ لكلّ من التلميذ والمجتهد» [2].

فإن فرغنا من مبحث المعنى وجدنا فارقًا آخر بين فكر تّمام حسّان وفكر الجرجانيّ، ففكرة تضافر القرائن التي استمدّها أساسًا من فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ، وجعلها محور كتبه ومقالاته ودراساته، محاولًا بذلك تفسير العلاقات النحويّة بالاعتماد على القرائن المعنويّة واللفظيّة في توضيح المبنى النحويّ، وفي ذلك يقول إنّ:«فهم التعليق على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العمل النحويّ والعوامل النحويّة؛ لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معانيَ الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغويّ لهذه المعاني الوظيفيّة النحويّة» [3]. فهو يعدّ العامل النحويّ خرافة، وأنّ التعليق الذي بنى عليه نظريته واستلهمه من الجرجانيّ كافٍ للقضاء على خرافة العامل، والغريب أنّه يقرن هذا الرأي بعبد القاهر الجرجانيّ حين يقول:«وفي رأيي، كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال، أنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربيّ، وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحويّ» [4]. ممّا يوحي بأنّ الجرجانيّ يعدّ العامل خرافة، وهذا مجانب للصواب، فقد اعتمد عليه الجرجانيّ في بناء نظريته إذ يقول:«لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا ومجرّدةً من

---

[1] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص **56**

[2] أحمد سليمان ياقوت: **‹ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم›**، ص**83**

[3] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **189**

[4] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعلٍ فيه وجعله فاعلًا له أو مفعولًا، أو يريد منه حكمًا سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأً او خبرًا أو صفةً أو حالًا»[1].

وهذا ما يؤيّده قول تمّام حسّان نفسه من أنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربيّ، ومركزيّة التعليق مستمدّة من ارتباطه بالعامل، مع أنّه يُتبع هذا بقوله إنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل، وأكثر نفعًا في التحليل لهذه المعاني الوظيفيّة النحويّة[2]. ويقول في موضع آخر موضّحًا مفهوم التعليق عند الجرجانيّ:«وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحويّة بواسطة ما يُسمّى بالقرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة»[3]، وقد أدرك أنّ فهمه لما قاله الجرجانيّ قد يكون مخالفًا لما هو عليه في حقيقته فقد تدارك ذلك بقوله إنّ:«عبد القاهر لم يقصد قصدًا مباشرًا إلى شرح ما يعنيه بكلمة "**التعليق**" ولكن إشارات عامّة...»[4].

ففكرة التعليق عند الجرجانيّ تعني النظام النحويّ لصياغة الجملة ولا تعني الإعراب كما فهمها تمّام حسّان، وبذلك لا يمكن الاستعاضة بها عن العامل، لأنّ الجرجانيّ أسّس من خلال التعليق لنظريّة النظم، ويعني بالنظم مطابقة الصورة اللفظيّة في حملها المعنى للصورة الذهنيّة، ولهذا يؤكّد الفضلي أنّ« الإعراب أو الموقع الإعرابيّ جزء من نظام الجملة، والموقع الإعرابيّ أو الوظيفة النحويّة للكلمة في الجملة التي تتمثّل في المعاني النحويّة من فاعليّة ومفعوليّة وما إليها هو الذي تدلّ عليه القرائن النحويّة وليس نظام الجملة ككلّ»[5]؛ فلا يمكن بذلك لنظريّة القرائن أن تكون بديلًا للعامل لأنّها تؤسّس لجانب واحد من دراسة اللغة، في حين تظهر كفاءة نظريّة العامل في التحليل اللغويّ.

---

[1] عبد القاهر الجرجانيّ: **‹دلائل الإعجاز›**، ص **314**

[2] تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**،، ص **189**

[3] المصدر نفسه، ص **188**

[4] المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[5] عبد الهادي الفضليّ: **‹دراسات في الإعراب›** ،دار تهامة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط**1**، **1984**، ص **91**

المطلب الثالث: كفاية نظريّة العامل في ضوء المنهج التوليديّ التحويليّ

ينظر المنهج التوليديّ التحويليّ في التركيب اللغويّ بعناصره الظاهرة والمضمرة، ويبحث فيما يجمع هذه العناصر من علاقاتٍ وروابطَ، وأكثر ما يلفت النظر في الرؤية التوليديّة التحويليّة للّغة هو عنايتها بفكرة التأثير والتأثّر بصفة قريبةٍ جدًّا من تلك التي تعرضها كتب النحو العربيّ في مسألة العامل.

وتُعدّ نظرية العامل (Agent) من أهمّ مبادئ المنهج التوليديّ التحويلي. وقدأطلق عليها تشومسكي (N .Chaumesky) لأوّل مرة مصطلح "Government" في كتابه المسمى: (Lectures on Government and Binding) أي قراءات في (العمل والرابط)[1]، ويتحقّق العمل النحويّ عندهم بالنظر في البنية العميقة للتركيب اللغويّ وضرورة ربط النحو بها؛ ومن المعلوم أنّ البنية العميقة تمثِّل العملية العقلية، ودراسة هذه البنية تقتضي فهمَ العلاقات، لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبيّ، ولكن باعتبارها علاقات تأثرٍ وتأثيرٍ في التصورات العميقة[2]؛ وهو قول أقرب إلى مفهوم العمل النحويّ عند نحاة العربيّة.

وذهب تشومسكي إلى أنّ النموذج التفسيريّ الذي تطمح التوليديّة التحويليّة إلى تطويره لا يمكن أن يتحقّق دون تطوير مفاهيم نحويّة أكثر عمقًا، واقترح في دراسة له عنوانها: ‹**محاضرات حول نظريّة العمل والربط**› (Lecturs on The Theory of Government and Binding)، أنّ السبيل إلى ذلك هو إحياء مفهوم العامل (Government) الذي عرفته الدراسات الأوربيّة التقليديّة، ثمّ صار غير مقبول في الدراسات اللغويّة البنيويّة. فنظريّة العمل والربط (Government and Binding) تُعدّ أصل كلّ المقترحات التوليديّة الخاصّة بقوانين النحو العامّ والعموميّات اللغوية منذ أوائل الثمانينات إلى يومنا هذا[3].

ويقدّم الفاسيّ الفهريّ مثالًا عن التحليل التوليديّ التحويليّ للّغة الفعل (ضرب)، وهو في العربيّة فعلٌ متعدٍّ أي يتطلّب فاعلًا ومفعولًا؛ إذ إنّ لوجوده في في تركيبٍ ما القدرة على افتراض هذين العنصرَين

---

[1] **ينظر**: كريم زكي حسام الدين: ‹**أصول تراثية في علم اللغة**›، ص259، وعبده الراجحيّ: ‹**النحو العربي والدرس الحديث**›، ص**147**

[2] عبده الراجحيّ: ‹**النحو العربي والدرس الحديث**›، ص**148**

[3] **يُنظر**: مرتضى جواد باقر: ‹**مقدّمة في نظريّة القواعد التوليديّة**›، دار الشروق، الأردن، ط**1**، **2002**، ص **147-169**

لأنّه «يأخذ فضلةً لها دورُ متقبِّلِ العملِ (Ecipient)، أوالضحيّة (Portient)، ويأخذ فاعلًا هو منفّذ العمل (Agent)»[1].

وتقوم هذه النظريّة على فرضيتين متلازمتين: أولاهما أنّ النحو في أيّ لسان بشري ينقسم قسمين؛ قسم يختصّ به هذا اللسان دون غيره، وقسم يشترك فيه مع سواه من الألسن وهو أساس ما يسمّى بالنحو العالميّ الذي يراه تمثّلًا للطريقة التي يقترن فيها الصوت بالمعنى بصفة مستقلّة عن طريقة تمثّلها في أيّ لسان بعينه[2]. أمّا الفرضيّة الثانية فهي أنّ النحو العالميّ بمفهومه السابق يجمع بين مستويات العرض والتقديم، ونظام الضوابط والقيود. فأمّا مستويات العرض والتقديم فهي: المعجم(أي مجموع مفردات اللغة الموجود بالقوّة لا بالفعل، والمقابل للمصطلح اللاتينيّ "lexicon")، أمّا نظام الضوابط فيحكم البنية العميقة، والبنية السطحيّة، أمّا القيود فتتمثّل في الصيغة الصوتيّة، والصيغة المنطقيّة.

يفترض المنهج الوصفيّ عدم كفاية العامل في التحليل اللغويّ لأنّه منهجٌ دخيلٌ مأخوذٌ من فلسفة اليونان، ولأنّ الأَولى عند الوصفيّين هو النظر في ظاهر اللغة، في حين إنّ التوليديّين العرب رأَوا أنّ النحاة العرب اهتدَوا إلى فكرة العامل الذي يتحقّق به الربط المحكم بين الكلمات، وهي نظرةٌ إلى اللغة تعضدها ما جاءت به مدرسة نحو التعليق (dependency grammar)[3]، والتي تذهب إلى أنّ التركيب لا يستقيم إلّا إذا تطلّب بعضه بعضًا وأثّر بعضه في بعضٍ، فيتحقّق بذلك تعالقٌ بين أجزائه.

فالمدرسة التوليديّة التحويليّة تعتمد في التحليل اللغويّ الربط العامليّ(GB) الذي يُعدّ «من أهمّ مرتكزات التفسير في نظريّة النحو الكليّ، وهي تنطلق من منطلقَين، الأول :ضرورة وجود أثرٍ(Trace)

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهريّ: **‹المعجم العربيّ›**، دار توبقال، المغرب، دط، **1985**، ص**31**

(2) Noam Chomsky,La Linguistique Cartésienne(suivi de :la nature formelle du langage), traduction de E. Delannoe et D.Sperber, edution du Seuil, Paris, **1969**, p**131-132**

(3) **يُنظر**: عبد القادر الفاسي الفهريّ: **‹المعجم العربيّ›**، ص **42**

للعامل في الجملة، والثاني :ضرورة فصل المعاني الملبِسة، بتحديد مجال تحكّم كلّ عاملٍ»[1]؛ أي إنّ كلّ عاملٍ يصير قطبًا يجذب إليه العناصر التي تنتمي إلى مجاله فلا تلتبس بغيرها.

فتشومسكي ينطلق من أنّ أيّ لغةٍ بشريّةٍ طبيعيّةٍ تخضع لنظامٍ دقيقٍ يختفي وراء قواعدها النحويّة والصرفيّة؛ فتفسير اللغة سعيٌ للبحث عمّا يحدث في ذهن المتكلّم من عمليّاتٍ عقليّةٍ تجعل القاعدة النحويّة منتِجةً لعددٍ غير محدودٍ من المنوالات، وهذا ما يذهب إليه نحاة العربية حين يطلبون الحكمة في القواعد النحويّة التي وضعوها؛ أي السبب والعلّة، بمفهوم متقدّمي النحاة، وليس متأخريهم الذين أسرف كثيرٌ منهم في إعمال هذا المبدأ حتّى جعلوه كدّ ذهنٍ لا طائلَ يُرجى من ورائه في تعلّم اللغة العربيّة أو الفقه بأساليبها.

ومن أركان نظريّة تشومسكي أنّ تناول المادة اللغويّة بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون موازيًا لحقيقتها في العقل[2]؛ أي إنّ النظر في العمليّات العقليّة التي تسبق وتوازي إنتاج اللغة تنطلق من بينيةٍ عميقةٍ موجودة في ذهن المتكلّمين بلغة معيّنةٍ والقائمة على مخزونهم من قواعد هذه اللغة التي تسمح لهم بإنتاج عددٍ لا محدودٍ من الجمل التي لم يسمعوها من قبل. والعامل يفترض حذفًا وتقديرًا يوازي ما هو ماثلٌ في ذهن المتكلّم، فدراسة هذه الجوانب يمثُل ضدّا للوصف الخارجيّ للغة.

ويذكر الغامديّ أنّ التعليل النحويّ الذي شرحه الخليل أعطى الدرس النحويَّ صفة العلميّة مثلما رامت العلميّةَ المدرسة التوليديّة التحويليّة بالتفسير لا بالوصف[3]. ويضيف«ولابدّ هنا من التنبيه على أنّني لا ستأنكر ألبتّة أنّ العامل النحويَّ قد كان التعويل عليه عند علماء العربيّة لتخريج الحركة الإعرابيّة في المقام الأوّل، ولا أنكر ما للنحو العربيّ من مسائل جديرةٍ بالنقد وإعادة النظر، ولن أتعامى عنها، لمجرّد الدفاع عن العامل والعلل والتقدير وما إلى ذلك. ولذا أتفهّم تفهّمًا كاملًا ما أشار إليه تمّام حسان من أنّ العامل لايعطي في التخريج عليه ما تعطيه مقولة تضافر القرائن، غير أنّي أجزم بأنّ العامل مع غيره من

---

(1) حسن الملخ: **‹نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين›**، دار الشروق، عمان، ط**1**، **2000**، ص**238**

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(3) محمّد سعيد ربيع الغامديّ: **‹اللغة والفكر في التراث النحويّ العربيّ›**، عالم الفكر، العدد**3**، المجلّد**34**، يناير/مارس **2006**، ص**78-79**

الأصول الأخرى يمكن أن تفسِّر جميعًا ما نحتاج اليوم إلى تفسيره من زاويةٍ معيّنةٍ»[1]؛ أي يمكن أن يتكامل الطرحان دون أن يناقض أحدهما الآخر أو يلغيه، فيمكن بذلك الإقرار بالعامل والأخذ بالقرائن في دراسة اللّغة لأنّ العامل نفسه من القرائن التي تعين على التحليل اللغويّ.

وأنكر الفاسيّ الفهريّ على الوصفيّين رفضهم للعوامل والعلل والتقدير التي رأَوها مباحثَ دخيلةٍ على البحث اللغويّ لأنّها قائمة على أركان فلسفيّةٍ. وبيّن أنّ هذه العوامل لها دورٌ في التحليل اللغويّ، لأنّها مستمدّةٌ من اللغة العربيّة ذاتها، ولا يوجد دليلٌ قاطعٌ يجزم بخلاف ذلك[2].

على أنّنا سنجد تمّام حسّان بعد تأليفه لكتابَيه "**اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**"، و"**اللغة العربيّة معناها ومبناها**"بنحو عقدَين من الزمان يتخفّف في كتابه "**الأصول**"من الوصفيّة التي وسمت آراءه في مراحل التأليف الأولى.

ويُرجع حسن الملخ هذا التحوّل إلى اطّلاع بعض المحدثين وصفيّي التوجّه ومن بينهم تمّام حسّان على ما وصل إليهم من مفاهيم التوليديّة التحويليّة[3].

فتمّام حسّان الذي كان يقول سنة**1957**:«نرجو أن نكون قد بيّنا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل» عاد عن شيءٍ من رأيه سنة **1978**، وقال: «يبدو أنّ النموذج التحويليَّ يمكن أن يطبَّق على اللغة العربيّة، ويمكن للّغة العربيّة أن يعاد وصفها ألسنيًّا من خلاله» وذهب سنة **1984** إلى أبعد من ذلك فقال:«من مظاهر الطاقة التفسيريّة في النحو العربيّ ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته»[4]، وكما مرّ بنا فإنّ العامل أساسه التعليل، والقول بكفاية التعليل قولٌ بكفاية العامل وقدرة كليهما على تفسير الظواهر اللغويّة وفهمها على وجهٍ أكمل.

---

(1) مُحَمَّد سعيد ربيع الغامديّ: **‹اللغة والفكر في التراث النحويّ العربيّ›**، ص**91-92**

(2) **يُنظر**: عبد القادر الفاسي الفهريّ: **‹ملاحظات حول البحث في التركيب اللغويّ›**، منشور في كتاب: تقدّم اللسانيّات في الأقطار العربيّة، وقائع ندوة جهويّة بالرباط، سنة **1987**، ط**1**، دار الغرب الإسلاميّ، ط**1**، **1991**، ص **262**

(3) مُحَمَّد سعيد ربيع الغامديّ: **‹اللغة والفكر في التراث النحويّ العربيّ›**، ص **92**

(4) حسن الملخ: **‹نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين›**، ص**227**

ويظهر ما لنظريّة العامل من مزايا في التحليل اللغويّ في أمرَين؛ أوّلهما كفايتها في تفسير علامات الإعراب، وثانيهما ما تنهض به من دورٍ هامٍّ في تعليم اللغة؛ ففيما يخصّ المزيّة الأولى فقد أعطت نظريّة العامل تفسيرًا سائغًا لاختلاف علامات الإعراب[1]، وتأثير الألفاظ بعضها في بعض، وهو أمرٌ أصبح اليوم من الحقائق المسلّم بها في الدراسات اللغويّة المعاصرة[2]. و يؤكّد عبده الراجحيّ على أهميّة نظريّة العامل في التحليل اللغويّ، وأنّ ما جاء به المنهج التحويليّ من معطياتٍ في مسألة تأثير الألفاظ بعضها في بعضٍ، ووجود ما هو محذوفٌ في الجملة يقترب كثيرًا من الصورة التي عرض فيها النحاة العرب القدامى مسائل العامل وما يتّصل به من قضايا التقدير والتأويل[3].

أمّا تعلّم اللغة العربيّة فإنّ نظريّة العامل تنهض بعبءٍ ذي بالٍ في تيسير تعلّم اللغة العربيّة، وضبط علامات الإعراب فيها، ذلك أنّ «العامل قرينةٌ تهدي المتكلّم إلى العلامة الإعرابيّة المطلوبة، وإلى الضبط الصحيح»[4].

وتأسيسًا على ما سبق، وفي ضوء ما دار حول نظريّة العامل من آراءٍ، وما تظهره هذه النظريّة من كفايةٍ تحليليّةٍ تسمح بتحليلٍ لغويٍّ متكامل الأركان أثبت المنهج التوليديّ التحويليّ جدواه، يمكن فهم سبب عدم قدرة الباحثين العرب الداعين إلى إلغاء نظريّة العامل عن الإتيان ببديلٍ له الكفاية التفسيريّة نفسها التي للعامل النحويّ. فالمنهج التوليديّ التحويليّ أثبت أنّ من صميم اللغة القول بالتأثير والتأثّر بين المباني اللغويّة في التركيب، ممّا ينتج عنه ارتباطٌ وتعالقٌ بين أجزاء الكلم الظاهرة والمضمرة فتتمّ تأدية المعاني المختلفة وفق نظام اللغة الذي لا يستقيم إلّا بالربط العامليّ؛ أي أن يستدعيَ كلّ عنصرٍ لغويٍّ عناصر أخرى لا غنى له عنها، من نحو استدعاء الفعل اللازم للفاعل، والمتعدّي للفاعل والمفعول، والمبتدأ للخبر، والجارّ للمجرور وهكذا.

---

[1] وليد عاطف الأنصاريّ: **‹نظريّة العامل في النحو العربيّ›**، ص**16**

[2] المرجع نفسه ، ص **163**

[3] **يُنظر**: عبده الراجحيّ: **‹النحو العربيّ والدرس الحديث›**، ص**148**

[4] وليد عاطف الانصاريّ: **‹نظريّة العامل في النحو العربيّ›**، ص**164**

المطلب الرابع: مزالق التعقيد وحدود التطبيق

أقام تمّام حسّان، كما أسلفنا، نظرية القرائن على مبدإٍ مؤدّاه أنّ العلامة الإعرابيّة التي حفل بها النحاة، وجعلوها أساسًا لنظريّة العامل لا تعين بمفردها على تحديد المعنى، ولا قيمة لها دون تضافر القرائن اللفظيّة والمعنويّة في السياق اللغويّ.

ويظهر قصور العلامة الإعرابيّة، عنده، في الإبانة عن المعاني المختلفة، وفي التميّيز بين الأبواب النحويّة حين يكون الإعراب تقديريًّا أو محليًّا [1]؛ فحين لا تظهر العلامة الإعرابيّة تلتبس المعاني الوظيفيّة والدلاليّة كذلك، فيُلجأ حينها إلى قرائن أخرى تعين على إفادة المعنى المراد، وهذا ما لم يوله النحاة حقّه، إنّما أكثر ما بحثوا فيه هو تقدير العلامة ومن ثمّ التدليل بها على المعنى؛ أي الانطلاق من أمرٍ مفترضٍ غير ظاهرٍ، في حين كان حريًّا بهم أن يبحثوا في القرائن الأخرى التي تؤدّي إلى تعالق المعاني والمباني لتأدية المعنى الدلاليّ فيصير هو الذي يحدّد المعانيَ الوظيفيّة وليس العكس.

وفكرة التعليق عند تمّامٍ حسّان هي محصول تضافر القرائن المعنويّة واللفظيّة؛ فالقرائن المعنويّة تتمثّل في: الإسناد والتخصيص والتبعيّة، والخالفة، والنسبة. أمّا القرائن اللفظيّة فتتمثّل في: الإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضامّ، والأداة، والتنغيم.[2]

لكنّ تطبيق هذه النظريّة في كتابه "**الخلاصة النحويّة**" جاء مخالفًا في بعض جوانبه للتنظير الذي قدّمه وممّا تجدر الإشارة إليه أنّه لم يشر إلى التغيّير، ولم يحاول إعطاء مسوّغاتٍ له، ويمكن عرض هذا الاختلاف على النحو الآتي ذكره:

- أضاف تمّام حسّان في "**خلاصته**"؛ التي أرادها تطبيقًا لنظريّة القرائن، دلالة السياق، وجعلها مستقلّة عن الأصوات والصرف والنحو رغم أّها مرتبطة بمعنى الجملة وهي بذلك إلى القرائن النحويّة أقرب.

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**207**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص **191**

- حذف قرينة الإسناد وقرينة التخصيص وقرينة التبعيّة، وبذلك قلّص من القرائن المعنويّة وركّز على القرائن اللفظيّة التي تدخل المعاني في علاقتها بما تقترن به. وهذا أقرب إلى ما ذهب إليه النحاة في أنّ القرائن اللفظيّة أظهر لطالب النحو فقدّموها على القرائن المعنويّة، وهذا التقديم من أسباب وسم عملهم باتجاهه نحو المبني.
- أدخل تمّام حسّان قرينة المطابقة التي كانت في التجربة الأولى قسمًا قائمًا برأسه، ضمن قرينة الربط، وأضاف إلى الربط قرينة الإحالة [1] .

ويظهر من هذه التعديلات أنّ القرائن وإن أسهب تمّام حسّان في كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**" في إيضاح معانيها، وما يتّصف به كلّ قسم منها، يجعله مستقلًّا عن غيره وحريًّا بأن يُفرد له قسم خاصّ، أنّ دلالتها لم تستقرّ وأنّ تطبيقها تكتنفه بعض الصعوبات التي يمكن أن تشكّك في كفاية النظريّة وسُبُل تطبيقها.

وتظهر عنايته بالقرائن اللفظيّة أكثر في كتابه" **البيان في روائع القرآن**" الذي قسّمه إلى قسمين : جعل الأول منهما دراسات لغوية من خلال القرائن اللفظية المتمثّلة في البنية، والرتبة، والربط، والتضام، والإعراب، والسياق، كما تطرّق إلى الرخصة في التركيب، والنمط التركيبيّ للقرآن الكريم. أمّا القسم الثاني أفرده للدراسات الأسلوبية ، ودرس فيه القيم الصوتية وأثرها ، والإيقاع والحكاية والفواصل ، والمناسبة الصوتية والأسلوب العدوليّ، والترخص ، وإباء اللبس ، والهيكل البنيوي لبعض السور[2]، وبذلك نقل القرائن من حيّز الجملة إلى حيّز النصّ، وحاول ربطها بالدراسات الأسلوبيّة، وكأنّه وقع في بعض ممّا حمله الدارسون المحدثون على نحاة العربيّة الأوائل من أنّهم لم يحدّدوا موضوع دراستهم.

وإن كان الغرض من دعواه، هو تيسير النحو، وتخليصه ممّا شابه من تعقيدٍ متمثّلٍ أساسًا في نظريّة العامل، وما دار حولها من تعليلاتٍ وتقديراتٍ، فإنّ الناظر في أسلوبه في التحليل المبني على القرائن اللفظيّة والمعنويّة، يجد أنّها تجمع بين مباحث النحو، ومباحث علم المعاني المتعلّقة بالتراكيب من جانبها النحويّ بخاصّة، ولا يخفى ما ينجرّ عن ذلك من خلطٍ، بسطنا القول فيه فيما سبق، والجانب الثاني، والذي تبدو

---

[1] خالد بن سليمان بن مهنا الكنديّ: **‹التعليل النحويّ في الدرس اللغويّ القديم والحديث›**، ص **274**

[2] **يُنظر**: عبد الرحمن حسن العارف: **‹تمّام حسّان رائدًا لغويًا›**، ص**47**

سمة التعقيد فيه واضحةً، هو صعوبة الكشف عن مجموع القرائن التي يُتوصّل بها إلى المعنى العامّ أو المعنى الدلاليّ ويتمّ بها تحديد الوظائف النحويّة، ونعرض مثالًا عن تضافر القرائن أتى به تمّام حسّان في كتابه **"اللغة العربيّة معناها ومبناها"**: [1]

المثال: **ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا**

(**ضَرَبَ**) فعلٌ ماضٍ ⟵ قرينة الصيغة

- (**زيدٌ**) فاعلٌ بشهادة القرائن التاليّة:

أنّه اسمٌ ⟵ قرينة الصيغة
أنّه مرفوعٌ ⟵ قرينة الإعراب
أنّه مسندٌ إليه ⟵ قرينة التعليق
أنّه متأخّرٌ عن فعله ⟵ قرينة الرتبة
أنّ فعله مبنيٌّ للمعلوم ⟵ قرينة الصيغة
أنّه مفردٌ، وفعله مُسنَدٌ إلى مفردٍ ⟵ قرينة المطابقة

- (**عمرًا**) مفعولٌ به بشهادة القرائن التاليّة:

أنّه اسمٌ ⟵ قرينة النوع
أنّه منصوبٌ ⟵ قرينة الإعراب
علاقته بالفعل (التعدية) ⟵ قرينة التعليق
جاء بعد الفعل والفاعل ⟵ قرينة الرتبة.

لقد نادى تمّام حسّان بتضافر القرائن لأنّه يرى أنّ العلامة الإعرابيّة لا يمكن الاعتماد عليها في إيضاح المعنى [2]، ولكن بمقارنة بسيطةٍ بين ما يظهر من تعقيدٍ وصعوبةٍ في استخلاص القرائن، والقول بأنّ العلامات الإعرابيّة دليلٌ على المعاني النحويّة، ترجح كفّة العامل في التطبيق.

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص **181**

[2] **يُنظر**: المصدر نفسه، ص**193**

وقد أدرك تمّام حسّان صعوبة الكشف عن قرينة التعليق وأورد أسباب هذه الصعوبة في أنّ التعليق:

- قرينةٌ معنويّةٌ تحتاج إلى تأمّلٍ في بعض الأحيان.
- التأمّل فيها في أغلب الحالات يقود إلى متاهات الأفكار الظنيّة والفلسفيّة.
- أنّ الكشف عن قرينة التعليق هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابيّ.

ومن مظاهر التعقيد في نظريّة تمّام حسّان هو تشقيقه للمعنى، واتّخاذه الوظائف النحويّة ضدًّا للمعاني المعجميّة؛ فهو يذهب إلى أنّ المعنى على مستوى النظام الصوتيّ، والنظام الصرفيّ، والنظام النحويّ، هو معنًى وظيفيٌّ إن اتّضح أمكن إعراب الجملة دون حاجةٍ إلى المعجم والمقام، ومردّ ذلك أنّ المعنى الوظيفيّ، عنده، ما هو إلّا نتاج نجاح عمليّة التعليق، وعلى هذا فإنّه يمكن إعراب صورةٍ بنائيّةٍ عربيّةٍ لا معنى لها من الناحيّة المعجميّة وصنع للتدليل على ذلك بيتًا وأعربه [1]، وقد بيّنا أنّ هذا القول مردودٌ لأنّه ينافي مقولة النحاة: «الإعراب فرع المعنى» فإذا فسد المعنى فسد الإعراب، وهذا مضمون قول الفرّاء: «كلّ مسألةٍ وافق إعرابها معناها ومبناها فهو الصحيح»[2]. إلّا أنّ تمّام حسّان، كما أسلفنا، اعتمد على تعاريف متأخّري النحاة في حصرهم الإعراب في جانبه الشكليّ، ونجم عن ذلك دعوته إلى ضمّ علم المعاني إلى النحو.

لئن حمل تمّام حسّان على النحاة عنايتهم بالمبنى، وذلك ممّا تقتضيه الدراسة المنهجيّة لأنّه يجعل المادّة المدروسة قابلةً للتصنيف والتجريد، فإنّ جمعه بين المعنى والمبنى في دراسةٍ واحدةٍ أدّى به إلى تحليلٍ نصّي للّغة لتظهر بذلك القرائن التي يقوم عليها التعليق النحويّ، في تقديره، وهو أمرٌ يشوبه كثيرٌ من الغموض والتعقيد في تفسير العلاقات النحويّة والمعنويّة التي يتحقّق بها التعليق، في حين إنّ العلامة الإعرابيّة عنصرٌ ماديٌّ محسوسٌ في النطق والسمع على السواء.

---

[1] **يُنظر**: تمّام حسّان: **‹اللغة العربيّة معناها ومبناها›**، ص**182**

[2] الزبيديّ (أبو بكر محمّد بن الحسين ــ ت**379**هـ): **‹طبقات النحويّين واللغويّين›**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط**2**، **1984**، ص**131**

الخاتمة

الخاتمة

أُريد لهذا البحث أن يكون عرضًا لجهود تمّام حسّان في تيسير النحو، وبيانًا للنظريّ منها والتطبيقيّ؛ فأمّا الأوّل فيشمل آراءه في نقد قضايا من التراث النحويّ العربيّ كان لها عظيم الأثر في وضع النحو في صورته التي نعرفه بها اليوم، أمّا الثاني فيبحث في نظريّة القرائن التي استقاها تمّام حسّان من فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ، و ما جاء به "فيرث" في تشقيق المعنى والسياق، ومن ثمّ عرض مناقشة أهمّ الانتقادات التي وُجّهت إليه. وبعد تتبّعنا لهذه المسائل بالبحث والتقصّى خلصنا إلى نتائج من أهمّها:

1. أعمل تمّام حسّان المنهج الوصفيّ في مقاربة التراث النحويّ العربيّ، فنظر في أصول النحو الإجماليّة من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حالٍ، وانتهى إلى أنّ النحاة وقعوا في أخطاء منهجيّة في تقعيدهم اللغة من ذلك تحديدهم لعصور الاحتجاج، وجمعهم بين لهجات عديدة لإقامة نظام نحويّ موحّد، ثمّ فرّق بين والقياس الاستعماليّ والقياس النحويّ وخلُص إلى أنّ الأوّل قياس أنماط في حين إنّ الثاني قياس أحكام وهو الذي أولاه النحاة عنايتهم وأسرفوا في بيان أحكامه وصوره ممّا جعله أقرب إلى الرياضة الذهنيّة منه إلى البحث اللغويّ. وسبب ذلك في نظره تأثّر النحاة في عللهم وأقيستهم بمقولات أرسطو. أمّا الاستصحاب فقد أخرجه من دائرة أضعف الأدلّة جاعلًا إيّاه متوسّطًا بين السماع والقياس، وشرحَ مصطلحاته، وحاول التدليل على أهميّة الاحتكام إليه في عديد المسائل التي اختلف فيها النحاة والتي تُفهم بردّها إلى أصلها. أمّا في الإجماع فقد خالف النحاة في أشهر مسألة أجمعوا عليها وهي التقسيم الثلاثيّ للكلم، وابتكر قسمةً سباعيّة قائمة على اعتبارَي المعنى والمبنى.

2. نظر تمّام حسّان في أهمّ دعائم النظريّة النحويّة العربيّة وهي العلّة والعامل، والجملة، وانتهى إلى أنّ العلّة قسم مردود وآخر مقبول؛ فأمّا المردود فهي الغائيّة التي تبحث في الغاية والسبب، أمّا القسم المقبول فهي العلل الصوريّة التي تحيل إلى كلام العرب وتحتكم إليه. واستحدث قسمًا جديدًا للجملة هو الجملة الوصفيّة، وهي غير الجملة الوصفيّة عند النحاة لأنّ معيار تصنيفها عنده تصدّرها بصفة بحكم أنّه في تقسيمه للكلم جعل الصفة قسمًا قائمًا برأسه.

3. ذهب تمّام حسّان أبعد من مراجعة التراث النحويّ وقضاياه؛ إذ عقد العزم على إلغاء نظريّة العامل والاستعاضة عنها بنظريّة نحويّة تجمع بين المعنى والمبنى، هي نظريّة القرائن في اصطلاح الباحثين، والتي استقاها من رافدَين أوّلهما تراثيّ ويتمثّل في مفهوم التعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ وثانيهما غربيّ حداثيّ هو النظريّة السياقيّة لفيرث.

4. تظهر القرينة عند تمّام حسّان تأصيلًا و تطبيقًا، أكثر منها تعريفًا؛ فنلفيه يعتمد التمثيل كلّما تعرّض لمفهوم القرينة، إلّا أنّ الناظر في ما أسماه القرائن يستشفّ أنّ مراده منها ما يتحقّق به التعليق؛ إذ يذهب إلى أنّ القرائن في اللغة العربيّة تنضوي تحت مسمّى التعليق بالمعنى الذي أراده عبد القاهر الجرجانيّ، وهو تلك الروابط التي تنشأ بين الكلم فينتج عن ذلك تعلّق بعضها ببعض، وتطلّب إحداها للأخرى.

5. وقسّم تمّام حسّان القرائن إلى لفظيّة ومعنويّة، وانتهى إلى أنّ تضافر القرائن ينزع عن العلامة الإعرابيّة ما أسنده إليها النحاة من قدرة متفرّدة في التدليل على المعاني، أدّى بهم تعذّر ظهورها أو مجيئها مخالفة لقواعدهم في تراكيب فصيحة إلى الدخول في متاهات التأويل والتقدير كان أغناهم عنها لو نظروا في القرائن الأخرى التي تُبين عن المعنى، كما أنّه يمكن الترخّص في بعض القرائن إن أُدرك المعنى وأُمن اللبس. ومن ذلك جاءت فكرة تمّام حسّان من أنّ نظريّة القرائن هي البديل لنظريّة العامل لأنّها تتلافى كثيرًا من نقائصها.

6. حُمل على تمّام حسّان اعتباره المنهج الوصفيّ الذي صرّح باعتماده في مقاربة التراث النحويّ العربيّ وحدة متجانسةً في حين إنّ الوصفيّة الغربيّة وصفيّات، يشهد بذلك اختلاف مدارسها واختلاف أعلامها، ولئن كانت تلتقي في المنهج الوصفيّ الذي أسّس له دي سوسير في جانب فإنّها تختلف عنه في جوانب عديدة، ممّا يجعل تمام حسّان يقع في مفارقة معرفيّة بين المنهج الوصفيّ في مظانّه الأصليّة وبين كيفيّة إعماله إيّاه في مقاربة التراث النحويّ العربيّ.

7. حُمل على تمّام حسّان ضِنَّته بمصادره، خاصّة في كتابه "**اللغة العربيّة معناها ومبناها**" الذي بناه على تشقيق المعنى والسياق، وهما من مفاهيم المدرسة السياقيّة لفيرث، دون أن يذكر ذلك.

8. حُمل على تمّام حسّان تأثّره بالتجريبيّة التي ظهرت في آراء إبراهيم مصطفي، والتي تظهر ملامحها في آراء تمّام حسّان من جهتين أولاهما عدم التفريق بين التنظير والتطبيق في الممارسة العلميّة، وذلك بجعله البحث النظريّ ظلًّا أمينًا للواقع، وبذلك يصير أيّ قصور في التطبيق دليلًا على قصور لازم في النظريّة، ومن ذلك ربط صعوبة تدريس النحو، واستغلاق الأفهام دونه بخلل في النظريّة النحويّة نفسها، وهذا ممّا لا يستقيم؛ لأنّ لتدريس النحو أسسه ومناهجه التي تميّزه عن النحو بوصفه علمًا. أمّا ثاني ملامح التجريبيّة في آراء تمّا حسّان فهو الاحتكام إلى ظاهر الأمور، في حين إنّ طبيعة البحث النظريّ تقتضي وضع نظام إجرائيّ قادر على السيطرة على شتات المعطيات، واقتصاد وصفها في لفظ وجيز؛ إذ إنّ القول بعكس ذلك يؤدّي إلى رؤية سطحيّة تفترض تطابقًا كليًّا بين الوقائع المدروسة والوصف الذي يقيمه الباحث لها.

9. انصرف تمّام حسّان في كتابه **"الأصول: دراسة ابستيمولوجيّة في الفكر اللغويّ عند العرب"** إلى البحث في أصول النحو العربيّ دون الاحتكام إلى المنهج الوصفيّ ممّا جعله يعدل عن بعض من آرائه التي حوتها مؤلّفاته الأولى، ومن ذلك أثر الفلسفة والمنطق في النحو العربيّ إذ ذهب إلى أنّ العلوم الإسلاميّة من علم أصول فقه وعلم الكلام كانت المؤثّر الأوّل والفاعل في توجيه منهج النحاة، وأنّ تأثّرهم بالمنطق الأرسطيّ جاء في زمن لاحق لعصر النشأة. ويظهر من فحوى الكتاب أنّه أراد بمصطلح الابستملوجيا الذي يظهر في العنوان مؤدّاه عند بلانشيه أي الجمع والتبويب، ومقدّمة الكتاب تدعم هذا القول وتنفي عن الرجل شبهة استخدامه لمصطلح في غير موضعه.

10. أفرد تمّام حسّان كتابيه **"الخلاصة النحويّة"** و**"البيان في روائع القرآن"** ليكونا تطبيقًا لنظرّيّة القرائن، إلّا أنّ الملاحظ على الكتاب الأوّل أنّه خرج فيه عن بعض من آرائه في تصنيف القرائن والتي ضمّنها كتابه **"اللغة العربيّة معناها ومبناها"**، دون أن يشير إلى هذا التغيّير أو يعطيَ مسوّغات له، ممّا يدلّ على أنّ هناك مسافة بين التنظير لهذه النظريّة والتطبيق لها، أمّا في كتابه **"البيان في روائع القرآن"** فإنّه حاول تطبيق هذه النظريّة على النصّ القرآنيّ. وقد بدا أنّ ذلك أجدى وأنفع وأوضح ممّا جعل بعض الباحثين يذهبون إلى أنّ نظريّة القرائن مجالها نحو النصّ.

11. في رؤية تمّام حسّان للنحو العربيّ جِدّة وعمق، إذ جمع ورتّب عديد المسائل التي ظلَّت زمنًا متناثرة بين ثنيّات الكتب، وشرح مسائل من نحو الاستصحاب شرحًا وافيًا مستفيضًا قد لا نجده عند غيره، وزال كثير من النقد الذي وُجّه له في مقاربته الوصفيّة للتراث حين عدل في كتابه "**الأصول**" عن بعض من آرائه التي كانت محلّ جدل. أمّا في محاولته الاستعاضة عن نظريّة العامل بتضافر القرائن فمسألة فيها نظر لأنّها لم تُثبت ما أثبتته نظريّة العامل من كفاية تفسيريّة وتطبيقيّة.

إنّ جهود تمّام تنمّ عن كفاءة عاليةً في التنظير يكمن أساسًا في عرضه المحكم لكثير من القضايا في النحو العربيّ وتعامله معها، ممّا من شأنه أن يسهم في زيادة فهمنا لها، في حين إنّ جانبها الذي أراد به بناء نظريّة قائمة على القرائن لا تكاد تصمد أمام التطبيق، ممّا يجعلنا نقول بقول من قال إنّ ما جاء به تمّام حسّان أولى به أن يُصنّف ضمن الدراسات النقديّة للنحو العربيّ، وأنّ نظريّة القرائن أقرب إلى ميدان الأسلوبيّة ونحو النصّ منها إلى النحو.

جريدة المظان

جريدة المظان

القرآن الكريم

المصادر الحديثة:

- **المصادر العربيّة:**

إبراهيم مصطفى:

1. ‹ إحياء النحو›، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، د ط، 2014

تمّام حسّان:

1. ‹الأصول: دراسة ابستمولوجيّة في للفكراللغويّ عند العرب: النحو– فقه اللغة– البلاغة›، عالم الكتب، مصر، د ط، 2000
2. ‹البيان في روائع القرآن: دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنصّ القرآنيّ›، ، عالم الكتب، ط2، 2000
3. ‹ الخلاصة النحويّة›، عالم الكتب، مصر، ط1، 2000
4. ‹اللغة بين المعياريّة والوصفيّة›، عالم الكتب، مصر، ط4، 2000
5. اللغة العربيّة معناها ومبناها›، دار الثقافة، المغرب، طبعة 1994، 1994
6. مقالات في اللغة والأدب›، عالم الكتب، مصر، ط1، 2006
7. مناهج البحث في اللغة، مكتبة أنجلو المصريّة، مصر، دط، 1990

- **المصادر الأجنبيّة المترجمة**

8. **روبير بلانشيه: ‹نظريّة المعرفة العلميّة (الإبستمولوجيا) ›**، ترجمة: حسين عبد الحميد، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 1987
9. **ف.ر بالمر: ‹علم الدلالة (إطار جديد) ›** ترجمة: صبري إبراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، دط، 1995

المصادر الأجنبيّة الحديثة

10. Ferdunand De Saussure: ‹Cours De Linguistique Générale›, présenté par: Dalila Morsly, ENAG Edution, Algérie, 3ème edition, 2004

11. Noam Chomsky,La Linguistique Cartésienne(suivi de :la nature formelle du langage), traduction de E. Delannoe et D.Sperber, edution du Seuil, Paris, 1969

المصادر التراثيّة:

ابن الأثير: (أبو الحسن علي ــ ت **630**هـ):

12. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، لبنان، دط، 1999

ابن الأنباريّ (أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد . ت**577**هـ):

13. ‹أسرار العربيّة›، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل،لبنان،ط1، 1999.

14. ‹ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو›، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، لبنان، ط2، 1971

15. ‹الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحاة البصريّين والكوفيّين›، تحقيق:مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، دط، دت

16. ‹نزهة الألباء في طبقات الأدباء›، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985

ابن جنّي (أبو الفتح عثمان . **392**هـ):

17. ‹ الخصائص›، تحقيق: محمّد علي النجّار، دار الكتاب العربيّ للنشر والتوزيع، لبنان، دط، 1957

18. ‹اللّمع في العربيّة›، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة، الكويت، ط1، دت

19. ‹المحتسب في تبيّين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها›، تحقيق: علي النجديّ ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبيّ، دار سزكين، مصر، ط2، 1986

ابن خالويه (الحسين بن أحمد ت 370هـ):

20. ‹الحجّة في القراءات السبع›، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، لبنان، ط6، 1996

ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمّد ت808هـ):

21. ‹مقدّمة ابن خلدون›، حقّق نصوصه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه: عبد الله محمّد الدرويش، دار يعرب، سوريا، ط1، 2004

الزبيديّ (أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن ــ ت379هـ):

22. «طبقات النحويّين واللغويّين»، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984

الزجاجيّ (أبو القاسم،عبد الرحمن ـ ت240هـ):

23. ‹الإيضاح في علل النحو›، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، لبنان، ط5، 1982

الزمخشريّ (أبو القاسم محمود بن عمرـ ت538هـ):

24. ‹المفصّل في علم العربيّة›، دار الجيل، لبنان، ط2، دت

ابن السرّاج (أبو بكر محمّد بن سهل ت316هـ):

25. ‹الأصول في النحو›، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، لبنان، دط، 1988

سيبويه (أبو البشر عمرو بن قنبر ـ ت180هـ):

26. ‹الكتاب›، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، لبنان، ط1، دت

السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن ــ ت911هـ):

27. ‹ الاقتراح في علم أصول النحو›، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، د ط، 2006

28. ‹همع الهوامع في شرح جمع الجوامع›، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 1998

أبو العباس المغربيّ (أحمد بن محمّد ت1128هـ):

29. مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح/شروح التلخيص، دار الكتب العلميّة، لبنان، دط، 2002

عبد القاهر الجرجانيّ: عبد القاهر بن عبد الرحمن(**471**هـ)

30. ‹ ‹دلائل الإعجاز›، **تحقيق: مُحَمَّد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، سوريا، ط2، 1987**

ابن عقيل(عبد الله بن عبد الرحمن ــ ت **769**هـ):

31. ‹شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل›، **تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث– دار مصر للطباعة، مصر، ط20، 1980**

ابن مالك (مُحَمَّد بن عبد الله ت**672**هـ):

32. ‹ شرح التسهيل›، **تحقيق:عبد الرحمن السيّد ومُحَمَّد بدويّ المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1990**

ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن **592**هـ):

33. ‹الرد على النحاة›، **تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1982**

34. ‹الردّ على النحاة›، **دراسة وتحقيق: إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، مصر، ط1، 1979**

ابن هشام الأنصاريّ (عبد الله بن يوسف ت **761**هـ):

35. ‹أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك›، **شرح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، 2004**

36. شذور الذهب، **مطبعة مصطفى البابليّ الحلبيّ، مصر، دط، 1938**

37. ‹مغني اللبيب عن كتب الأعاريب› **تحقيق مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، سوريا، دط، 1985**

الواسطيّ (القاسم مُحَمَّد بن مباشر الضرير ت**454**هـ):

38. ‹شرح اللمع في النحو›، **تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، ورمضان عبد التوّاب، مكتبة الخناجيّ، مصر، ط1، 2000**

ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء ــ ت **643**هـ):

39. ‹شرح المفصل للزمخشريّ›،**تحقيق:إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلميّة،لبنان،ط1، 2001**

المراجع

40. إبراهيم مدكور: ‹اتحاد المجامع العربيّة في خمس عشرة سنةً›،مطابع شركة الإعلانات الشرقيّة، دط، دت

41. أحمد سليمان ياقوت: ‹ ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم›، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، دط، 1994

42. أحمد عبد الستّار الجواري: ‹نحو التيسير: دراسة ونقد منهجيّ›،مطبعة المجمع العلمي العراقيّ، العراق، دط، 1984

43. أحمد عبد العزيز درّاج: ‹الاتّجاهات المعاصرة في تطوّر دراسة العلوم اللغويّة›، مكتبة الرشد، المملكة العربيّة السعوديّة، دط، 2003

44. أحمد عبد المؤمن: ‹اللسانيّات النشأة والتطوّر› ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ط2، 2005

45. أحمد العلوي ‹الطبيعة والتمثال: مسائل عن الإسلام والمعرفة ›، الشركة المغربيّة للناشرين المتّحدين، المغرب، دط، 1988

46. أحمد مختار عمر: ‹البحث اللغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثّر›،عالم الكتب، مصر، ط6، 1988

47. الأزهريّ ريحانيّ ‹النحو العربيّ والمنطق الأرسطي:دراسة حفريّة تداوليّة›،منشورات اتّحاد الكتّاب الجزائريّين، الجزائر، دط، دت

48. جرجي زيدان: ‹اللغة العربيّة كائن حيّ›، دار الجيل، لبنان، ط2، 1988

49. حافظ إسماعيلي علويّ: ‹اللسانيّات في الثقافة العربيّة المعاصرة›، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2009

50. حافظ إسماعيليّ علويّ و المحمّد الملاخ: ‹قضايا ابستمولوجيّة في اللسانيّات›، الدار العربيّة للعلوم ناشرون– منشورات الاختلاف، الجزائر ، ط1، 2009

51. حسن الملخ: ‹التفكير العلميّ في النحو العربيّ: الاستقراء– التحليل – التفسير›، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002

52. حسن الملخ: ‹نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين›، دار الشروق، عمان، ط1، 2000

53. حلمي خليل: ‹العربيّة وعلم اللغة البنيويّ›، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، د ط، 1996

54. خالد بن سليمان بن مهنا الكنديّ: ‹التعليل النحويّ في الدرس اللغويّ القديم والحديث›، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007

55. خالد ميلاد: ‹الإنشاء في العربيّة: دراسة لغويّة تداوليّة›، منشورات جامعة منوبة، تونس، ط1، 2011

56. خديجة الحديثيّ: ‹الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه›، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 1974

57. سعد عبد العزيز مصلوح: ‹في اللسانيات العربيّة المعاصرة: دراسات ومثاقفات›، عالم الكتب، دط، 2004

58. شوقي ضيف: ‹تيسير النحو التعليميّ قديمًا وحديثًا›، دار المعارف، مصر، دط، 1986

59. شوقي ضيف: ‹المدارس النحويّة›، دار المعارف، مصر، ط7، دت

60. صباح علاويّ السامرائيّ: ‹الأحكام النوعيّة والكميّة في النحو العربيّ›، دار مجدلاويّ للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011

61. عبد الجبار توامّة: ‹القرائن المعنويّة في النحو العربيّ›، الجامعة الأردنيّة، الأردن، دط، 1993

62. عبد الحميد السيّد: ‹دراسات في اللسانيات العربيّة: بنية الجملة العربيّة –التراكيب النحويّة والتداوليّة– علم النحو وعلم المعاني›، دار ومكتبة الحامد، الأردن، ط1، 2004

63. عبد الرحمن أيوب: ‹اللغة النشأة والتطوّر›، معهد البحوث والدراسات العربيّة، مطبعة الكيلانيّ، مصر، دط، 1969

64. عبد الرحمن أيّوب: ‹دراسات نقديّة في النحو العربيّ›، مؤسّسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، دط، دت

65. عبد الرحمن حاج صالح:‹بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة›، موفم للمشر، الجزائر، دط، 2007

66. عبد الرحمن حسن العارف: ‹تمّام حسّان، رائدًا لغويًّا: كتاب تذكاريّ›، عالم الكتب، مصر،دط، 2002

67. عبد القادر الفاسي الفهريّ: ‹اللسانيّات واللغة العربيّة›، دار طوبقال، المغرب، دط، 1985

68. عبد القادر الفاسي الفهريّ: ‹المعجم العربيّ›، دار توبقال، المغرب، دط، 1985

69. عبد القادر المهيري: ‹نظرات في التراث اللغويّ العربيّ›، دار الغرب الإسلاميّ، لبنان، ط1، 1993

70. عبد الكريم خليفة: ‹تيسير العربيّة بين القديم والحديث›، منشورات مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، الأردن، ط1، 1986

71. عبد الهادي الفضليّ: ‹دراسات في الإعراب›،دار تهامة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1984

72. عبد الوارث مبروك سعيد: ‹ في إصلاح النحو العربيّ: دراسة نقديّة›، دار القلم، الكويت، ط1، 1985

73. عبده الراجحيّ: ‹النحو العربيّ والدرس الحديث: بحثٌ في المنهج›، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، لبنان، دط، 1979

74. عز الدين مجدوب، ‹المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة›، دار محمّد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1998

75. علي أبو المكارم: ‹التراكيب الإسناديّة: الجمل: الظرفيّة ـ الوصفيّة ـ الشرطيّة›، مؤسّسة المختار، مصر، ط1، 2007

76. علي الجارم ومصطفى أمين:‹ النحو الواضح في قواعد اللغة العربيّة› ، دار المعارف، مصر، دط، دت

77. علي حسين كركي: ‹ الإبستملوجيا في ميدان المعرفة›، شبكة المعارف، لبنان، ط1، 2010

78. علي زوين: ‹منهج البحث اللغويّ بين التراث وعلم اللغة الحديث› دار الشؤون الثقافيّة العامّة/ وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، العراق، ط1، 1986.

79. عوض محمّد القوزيّ: ‹ المصطلح النحويّ نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ›، جامعة الرياض، دط، 1995

80. فاضل مصطفى الساقي: ‹أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة›، مكتبة الخناجيّ، مصر، دط، 1977

81. فاطمة الهاشميّ بكوش: ‹نشاة الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث: دراسة في النشاط اللسانيّ العربيّ›، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004

82. فخر الدين قباوة: ‹التحليل النحويّ: أصوله وأدلّته›، الشركة العالميّة للنشر لونجمان– دار توبار للطباعة، مصر، ط1،2002

83. كريم حسين ناصح الخالدي: ‹أصالة النحو العربيّ›، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، دت

84. كمال بشر: ‹دراسات في علم اللغة›، دار المعارف، مصر، ط9، 1986،

85. كمال بشر: ‹اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم›، دار غريب، مصر، دط،1999

86. كوليزاز كاكل عزيز: ‹القرينة في اللغة العربيّة›، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009

87. مُحَمَّد أحمد خيضر: ‹ظواهر لغويّة في القرآن والشعر وتيسير النحو›، مكتبة أنجلو المصريّة،مصر،ط2008،1

88. محمّد الأوراغيّ:‹نظريّة اللسانيات النسبيّة: دواعي النشأة›،دار الأمان،المغرب،ط1، 2010

89. مُحَمَّد باقر الصدر: ‹دروس في علم الأصول›، دار الكتاب اللبنانيّ، لبنان، ط2، 1986

90. محمّد الحباس: ‹النحو والعلوم الإسلاميّة: دراسة في المنهج›، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009،

91. محمّد حماسة عبد اللطيف: ‹النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ›، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط2، 2006

92. محمّد خير الحلوانيّ: ‹أصول النحو العربيّ› ،منشورات جامعة تشرين، مطبعةالشرق،سوريا، دط،1978

93. مُحَمَّد رشاد الحمزاويّ: ‹العربيّة والحداثة أو الفصاحة فصاحات›، دار الغرب الإسلاميّ، لبنان، طبعة مزيدة ومنقّحة، دت

94. مُحَمَّد سالم صالح:‹ أصول النحو: دراسة في فكر الأنباريّ›، دار السلام، مصر، ط1، 2006

95. مُحَمَّد شوقي أمين، وإبراهيم الترزيّ: ‹مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عامًا: مجمع اللغة العربيّة في عيده الخمسينيّ›، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، دط، 1984

96. محمّد عيد: ‹أصول النحو العربيّ: في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث›، عالم الكتب، مصر، ط4، 1989

97. مُحَمَّد عيد: ‹الاستشهاد والاحتجاج باللغة: رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث›، عالم الكتب، لبنان، دط، 1988

98. محمّد عيد: ‹النحو المصفّى›، مطبعة دار نشر الثقافة، مصر، دط، 1975

99. محمّد كامل حسن: ‹اللّغة العربيّة المعاصرة›، دار المعارف، المصريّة، دط، 1976

100. مُحَمَّد مُحَمَّد يونس علي: ‹وصف اللغة العربيّة دلاليًّا في ضوء مفهوم الدلالة المركزيّة: دراسة حول المعنى وظلال المعنى›، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، دط، دت

101. محمّد وقيدي: ‹ما هي الإبستملوجيا؟›، مكتبة المعارف، المغرب، دط، 1987

102. محمود أحمد نحلة: ‹مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة›، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988

103. محمود السعران: ‹علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربيّ›، دار النهضة لبنان، دط، دت

104. محمود سليمان ياقوت:‹ قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين›،دار المعارف، مصر، مصر، دط، 1985

105. محمود فهمي حجازيّ:‹مدخل إلى علم اللغة›،دار قباء، مصر، دط، دت

106. مراجع عبد القادر بلقاسم الطلحيّ، ‹الجواز النحويّ ودلالة الإعراب على المعنى›، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، دط، دت

107. مرتضى جواد باقر:‹مقدّمة في نظريّة القواعد التوليديّة›،دار الشروق،الأردن،ط1 ، 2002

108. مصطفى حميدة: ‹نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة› مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997

109. مصطفى غلفان: ‹اللسانيات العربيّة الحديثة›، مشورات كليّة الآداب، المغرب، 1998

110. مصطفى غلفان: ‹في اللسانيّات العامّة›، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2011

111. نعمان بوقرّة: ‹النظريّة اللسانيّة عند ابن حزم الأندلسيّ: قراءة نقديّة في مرجعيّات الخطاب اللسانيّ وأبعاده المعرفيّة›، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، دت، 2004

112. وفاء كامل: ‹المجامع العربيّة وقضايا اللغة : من النشأة إلى أواخر القرن العشرين›، عالم الكتب، مصر، دط، 2004

113. وليد عاطف الأنصاريّ: ‹نظريّة العامل في النحو العربيّ: عرضًا ونقدًا›، دار الكتاب الثقافيّ، الأردن، ط2، 2014

مراجع باللغة الأجنبيّة

114. J.Locke : ‹Essai philosophique concernant l'entendement humain›, traductuon :Piere Coste, maion d'edition Pierre Mortier,Amsterdam,3eme edition, 1735

معاجم الألفاظ:

الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 170هـ):

115. ‹كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم›، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 2003

الرازيّ (أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر ـ ت666هـ) :

116. ‹مختار الصحاح›، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، لبنان، ط5، 1999

ابن عبّاد (الصاحب أبو القاسم إسماعيل ـ ت385هـ):

117. ‹المحيط في اللغة›، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، لبنان، ط1، 1994

ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمّد، ت711هـ):

118. ‹لسان العرب مرتّبًا على حروف المعجم›، ترتيب: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 2003

المعاجم المتخصّصة

علي الجرجاني (علي بن مُحَمَّد ـ ت 816هـ):

119. ‹التعريفات›، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، 1985

الكفويّ (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ ـ 1094هـ):

120. ‹الكليّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة›، قابله على نسخة خطيّة، وأعدّه للطبع، ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، مؤسّسة الرسالة، لبنان، ط2، 1998

الموسوعات الحديثة

121. عبد المنعم الحفني، ‹موسوعة الفلسفة والفلاسفة›، مكتبة مدبولي، مصر، ط2، 1999

المقالات والبحوث المنشورة:

مقالات عربيّة:

122. أحمد علم الدين الجنديّ: ‹علامات الإعراب بين النظريّة والتطبيق›، مجلّة معهد اللغة العربيّة، ، جامعة أم القرى، مكّة، العدد الثاني، 1984

123. أحمد مختار عمر: ‹دعوات لإصلاح النحو العربيّ قبل ابن مضاء›، مجلّة الأزهر، 1067هـ

124. عبد الرازق محيي الدين: ‹خلاصة مقترحات لجنة تيسير النحو›، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، العراق، 1976، المجلد27

125. عبد الرحمن السيّد:‹النحو العربيّ بين التطوير والتيسير›، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، مصر، ج70،مايو 1992

126. عبد القادر الفاسي الفهريّ: ‹ملاحظات حول البحث في التركيب اللغويّ›، منشور في كتاب: تقدّم اللسانيّات في الأقطار العربيّة، وقائع ندوة جهويّة بالرباط، سنة 1987، ط1، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1991

127. مُحَمَّد سعيد ربيع الغامديّ: ‹اللغة والفكر في التراث النحويّ العربيّ›، عالم الفكر، العدد3، المجلّد34، يناير/مارس 2006

128. مُحَمَّد سعيد ربيع الغامديّ: ‹اللغة والفكر في التراث النحويّ العربيّ›، عالم الفكر، العدد3، المجلّد34، يناير/مارس 2006

129. نور الدين زمام: ‹نظريّة المعرفة وتعليم وتعلّم علم الاجتماع›، مجلّة التربيّة(مجلّة علميّة محكمة للبحوث التربويّة والنفسيّة والاجتماعيّة)، كليّة التربيّة، جامعة الأزهر، مصر، العدد 132، ، أفريل، 2007

■ المقالات بالفرنسيّة:

132. Une introduction au Résumé d'une théorie du langage de L.Hjelmeslev, IRMANE Université Rennes-1(publier sur https://billionbooksbaby.org/pdf-prolegomenes-a-une-theorie-du-langage.html)

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدّمة: ..... أ

المدخل: تيسير النّحو؛ الحدود والمرجعيّات والعلاقات

أوّلًا_حَدُّ تيسير النَحو وما ارتبط به من مصطلحات:.....1

1 إحياء النحو:.....1

2 تجديد النحو:.....2

3 تيسير النحو:.....3

ثانيًا_ المرجعيّة التاريخيّة لتيسير النحو:.....4

1. تَيسير النّحو في التّراث العربيّ:.....5

2. النحو التعليميّ.....7

3. ثَوْرة بْن مَضَاءَ القرْطبيّ على النُحاة:.....9

4. حركة تيسير النّحو في العصر الحديث واتّجاهاتها:..... 13

أ- مشكلات النَّحو العربيّ في نظر الدّارسين المحدثين:..... 13

ب- اتّجاهات حركَة تَيْسير النحو في العصر الحديث:..... 17

ثالثًا_تيسير النحو في ضوء علم اللغة الحديث:..... 21

الفصل الأوّل: جهود تمّام حسّان في تيسير النحويّ العربيّ

المبحث الأول: آراء تمّام حسّان في نقد أصول النّحو.....24

المطلب الأول: السماع ومحاذيره المنهجيَة..... 26

1. عصور الاحتجاج..... 27

2. اللَّهَجَات ومستويات اللّغة..... 28

3. لغة الشعر:..... 31

المطلب الثاني: القياس بين الاستعمال والمعيار.....34

المطلب الثالث: استصحاب الحال.....37

أوّلًا_أصل الوضع:..... 39

ثانيًا_ أصل القاعدة والعدول عنه:..... 41
رابعًا_ الردّ إلى الأصل (التأويل)..... 43
المطلب الرابع: الإجماع وأقسام الكلم.....45
1. القسم الأوّل: الاسم..... 48
2. القسم الثاني: الصفة..... 49
3. القسم الثالث: الفعل..... 50
4. القسم الرابع: الضمير..... 51
5. القسم الخامس: الخوالف..... 52
6. القسم السادس: الظرف..... 54
7. القسم السابع: الأداة..... 54
المبحث الثاني: آراء تَمّام حسّان في نَقْد كُلِيّات النّحو.....59
المطلب الأوّل: العلّة النحويّة.....58
1. تَعريف العلّة وذكر أَنواعها:..... 58
2. أنواع العلل :..... 59
3. موقف ابن مضاء من العلّة النحويّة:..... 60
4. مَوْقِفُ تَمَّامَ حَسَّانَ مِن أَنْوَاعِ العِلَلِ:..... 61
المطلب الثاني: العامل النحويّ.....64
1. حدّ العامل والاختلاف في ماهيته:..... 64
2. رأي تمّام حسّان في العامل:..... 66
المطلب الثالث: مآخذ تمّام حسّان على النحاة في باب الجملةوأقسامها.....72
أولًا:تعريف الجملة في الدرس النحويّ..... 72
أ. دلالة المصطلح:..... 72
ب. الإسناد شرط وجود الجملة:..... 73
ثانيًا: مآخذ تمّام حسّان على النحاة القدامى في دراستهم للجملة:..... 74
1. مأخذ ابستمولوجيّ الطابع:..... 74
2. مأخذ لغويّ الطابع:..... 76

ثالثًا: الجملة عند تمّام حسّان في ضوء المنهج الوصفيّ:..... 78
1. موقف تمام حسان من تقسيم النحاة للجملة العربيّة..... 79
المبحث الثالث: نظريّة القرائن المفهوم والمرجعيّات.....83
المطلب الأوّل: مرجعيّات النظريّة؛ التراثيّة والحديثة.....83
1. التعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ..... 83
2. تشقيق المعنى في ضوء النظريّة السياقيّة "لفيرث"..... 87
المطلب الثاني: مفهوم القرينة وأنواعها عند تمّام حسّان.....94
أ.مفهوم القرينة..... 94
ب. القرائن المعنويّة:..... 95
1. قرينة الإسناد:..... 95
2. قرينة التخصيص:..... 96
3. قرينة المخالفة:..... 99
4. قرينة النسبة:..... 100
5. قرينة التبعيّة:..... 100
ت. القرائن اللفظيّة:..... 100
1. العلامة الإعرابيّة:..... 101
2. الرتبة:..... 101
3. الصيغة:..... 101
4. المطابقة:..... 102
5. الربط:..... 102
6. التضامّ:..... 102
7. الأداة:..... 103
8. النغمة:..... 103
المطلب الثالث: تضافر القرائن والترخص فيها..... 105
أ.تضافر القرائن:..... 105
ب. الترخّص في القرينة عند أمن اللبس..... 107

- الترخّص في قرينة العلامة الإعرابيّة: 108
- الترخّص في قرينة الرتبة: 109
- الترخّص في قرينة الربط: 109
- الترخّص في قرينة المطابقة: 111
- الترخّص في قرينة التضامّ: 111

الفصل الثاني: جهود تمّام حسّان في ميزان النقد اللسانيّ

المبحث الأول: نقد مقاربة تمّام حسّان للتراث النحويّ العربيّ 114

المطلب الأوّل: الانتقائيّة في إعمال المناهج اللسانيّة الحديثة 113

المطلب الثاني: التجريبيّة في مقاربة التراث النحويّ العربيّ 117

المطلب الثالث: "الأصول" معلمًا للتحوّل في آراء تمّام حسّان 126

المبحث الثاني: موقع نظريّة القرائن من تيسير النحو 132

المطلب الأول: إشكالات إلحاق علم المعاني بالنحو 132

المطلب الثاني: "التعليق" بين عبد القاهر الجرجانيّ وتمّام حسّان 138

المطلب الثالث: كفاية نظريّة العامل في ضوء المنهج التوليديّ التحويليّ 144

المطلب الرابع: مزالق التعقيد وحدود التطبيق 149

الخاتمة 153

جريدة المظان 157

فهرس الموضوعات 169

ملخّص:

يهدف هذا البحث الموسوم ‹تيسير النحو في ضوء علم اللغة الحديث _قراءة في جهود تمّام حسّان_ › إلى عرض جهود تمّام حسّان في تيسير النحو من جانبيها النظريّ والتطبيقيّ؛ وذلك في فصلين خُصّص الأوّل منهما لبيان آراء تمّان حسّان في مقاربة التراث النحويّ العربيّ، ولعرض نظريته في تضافر القرائن. أمّا ثانيهما فخصِّص لعرض ومناقشة أهمّ الانتقادات التي وُجّهت إلى تمّام حسّان في إعماله المنهج الوصفيّ في مقاربة التراث من جهة، و نظرية القرائن من حيث منطلقاتها وتطبيقاتها.

الكلمات المفتاحيّة: تمّام حسّان-التراث النحويّ العربيّ- المنهج الوصفيّ- نظريّة القرائن- عبد القاهر الجرجانيّ.

Résumé:

Cette recherché a pour objectif d'éxposer les éfforts de "Temmame Hassane" ainsi elle est intitulée "**Faciliter la grammaire du point de vue de la linguistique moderne: Une lecture dans les efforts de Temmame Hassane**"; cette etude va pouvoir démontrer ce travail sur les deux plans théorique et pratique et ce a travers deux chapitres, le premier a été consacré aux opinions de Temmame Hassane concernant le patrimoine grammatical Arabe au point de vue de l'approche descriptive et au même temps à son théorie de clues, par contre le deuxième a été réservé à l'exposition des critiques qui lui ont été addressées au coté théorique de ses opinions, et a sa théorie de clues par mesure ses sources et ses applications.

Mots clés: Temmame Hassane_ la patrimoine grammatical Arabe_l'approach descriptive_la théorie des Clues-_**Abd**-Al-**Qāher Jorjānī**

Summary:

This research aims at exposing the efforts by "Tammam Hassane" as entitled:"**Facilitating the Grammar in the light of the modern linguistics: A lecture in the frame works by Tammame Hassane** ". This study would be able to demonstrate his work from the two sides: the theoretical and the practical by means of two chapters. The first one deals with the various opinions of Temmame Hassane concerning the Arabic grammatical patrimony and at the same time to his theory of clues. However the second chapter was reserved to the exhibition of all the critics that have been set and stated against his mainly because of his use of the descriptive approach from one hand and his theory of clues from sens of its sources and its applications.

Key-words: Temmame Hassane _Arabic Grammatical Patrimony_Descriptive Approach_Theory of Clues_**Abd**-Al-**Qāher Jorjānī**